



AgEcon SEARCH
RESEARCH IN AGRICULTURAL & APPLIED ECONOMICS

The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library

This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.

Help ensure our sustainability.

Give to AgEcon Search

AgEcon Search

<http://ageconsearch.umn.edu>

aesearch@umn.edu

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*



منظمة الأقطاب والزراعة للأمم المتحدة
المكتب الإقليمي لشرق الأندلس
القاهرة

المملكة العربية السعودية
وزارة الزراعة
الرياض

قطاع الألبان في المملكة العربية السعودية
المعوقات والرؤية المستقبلية والخيارات الاستراتيجية

إعداد
الدكتور/ إبراهيم سليمان
مستشار منظمة الأغذية والزراعة

نوفمبر ٢٠٠٤م

الملخص وتوجهات سياسات قطاع انتاج وتصنيع الالبان

نما قطاع انتاج الالبان التجارى المتخصص فى المملكة العربية السعودية نموا ضخما خلال العقدين الماضيين واصبح هناك العديد من المشروعات (الشركات) ذات التكامل الرأسى والأفقى لانتاج وتصنيع وتوزيع الالبان، وذات سمعه غير مسبوقه، حتى فى دول متقدمة فى هذا النشاط وجذب النمو المطرود وحوافز السوق آخرين استثمروا فى مشروعات ذات سمعة نسبيا صغيرة تباع الالبان الخام دون تصنيع ومع مطلع سنوات القرن الحالى يواجه المستثمرون فى هذا النظام الانتاجى بكافة الانماط وبدرجات مختلفة اثارا مثبته عديدة تتمثل فى فائض العرض او الكساد او تدهور الاسعار او المنافسة غير العادلة.

لهذا تهدف هذه الدراسة تحليل الاداء لقطاع السوق وتوصيف المعوقات بلوغا للتوقعات المستقبلية وعرض بدائل الاصلاح لهذا السوق الهام فى المملكة هذا علاوة على التقييم الاقتصادى لمرحل قطاع الالبان من المنتج الى المستهلك، مع ابراز القيمة المضافة فى كل مرحلة من هذه السلسلة بالتركيز على نظام انتاج الالبان المتخصص التجارى والذى يواجه جل المعوقات وتوصلت الدراسة للنتائج الآتية:

تمد الالبان ومنتجاتها الفرد فى المملكة العربية السعودية بحوالى 135 سعرا حرايا تمثل حوالى 4.7% من جملة السعرات الحرارية فى الغذاء الماكول يوميا كما تمده بحوالى 7.4 جرام بروتين تمثل حوالى 28.2% من جملة المحتوى الغذائى الماكول للفرد فى اليوم فى عام 2002 تعادل المتوسط العالمى.

استمر التحول نحو سيادة انتاج حليب الابقر فى هيكل انتاج الالبان خلال العقدين الماضيين حيث ارتفعت مساهمة هذا النوع فى هيكل انتاج الالبان حوالى 93.5% فى جملة الانتاج البالغ حوالى 628 الف طن كمتوسط للفترة (1991-2002)، نتيجة نمو انتاج حليب الابقر بحوالى 7.2% سنويا وصاحب النمو المطرود فى انتاج حليب البقر انخفاض فى المتوسط السنوى لكمية واردات السعودية من الالبان ومنتجاتها حوالى 1114 الف طن فى الفترة (1980-1990) الى حوالى 1026 الف طن فى الفترة (1991-2002)، مع زيادة المتوسط السنوى لكمية صادرات منتجات الالبان من حوالى 8 الاف طن الى حوالى 143 الف طن خلال الفترتين على الترتيب، اى بمعدل نمو سنوى حوالى 18.5% مما ادى لزيادة متوسط نسبة تغطية قيمة الصادرات لقيمة الواردات من حوالى 22% فى الفترة (1980-1990) الى حوالى 21.5% للفترة (1991-2002) وخلال الفترة (1991-2002) انخفض معدل نمو السكان الى 3.2% ولم تتم وادرات منتجات الالبان مع استمرار نمو الانتاج بمعدله المرتفع وحدوث نمو اقتصادى حوالى 1.7% سنويا لهذا ارتفع استهلاك الفرد من حوالى 99 كيلو جرام فى عام 1991 الى حوالى 118 كيلو جرام فى عام 2002، وصاحب ذلك ارتفاع نصيبه من الانتاج المحلى من حوالى 25 كيلو جرام فى عام 1980 الى 41 كيلو جرام فى عام 2002 مما ادى الى ميل اسعار الالبان المحلية الى الانخفاض مع نمو اسعار منتجات الالبان المستوردة بحوالى 2.5% سنويا ونتيجة التوسع فى الانتاج زاد الطلب على مدخلات الاعلاف فارتفع المتوسط السنوى للعجز (صافى الواردات) فى الميزان التجارى للاعلاف (شاملة حبوب العلف) من حوالى 719 مليون دولار امريكى كمتوسط سنوى للفترة (1980-1990) الى اكثر من مليار دولار كمتوسط سنوى (1991-2002)، وقد لوحظ انه فى اغلب السنوات لم تكن شروط تجارة الاعلاف لصالح الاقتصاد السعودى ان ان استيراد طن من الاعلاف لتغطية قيمته، وهذا راجع لان اغلب واردات الاعلاف من المواد المركزه مرتفعة السعر بينما الصادرات من الاعلاف الخشنة الاقل سعرا.

ساد النظام التقليدى لانتاج الالبان من البقر فى المملكة العربية السعودية حتى مطلع الثمانينات من القرن العشرين ثم انخفضت اهميته النسبية فى الانتاج من حوالى 78% فى عام 1982 الى حوالى 24% فى عام 2002 برغم الزيادة فى انتاجه من حوالى 213 الف طن عام 1982 الى حوالى 226 الف طن عام 2002 وذلك نتيجة انكماش فى حجم القطيع بحوالى 1.1% سنويا مع زيادة انتاجيته، قابلته زيادة فى انتاجية البقرة بحوالى 2.3% سنويا اى مالت تنميته الى التوسع الرأسى على حساب الافقى خلال نفس الفترة وهذا يعنى تحسينا فى اداء النظام التقليدى ويعزى ذلك لانتشار السلالات الاجنبية وخليطها منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين حيث اصبحت مصادر نواة لتحسين الوراثى لنظم الانتاج التقليدية للماشية.

ويربى نظام انتاج الالبان المتخصص التجارى المتخصص فى المملكة العربية السعودية السلالات الاجنبية من ماشية اللبن اغلبها "الهولشين" الامريكى والكندى ويتبع التقنيات الحديثة ولديه سبل التكامل الرأسى والأفقى وتشمل زراعة الأعلاف الخضراء ومعدات خلط العلف ومعامل تصنيع الالبان وتسويقه وتبلغ قيمة انتاج الالبان الخام لهذا النظام والقيمة المضافة لمنتجات الالبان المصنعه منه حوالى 3.07 مليار ريال سعودى تمثل حوالى 8.4% من قيمة الناتج المحلى الزراعى فى عام 2002 ويساهم قطاع الالبان المتخصص فى التوظيف بحوالى 14404 عامل من مهن مختلفة تمثل حوالى 2.5% من جملة العمالة الزراعية التى تمثل 30% من السكان

الزراعيين وتقدم أنشطة الإنتاج اجورا بلغت حوالى 1188 مليون ريال سنويا بينما يقدم نشاط التصنيع والتسويق حوالى 883 مليون ريال كأجور سنوية وتبلغ قيمة الاستثمارات فى قطاع الأبقار الحالية وفقا لهذا التقدير حوالى 1.030 مليار ريال وباعتبار ان 6 بقرة تولد فرصة عمل واحدة فان حوالى 18854 دولار امريكي لازمة لتوليد فرصة عمل. ولقد ارتفع انتاج النظام الانتاجى المتخصص التجارى حوالى 61 الف طن فى عام 1982 الى حوالى 826 الف طن فى عام 2002 وتشير التقديرات المحلية الى ان هناك زيادة مطردة فى كل من عدد رؤوس الأبقار و انتاجية الرأس للقطاع المتخصص بلغت حوالى 6.5%، 5.15% سنويا خلال العقدين الماضيين ويتكون النظام المتخصص لانتاج حليب البقر من وحدات اقتصادية يطلق عليها مشروع ويبلغ عدد المشروعات حاليا 35، تمثلها 26 مؤسسة اقتصادية (شركة أو منشأة فردية)، وتضاعف متوسط حجم القطيع للمشروع من حوالى 916 بقرة فى الفترة (1980-1990) الى حوالى 1900 بقرة فى الفترة (1991-2002)، وكذلك متوسط انتاجية البقرة من حوالى 47.8 لتر سنويا الى حوالى 8200 لتر سنويا فى الفترتين على الترتيب وتصنف مشروعات انتاج الألبان المتخصصة الى ثلاثة انماط رئيسية اولهما شركات كبرى ذات سمعة كبيرة تتكون من عدة مشروعات (مزارع) وتحقق تكاملا راسيا وأفقيا فى انتاج الألبان والاعلاف الخضراء وخط وتجهيز وتعبئة وتغليف منتجات الألبان ولكن تسوق على مستوى الجملة وثالثة الأصغر حجما تنتج وتسوق الألبان الخام فقط وتعاضمت مساهمة الشركات الكبرى وعددها خمسة من حوالى 76.6% فى جملة انتاج الألبان من هذا النظام فى عام 2002 وزادت مساهمة المزارع المتوسطة المالكة لمصانع تجهيز من حوالى 7.26% (12 مزرعة) فى عام 1996 الى حوالى 12.6% (14 مزرعة) فى عام 2002 بينما انخفضت مساهمة المزارع التى تتبع الألبان الخام من حوالى 7.7% الى حوالى 6.6% فى نفس الفترة (8 مشروعات) ويرجع ارتفاع مساهمة الشركات الكبرى فى انتاج الالبان فى هذا النظام الى النمو الكبير فى عدد الأبقار بمعدل سنوى حوالى 6.4%، وفى انتاجية البقرة بمعدل سنوى حوالى 4% ولا يوجد تباين كبير فى متوسط الادرار اليومي للرأس ونسبة البقر الحلاب ومعدل الولادات بين المزارع بمختلف أحجامها وربما يرجع ذلك لان اكثر من 90% من الأبقار من سلالة واحدة "الهولشين" ولان جميع المشروعات النظام التجارى المتخصص تتبع تقريبا تكنولوجيا متقدمة متجانسة من حيث نظام التغذية والتربية والرعاية ولكن هناك تباين بين المزارع فى معدل النفوق ومعدل استبعاد الأبقار وتشير الدراسة الى انه لا توجد سياسة انتخاب واضحة فى القطعان على أساس الانتاجية وان الاستبعاد يتم غالبا نتيجة تأخر الاخصاب والحمل وان الاحلال يتم فى الغالب بشراء أبقار (عجلات حوامل) بحيث يضمن المدير استقرار العرض اليومي من الالبان وشجع على ذلك الدعم الضخم الذى تقدمه الدولة لشراء ماشية اللبن وكذلك فان عملية الدفع الغذائى للأبقار المستبعدة يرفع قيمتها عند بيعها للحم فيعوض ذلك تكاليف شراء العجلات الحوامل بغرض الإحلال.

وتبلغ مساهمة قيمة الألبان الخام فى ايراد المزارع ذات الحجم الصغير والمزارع ذات السعة الكبيرة حوالى 82% وحوالى 84% على الترتيب وتوجه المزارع الصغيرة اقل من 1400 بقرة 60% من انتاجها للبيع الحر كحليب خام وتبيع حوالى 38% فقط للتصنيع بينما توجه المزارع الكبيرة فوق 1400 بقرة اكثر من 88% من انتاجها للتصنيع وتبيع المزارع الصغيرة الالبان الخام للاستهلاك المباشر بسعر يبلغ حوالى 1.34 ريال للتر بينما تباع المزارع الكبيرة الالبان الخام لغير التصنيع بسعر لا يزيد عن 1.27 ريال للتر فى عام 2001 كما انه يقدر اللبن التالف لدى المزارع الصغيرة بحوالى 0.6% سنويا بينما يبلغ نسبة التالف لدى المزارع الصغيرة بحوالى 1.7% وقدر متوسط صافى تكاليف انتاج اللتر من البان بعد خصم قيمة الايرادات من المنتجات الاخرى (الثانوية) من التكاليف الكلية بحوالى 0.427 ريال للتر فى السعة الصغيرة وحوالى 0.846 ريال للتر فى السعة الكبيرة ، هذا يوضح ان متوسط صافى تكاليف انتاج لتر حليب تكون اقل لدى المزارع الصغيرة مما يعطيها ميزة نسبية فى بيع الالبان الخام للمستهلك مباشرة لتعظيم هامش ربح للوحدة بينما تلجأ معظم الأحجام المتوسطة والكبيرة الى تصنيع الألبان الخام لمنتجات أخرى كتوسع رأسي فى النشاط لزيادة القيمة المضافة وربما يرجع ذلك لارتفاع تكاليف التغذية للتر من الالبان فى الحجم الاكبر من المزارع كما ترجع ايضا لانخفاض متوسط تكاليف العمالة فى المزارع الصغيرة عن الكبيرة حيث توظف المزارع الصغيرة 55 عاملا لكل 1000 بقرة بينما يتراوح هذا العدد بين 89-66 عاملا فى المزارع الاكبر حجما كما يزيد متوسط اجر العامل كثيرا فى المزارع الكبيرة عن الصغيرة لارتفاع عدد الاداريين والمديرين ومن ثم اجورهم وتحقق المزرعة الاكبر حجما ربحا طبيعيا حوالى 0.376 ريال من لتر الالبان بينما يبلغ ما تحققة المزرعة الصغيره حوالى 0.665 ريال للتر الحليب الخام ويرجع ارتفاع متوسط سعر لتر الالبان المورد للتصنيع من انتاج المزارع الكبيرة حيث يبلغ حوالى 1.25 ريال للتر اذا كان من انتاج مزارع الشركة الكبيرة نفسها القائمة بالتصنيع وذلك يرجع لامرين اولهما ايجابي وهو ان الشركات الكبرى لها القدرة على نتاج حليب على الجودة واكثر مطابقة للمواصفات كما ان لها اسم تجارى موضوع ثقة المستهلك والاخر سلبي يتمثل فى ان الشركات الكبرى تمارس نوعا من الاحتكار خاصة وان المزارع فوق 5 الاف رأس تنحصر فى خمس شركات حصتها حوالى 80% من العرض فى السوق وهو ما دفع المزارع الصغيرة لبيع الالبان الخام مباشرة للمستهلك وخفض الكميات المباعة لمصانع التجهيز والتى تملكها المزارع الكبيرة.

ولقد أدى ارتفاع متوسط الحد للتر الألبان الخام في قطاع إنتاج الألبان المتخصص ، وانخفاض متوسط التكاليف الكلية لإنتاج لتر الألبان الخام في الأعوام الأخيرة ،إلى تحقيق ربح مرتفع بلغ حوالي 51% من سعر البيع في عام 2001، مما شجع المنتجين علي التوسع في الإنتاج بالتركيز بصفة رئيسية علي التوسع الرأسي ، أي زيادة الإنتاجية السنوية للرأس ، حيث قدر معدل الزيادة السنوي في متوسط إيراد البقرة حوالي 11% سنويا مما أدى لزيادة سنوية في الإنتاج قاربت 12% سنويا حتي عام 2003، ليس هذا فحسب بل حدث توسع في القدرات التصنيعية (التجهيز) لمنتجات الألبان بمعدل سنوي حوالي 12% سنويا، وهذا التوسع الكبير في العرض من الإنتاج المحلي كان علي حساب أسعار اللبن الخام ومنتجاته ومن ثم علي حصة الربحية للتر من الألبان الخام ، مما أوجد مشكلة انخفاض الكفاءة الاقتصادية برغم ارتفاع الكفاءة الفنية والتكنولوجية لنظام إنتاج الألبان المتخصصة ، حيث انخفض متوسط الإيراد الحدي للتر الألبان لكافة أنماط التصرف من حوالي 1.4 ريال للتر إلي حوالي 1.26 ريال لتر بين عامي 2001 ، 2003 ، نتيجة ممارسات احتكارية لكبار شركات تصنيع الألبان ، مما دفعهم إلي محاولة الحفاظ علي هامش ربح مناسب لها بتخفيض سعر الألبان الخام الموجه للتصنيع ، وبقي فقط سعر اللبن المباع خاما دون تجهيز مرتفع نسبياً ، وقابل ذلك ارتفاع متوسط تكاليف إنتاجه ، حيث زادت تكاليف العمالة بمعدل حوالي 66% سنويا معظمها زيادة في تكاليف العمالة العادية (unskilled labor) والإدارية ، وبرغم ارتفاع مساهمة الأعلاف (الخضراء) المنتجة في المزرعة في تكاليف إنتاج الألبان الخام من حوالي 11% في عام 2001 إلي حوالي 21% في عام 2003، فإن قيمة الأعلاف المركزة المشتراة من خارج المزرعة قد زاد أيضا بحوالي 21% سنويا خلال تلك الفترة الوجيزة ، ويرجع ذلك لزيادة متوسط إنتاجية الرأس الحلاب في السنة من حوالي 8.5 طن مما أوجب زيادة معدلات التغذية ، والذي صادف ارتفاع أسعار الأعلاف المركزة وأغالبها مستوردة ، مما ساهم أيضا في انخفاض الربح الطبيعي للتر من 0.91 ريال للتر في عام 2001 ، إلي حوالي 0.27 ريال في عام 2003.

ويسوق حوالي 75% من إجمالي إنتاج الألبان الخام للمستهلك كمنتجات ألبان ، بينما هناك حوالي 8% من اللبن الخام فائض بيع هذه المنتجات لا يتم بيعه ، وحوالي 1% تالف أثناء الإنتاج ، وحوالي 2% فاقد تصنيع ، أي أن جملة الفقد في إنتاج هذا السوق حوالي 11%، بينما يباع كحليب خام حوالي 12%، والباقي أي حوالي 2% يستهلك في الرضاعة ، ويعتبر اللبن المتخمر أهم منتج من صناعة تجهيز الألبان في السعودية ، حيث يمثل اللبن المتخمر حوالي 47% من جملة المنتجات المعروضة في السوق ، ويساهم بنفس النسبة في كمية المباع ، وحوالي 43% من إجمالي فائض البيع لمنتجات الألبان ، وبلية في الأهمية اللبن المبستر حيث يساهم بحوالي 28%/29%/25% من إجمالي المعروض والمباع وفائض البيع علي الترتيب ، يليهما الزبادي حيث يساهم في الإنتاج بحوالي 12% قم المنتجات الأخرى ، وأهمها الألبان المخلوطة بالعصائر (حوالي 11%)، وكميات محدودة من القشدة والجبن الأبيض والزبد ، واللبنة . ولكن من الملاحظ أن المنتجات الأخرى تمثل نسبة مرتفعة من الفائض ، أي حوالي 23%، برغم أن تصنيعها هدفة التغلب علي الفائض ، إلا أنها جميعا غير قابلة للتخزين لفترة طويلة نسبياً، لذلك فمن المهم تطوير هذه المنتجات لزيادة معدل بيعها ، وكبير حجم فائض البيع الشهري لتلك المنتجات القابلة للتلف يعرض كلا من مرحلتي الإنتاج والتسويق لخسائر مالية تخفض من كفاءة الأداء ، وتقدر قيمة الخسائر لحوالي 0.346 ريال لكل لتر معروض من منتجات الألبان ، كما أنه من معوقات التسويق أيضا تركز حركة التبادل بين المشروعات حيث يبييع كل مشروع من الثماني المتخصصة الصغيرة كل إنتاجه من الحليب الخام لشركة واحدة فقط من الست الكبيرة التي تملك معامل تجهيز المنتجات ، لتكتملة سعة معاملها الأكبر من طاقة إنتاجها من الألبان الخام ، ويمثل إنتاج المزارع الصغيرة المتخصصة ثلث ما يتبعه فعلا لشركات التصنيع الست ، أما الثلثين الآخرين توردها المشروعات الصغيرة لشركات التصنيع بعد تجميعها للحليب الخام من النظام الإنتاجي الريفي التقليدي أي حوالي 214.5 ألف طن ، وهذا يدل علي أن النظام الإنتاجي التقليدي يمثل حجما معنويا من العرض من اللبن الخام ولكنه يباع بسعر منخفض للشركات الكبرى التي تمارس سلوكا احتكاريًا سواء في الكمية أو السعر ، مما قد يؤدي لإقصاء المنافسين أصحاب المشروعات الصغيرة من السوق ، لهذا فالأمر يتطلب دراسة تكميلية لهذه الدراسة لأهمية ذلك في تحديد أثر تنمية النظام التقليدي علي إيجاد فرص عمل ، والحد من الهجرة من الريف للحضر ، وإيجاد سبل التكامل الرأسي لهذا النظام مع المشروعات المتخصصة خاصة الصغير منها .

وتبين أن هناك اتجاه عام لانخفاض أسعار كافة منتجات الألبان في السوق السعودي سواء الجملة أو التجزئة من واقع سجلات مزارع المنتجين مما أدى لتقلص في هامش التجزئة ، وكان معدل الانخفاض في الأسعار حاد في الفترة 2000-2003 ، وهذا يؤكد أن هذا الهبوط في مستوي الأسعار هو نتاج لطفرة في كمية المعروض من إنتاج هذا النظام الإنتاجي المتخصص في السنوات الخمس الأخيرة ، وأدى ذلك لتقلص هامش التجزئة في سعر المستهلك من حوالي 10% للحليب واللبن المتخمر في عام 1980 ، إلي حوالي 3.4% في عام 2003 وتبين أن هناك حرص من المنتجين أن يكون توزيع المنتجات أو عرضها في السوق شبه منظم موسميا ، فحوالي ثلث جملة المنتجات يعرض شتاء (أكتوبر – يناير) ومثلها تقريبا في كل من الربيع (فبراير-مايو) والصيف (يونيو – سبتمبر) ، ولكن هذا

لا يحاكي حجم الطلب الموسمي علي منتجات الألبان مما أدى لتركز واضح لفائض البيع عبر المواسم الثلاثة ، فحولي ثلثي الفائض يحدث شتاء وربيع الفائض الغير مباع يحدث في الربيع ، بينما 10% فقط من الفائض يكون صياف ، واتضح أن معظم الإنتاج يتركز شتاء ، مما أدى لتركز معظم الفائض شتاء . كما يزيد الطلب علي الألبان ومنتجاتها وأغلبها طازج في الربيع والصيف ، وقدرت الدراسة أن حوالي 46% من التغيير في كمية الفائض التسويقي شتاء ترجع لكمية المنتجات المعروضة شهريا في موسم الشتاء بينما حوالي 21% فقط من التغيير في كمية فائض الألبان ترجع للموسم المعروضة فيه (الصيف والربيع) أي لتغيير طلب المستهلك ، أو ذوق المستهلك ولم تثبت أي علاقة معنوية وبين الأسعار الشهرية وحجم المبيعات أو فائض البيع لأي منتج ، وهذا يتوافق مع ضعف التغيير الموسمي في الأسعار لمنتجات الألبان الرئيسية وثبت أيضا أن كل لتر إضافي من منتجات الألبان يعرض شهريا فوق متوسط الكمية الشهرية النمطية يؤدي إلي زيادة الفائض من البيع بحوالي 0.8 لتر ، أي زيادة العرض عن المتوسط الحالي يؤدي إلي أن يرتفع أغلبها دون بيع ، وقدرت الدراسة كمية الإنتاج الشهري بين الشركات .

وأضح أن تكاليف التسويق في مرحلة التجزئة حوالي 13.4% من سعر المستهلك ويبلغ هامش ربح مرحلة التجزئة (السوبر ماركت) حوالي 4.7% وتمثل تكاليف التسويق لمرحلة الجملة 35% من ريال المستهلك منها 10% قيمة خسائر المرتجع من المنتجات ، ورغم ارتفاع تكاليف تسويق مرحلة الجملة فإن هامش ربح مرحلة الجملة (مرحلة التصنيع) مرتفع ويبلغ حوالي 15.6% وهامش ربح المنتج حوالي 2.1% وهذا يوضح أن مرحلة التصنيع تحقق أعلى نصيب من ريال المستهلك بينما يحقق المنتج هامشا غير مجز مقارنة بتحمل مخاطرة الإنتاج لسعة قابلة للتلف السريع ، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها انخفاض سعر اللبن الخام الموجه للتصنيع نتيجة لنمو الإنتاج بصورة تفوق الطلب ، علاوة ما تفرضه الشركات المصنعة للحليب للبن الخام المورد للتصنيع سواء من إنتاج مزارعهم أو مشتري من مزارع أخرى ، لكي تحافظ علي هامش مجز يردي لعائد مناسب علي الاستثمار في تصنيع منتجات الألبان ويعوض تحملها لقيمة المرتجع تحملها لقيمة المرتجع من الألبان الفائضة عن المبيعات ، وسهل ذلك كون الألبان الخام سلعة قابلة للتلف ذات مرونة عرض منخفضة ولقد أدى انخفاض هامش المنتج الصغير من بيع الألبان الخام لمصانع الألبان إلي حרصة علي بيع أكبر قدر يمكنه بيعه من الألبان الخام التي ينتجها إلي المستهلك مباشرة دون تصنيع ، بسعر حوالي 1.34 ريال ، حيث أن تكاليف الإنتاج حوالي 1.03 ريال للتر فإنه يحقق من هذا النشاط وحده حوالي 0.317 ريال للتر ، أي حوالي 24% من سعر البيع ، ومن ثم يحقق متوسط هامش مناسب يعوض به انخفاض هامش الربح من بيع اللبن الخام للشركات الكبرى للتصنيع ومن جهة أخرى دفع انخفاض هامش التجزئة مع مخاطرة حدوث فائض بيع للمنتجات ، الشركات الكبرى إلي تكامل مرحلة التصنيع رأسيًا حتي منافذ البيع للمستهلك من خلال الاستثمار المباشر في إنشاء منافذ البيع للمستهلك بحيث تستفيد من مزايا التكامل الرأسي لمرحل الصناعة من ناحية وتضمن استمرار تدفق المبيعات عبر مرحلة التجزئة ، لأن الهامش المتوقع من مرحلة التجزئة غير حافز لأن تبقي مستقلة كما فتحت بعض الشركات الكبرى قنوات لأسواق التصدير في دول الخليج المجاورة حتي ولو كان السعر في تلك الأسواق يعادل أو يقل أحيانا عن سعر السوق السعودي لأنها بذلك تقلل مخاطرة فائض البيع المحلي

قدرت الدراسة سعر التعادل للتر الألبان بحوالي 1.027 ريال علي باب المزرعة وحوالي 2.251 ريال علي باب المصنع (سعر التعادل للجملة) شاملا قيمة خسارة منتجات الألبان غير المباعة وحوالي 2.72 ريال لمرحلة التجزئة في عام 2003 وبإضافة معدل التضخم (0.6% سنويا) يصبح سعر التعادل حوالي 2.75 ريال للتر في عام 2004 ، أي يقل عن السعر المحدد باتفاق رابطة المنتجين وهو 3 ريال للتر بحوالي 0.25 ريال وهذا يحقق ربحا أجماليا لمرحل التسويق حوالي 8.5% من ريال المستهلك ، وهو هامش ربح منخفض لو تم توزيعه بين مراحل التسويق المختلفة والذي حتي في ظل النجاح في تحقيق التكامل الرأسي بين مراحل السوق داخل الشركات الكبرى يبقى هامش منخفض لا يعوض استثماراتها الضخمة في تشييد معامل التصنيع ولذلك ما زالت تتمتع المشروعات الصغيرة بميزتين هما وجود منفذ إضافي لبيع اللبن الخام مباشرة للمستهلك وكذلك تجميع اللبن الخام من القطاع التقليدي بأسعار منخفضة لتوريده للتصنيع .

وحيث أن معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد خلال نفس الفترة حوالي 1.9% سنويا وباعتبار معامل المرونة المقدر للدخل للطلب علي الألبان ومنتجاتها حوالي 1.2 فإن معدل النمو السنوي في استهلاك الفرد من الألبان ومنتجاتها حوالي 2.28% وبإضافة معدل نمو السكان في المملكة في الفترة (1991-2002) البالغ حوالي 2.9% سنويا فإن معدل نمو الطلب الفعال علي الألبان ومنتجاتها حوالي 5.18% سنويا هذا بينما معدل النمو في العرض من اللبن ومنتجاته المنتجة محليا حوالي 7.2% سنويا خلال الفترة (1991-2002) أي أن هناك فائض بين كمية العرض وكمية الطلب في سوق الألبان ومنتجاتها واستمرار نمو الإنتاج يؤدي لانخفاض في أسعار المستهلك أو علي الأقل عدم نموها بمعدل كاف يقابلها نمو معنوي في تكاليف الإنتاج مما يؤدي لحالة كساد لهذه الصناعة محليا تدفعها للانكماش ما لم يحدث تطوير لحجم الطلب وتطوير نوعي في المنتجات وتخفيض تكاليف الإنتاج .

ومن نموذج الطلب والعرض للسوق تم تقدير متوسطات معاملات مرونة الطلب لكل من سعر اللبن المحلي والدخل وسعر اللبن المستورد ويتبين أن زيادة سعر الألبان المنتجة محليا بحوالي 10% يؤدي لخفض الكمية المستهلكة بحوالي 11.6% بينما زيادة الدخل الحقيقي السنوي للفرد بحوالي 10% يؤدي لزيادة الكمية المطلوبه من الألبان المنتجة محليا بحوالي 15.7% وهذا يدل علي أن أثر النمو الاقتصادي علي زيادة الطلب علي الألبان المنتجة محليا يفوق أثر انخفاض الطلب علي الألبان المنتجة محليا نتيجة زيادة أسعارها ولقد بينت تقديرات النموذج أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 10% يؤدي لزيادة إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الخاص بحوالي 5.6% وهذا يعني أن السياسات الاقتصادية العامة خلال العقد الماضي قيدت الانفاق الخاص تجنباً للتضخم ولكن أدى ذلك الي بطء نمو الدخل القابل للتصرف حيث لم يزد عن 1.95% سنويا خلال العقد الماضي وزيادة الطلب علي منتجات الألبان المستوردة بحوالي 10% يؤدي لزيادة الطلب علي الألبان المنتجة محليا بحوالي 5.8% وهذا يدل علي أ، المنافسة ليست عالية بين السوقين أي بين الطلب علي الانتاج المحلي والطلب علي المستورد لسببين أولهما أن المستورد يمثل أنواعا من منتجات الألبان لا ينتجها الاقتصاد الوطني وإن أنتج بعضها فيكميات ضئيلة وثانيهما أن الإنتاج المحلي ينتج منتجات طازجة ليس من المألوف استيرادها وهي اللبن المتخمر والألبان المبستر والزبادي وفي ضوء نمو المتغيرات الخارجية المؤثرة في حجم الطلب اتضح أ، نمو اقتصاديا حوالي 2% سنويا ونمو بحوالي 3% سنويا ومع استمرار نمو الانتاج المحلي بحوالي 7.3% سنويا وثبات المتوسط السنوي لكمية الواردات عند مستواها في الفترة (1991-2002) سيؤدي لارتفاع سعر منتجات الألبان المستوردة في السوق السعودي بحوالي 2.26% أي يقارب معدل ارتفاع سعر الألبان المحلية (2.4%) هذا معناه توقع تقارب سعر الألبان المحلية مع البدائل المستوردة في السنوات القادمة مما يوفر حافز في السوق لجدوي تنوع المنتجات المحلية لتحل محل المستوردة مع تحقيق ربح مجزي للمنتج السعودي حيث ان توقعات سعر الألبان من الإنتاج المحلي علي مستوي المستهلك في السوق السعودي في عام 2004، 2010، 2005 قدرت بحوالي 2.99 ريال للتر ، 4.26 ريال للتر 5.5 ريال للتر علي الترتيب وفي نفس الأعوام يتوقع أن يبلغ سعر اللتر من معادل الألبان المستوردة حوالي 4.62، 5.49، 3.76 ريال للتر لنفس السنوات علي الكمية المستوردة لن تؤثر كثيرا في تغيير هذه العلاقات لان تقديرات النموذج أثبتت ضعف تأثيرها علي السعر المحلي وبمقارنة توقعات سعر التوازن المقدر في عام 2004 أي حوالي 2,99 ريال للتر يتضح أنه يعادل السعر المتفق عليه بين أعضاء رابطة منتجي الألبان في المملكة (3ريال للتر)

ومن تقدير دالة العرض للألبان المنتجة محليا تبين أن متوسط معامل مرونة العرض لسعر اللبن المحلي بحوالي 0.207 أي أن زيادة سعر اللبن المحلي بحوالي 10% يزيد العرض من الانتاج المحلي بحوالي 2.07% أي أ، العرض من الألبان المحلية غير مرن وأقل كثيرا عن مرونة الطلب عليها علاوة علي الاستجابة المتأخرة للتغير في السعر وهذا يؤكد ما نحت إليه الدراسة في استنتاجاتها أن العمل علي زيادة حجم السوق بزيادة الطلب وتنوعه أجيدي في انتعاش السوق عن جهود رفع الاسعار من خلال التحكم في آلياتها (الممارسات الاحتكارية) وباستخدام مستويات الاسعار التي تم التنبؤ بها من نموذج الطلب والتعويض بقيمتها في دالة العرض يتضح أنه لتحقيق التوازن في السوق واستقرار مستوي الاسعار فإنه عند سعر 3 ريال للتر يجب أن تكون كمية اللبن المعروضة حوالي 513 ألف طن وأذا زاد السعر الي حوالي 4.26 ريال للتر كما هو متوقع في عام 2005 تكون الكمية المعروضة المحققة لتوازن السوق حوالي 544 الف طن واذا بلغ سعر لتر اللبن 5.5 ريال (كما هو متوقع في عام 2010) فإن الكمية الواجب طرحها في السوق لتحقيق التوازن حوالي 575 ألف طن وكلها كميات أدني بكثير مما هو منتج حاليا

ويبدو أنه في ظل الوضع الراهن والتوقعات المحتملة قد يحدث تقلص لفائض العرض بخفض الانتاج المحلي من النظام المتخصص والمرشح لذلك هي المزارع الصغيرة نسبيا المنتجة للحليب الخام فقط لو ضيق عليها فرص بيع اللبن الخام للمستهلك مباشرة والذي يحقق لها هامشا مرتفعا يعوض انخفاض سعر الكميات الموجه للتصنيع وفي ظل احتكار الشركات الكبرى للتصنيع وبالتالي تتحكم في اسعار الألبان الموردة وهذا التوقع لو حدث سيكون ضد الكفاءة الاقتصادية متمثلة في انخفاض متوسط التكاليف وارتفاع الربح من إنتاج لتر الألبان الخام للسعة اقل من 1400 بقرة (بمتوسط 1000بقرة) مقارنة بالمزارع الأكبر

وفي ضوء نتائج الدراسة طرحت مجموعة توجهات لبدائل سياسات تنمية قطاع إنتاج وتصنيع وتسويق الألبان اهمها :

- ١ - ضرورة افراد دراسة ميدانية للنظام التقليدي لتقدير حجمة ومساهمته في الانتاج وخصائصه ومؤشرات وسياسات تنميته ونظم تسويق منتجاته وتقييم مدي أثر النظام الإنتاجي المتخصص علي تحسين التراكيب الوراثية في النظام التقليدي .
- ٢ - يجب اتباع السياسات الإنتاجية والتسويقية المقترحة في تناسق حتي تؤدي لخفض الفاقد في كل مراحل السوق من حوالي 11% (تالف إنتاج + فاقد تصنيع + فائض مرتجع من البيع) إلي 3% فقط نحو خفض التكاليف وزيادة الربح ومن ثم بلوغ الكفاءة التسويقية علي أسس اقتصادية سليمة .

- ٣ - سوف ترتفع كفاءة سوق منتجات الألبان لو أمكن تصنيع وتسويق ما يتم بيعه خام أي زيادة المعروض من منتجات الألبان بحوالي 12.4% لما لهذا من أثر اقتصادي وغذائي وصحي ، حيث تمثل القيمة المضافة من تصنيع الألبان الخام معظم مساهمته في الناتج الزراعي الإجمالي كما ان التصنيع يحقق مزيدا من فرص التوظيف ويحقق المواصفات الصحية .
- ٤ - يتطلب الوضع الراهن والتوقعات المحتملة تخفيض الإنتاج المحلي من النظام المتخصص نحو الحجم الاقتصادي للمشروع وهو أقل من 1400 بقرة (بمتوسط 1000 بقرة) لهذا يجب وقف تصاريح إقامة مشروعات تزيد سعتها عن هذا الحجم وفي نفس الوقت يجب الحفاظ علي المزارع المتخصصة الواقعة في مدي الحجم الاقتصادي الصغير من خلال تقديم التمويل والدعم الفني لها لإقامة شركة مساهمة بين أصحاب هذه المشروعات الصغيرة (عددها ثمانية) لتصنيع وتسويق منتجات علي أن تستوعب طاقة هذه الشركة الكميات المجمعة من النظام الإنتاجي التقليدي والتي توردها للشركات الكبرى وبذلك تصبح هذه الشركة حافزا لتطوير النظام الانتاجي التقليدي
- ٥ - يجب فتح أسواق جديدة لزيادة الطلب وهناك عدة بدائل مطروحة لذلك تشمل تنمية الوعي لدي المستهلكين بأهمية منتجات الألبان باعتبار أن قيمتها الغذائية أعلى من اللحوم الحمراء والدواجن وانها أنسب مصدر للبروتين الحيواني للفئات الهشة غذائيا (Vulnerable groups) وتشجيع زيادة حجم التصدير لدول الخليج ، مع إجراء دراسة تفصيلية لاقتصاديات الفرصة البديلة للموارد المائية الشديدة الندرة التي قد يخشي من تصديرها في هيئة منتجات ألبان هذا حفز الصناعة المحلية علي تصنيع فائض إنتاج الألبان المبستر واللبن المتخمر عن حاجة الطلب المحلي في صورة منتجات قابلة للتخزين مثل الجبن "الفيتا" أو تجفيف الألبان المنتجة الفائضة شتاء لاستخدامها صيفاً وهو الأسلوب الذي عالجت به دول أخرى تركز إنتاجها من الألبان شتاء وهو أمر ممكن لتوفر السعة الكبيرة للمصانع وتوقع تقارب أسعار معدل الألبان من المنتجات المستوردة مع أسعار المنتجات المحلية كما يمكن بيع منتجات الألبان في مقاصف المدارس تحت إشراف وزارات الزراعة والصحة والتعليم بالتعاون مع شركات المنتجين لأهمية الألبان ومنتجاتها كمصدر للبروتين الحيواني والكالسيوم للأطفال وكبديل صحي وأمن للمشروبات الغازية والعصائر الصناعية خاصة وان استهلاك هذا المنتجات أثناء العام الدراسي سيكون في الشتاء والربيع فيقابل فترات الذروة في الإنتاج ويعالج مشكلة التركيز الموسمي لفائض العرض من الألبان
- ويتطلب تحقيق كفاءة التسويق قيام الحكومة بتقديم أربعة وظائف تسويقية حافزة أولها الرقابة علي تنفيذ المواصفات الصحية التي يجب تتطابق مع المعايير العالمية والتطور العلمي أما المواصفات التجارية فتخضع لذوق المستهلك ومواصفات طلب التصدير وثانيها توفير المعلومات التسويقية فيها المصدقية والشفافية كخدمة مدفوعة التكاليف تقدم للمؤسسات التسويقية وفق برنامج زمني مننظم وثالثها إنشاء صندوق لموازنة الأسعار لتوفير التمويل بهدف تحجيم المخاطرة واستقرار السوق والأسعار ، لحماية المنشآت التسويقية من دورات الكساد والتقلبات الدورية في الأسعار يمول بأسلوب رأس المال الدوار Revolving fund ، ورابع هذه المهام الحكومية هو هي صدور قانون لحماية المنافسة ومنع الاحتكار .

اشادة وتقدير

يقدم مستشار منظمة الأغذية والزراعة واجب الشكر والتقدير لكل من قدموا عوناً صادقاً في إتمام إنجاز هذه الدراسة بصورتها النهائية ، ويخص بالشكر والتقدير من الجانب السعودي مدير عام إدارة الدراسات والبحوث والاحصاء بوزارة الزراعة الذي قدم مع أعضاء الإدارة ، خاصة كل جهد ممكن في توفير كافة المعلومات والبيانات اللازمة لإنجاز الدراسة ، كما كان التعاون اتحاد منتجي الألبان في المملكة العربية السعودية دور هام في اقتراب الدراسة من واقع أداء قطاع الألبان بما قدموه من معلومات وبيانات ميدانية ، ومن جانب منظمة الأغذية والزراعة : منسق إدارة السياسات الزراعية الذي قدم جهداً لا يمكن إنكاره من خلال التوجيهات والمشورة والنصح الفني الذي كان له فضل كبير في إنهاء الدراسة وفق المهام والأهداف المحددة لها ، ومدير مكتب منظمة الأغذية والزراعة بالمملكة العربية السعودية كل عون ممكن وساهم بقدر وافر في تسهيل مهمة مستشار المنظمة في الرياض

الدكتور / ابراهيم سليمان

مستشار منظمة الأغذية والزراعة

قائمة المحتويات

16.....	1 المقدمة	16
16.....	مشكلة الدراسة	1 1
16.....	مهام واهداف الدراسة	2 1
17.....	مصادر البيانات وطرق التحليل	3 1
18.....	قطاع الألبان في الاقتصاد السعودي	2
18.....	أهمية منتجات الألبان في المستوي الغذائي	1 2
18.....	أهمية إنتاج حليب البقر من النظام المتخصص في الناتج الزراعي	2 2
19.....	مساهمة النظام المتخصص لإنتاج الألبان من البقر في التوظيف	3 2
21.....	العرض المحلي من الألبان في المملكة العربية السعودية	3
21.....	تطور هيكل إنتاج الألبان	1 3
21.....	تطور التجارة الخارجية لمنتجات الألبان	2 3
22.....	تطور استهلاك الألبان ومنتجاته	3 3
22.....	التجارة الخارجية للأعلاف	4 3
24.....	تقييم أداء النظام المتخصص لإنتاج الألبان	4
24.....	تمهيد	1 4
24.....	هيكل وتطور الإنتاج للنظام المتخصص لإنتاج الألبان	2 4
25.....	تقيم الكفاءة الفنية	3 4
26.....	اقتصاديات السعة لإنتاج الألبان الخام	4 4
26.....	1-4-4 هيكل المخرجات	26
27.....	2-4-4 هيكل المدخلات والتكاليف	27
27.....	3-4-4 تقدير الربحية	27
28.....	تطور الإيراد والتكاليف والربحية في السنوات الاخيرة	5 4
33.....	تصنيع وتسويق الألبان	5
33.....	تركيب سوق الألبان ومنتجاتها	1 5
34.....	التحركات الزمنية لاسعار منتجات الألبان	2 5
34.....	موسمية الانتاج والاسعار وفائض المبيعات المرتجع	3 5
35.....	نموذج انتشار ريال المستهلك بين مرحلة السوق	4 5
36.....	تقدير سعر التعادل للنتر الحليب	5 5
41.....	تقدير دوال الطلب والعرض وتوازن السوق للألبان ومنتجاتها	6
41.....	تمهيد	1 6
41.....	تقدير دالة الاستهلاك للألبان ومنتجاتها	2 6
42.....	تقدير معدل نمو الطلب الفعال	3 6
43.....	تقدير دالة الطلب علي الألبان	4 6
44.....	توقعات مستويات الأسعار المحققة لتوازن السوق	5 6
44.....	تقدير دالة العرض للألبان وكميات توازن السوق	6 6
46.....	التوصيات وتوجهات السياسات لقطاع الإنتاج وتصنيع الألبان	7
50.....	الملحق الاحصائي	8
90.....	قائمة المراجع	9

١٠	قائمة الاشخاص والزيارات الميدانية	92
١١	الملخص والتوصيات باللغة الانجليزية	94
	قائمة الجداول	

جدول 1-2 أهمية قطاع الألبان التجاري المتخصص في الناتج الزراعي الاجمالي...20

جدول 2-2 مساهمة المشروعات المتخصصة في انتاج وتصنيع وتسويق الالبان في توظيف العمالة الزراعية
20.....

جدول 1-4 التركيب النوعي لسلاسل ماشية الألبان الاجنبية ومتوسط سعر الرأس في
عام 2003.....30

جدول 2-4 تطور النصيب السوقي وحجم القطعان والانتاجية وفقا لحجم

المشروع30

جدول 3-4 تقدير متوسطات معايير الجدارة الانتاجية لقطعان ماشية الألبان المتخصصة
31.....

جدول 4-4 تحليل هيكل إنتاج الالبان والانتاجية وفقا لحجم المشروع في

عام 2001.....31

2001 5-4 تحليل قائمة الدخل إنتاج الألبان الخام من النظام المتخصص وفقا لحجم المزرعة في عام
32.....

2001،2003 6-4 التغير في ربحية لتر الألبان الخام المنتج من النظام المتخصص وفقا لحجم المزرعة في عام
32.....

جدول 1-5 توزيع الألبان المنتج ومتوسط سعر اللتر بالريال في عام 2002.....37

جدول 2-5 هيكل تسويق منتجات الالبان في السوق السعودي في عام 2002.....37

جدول 3-5 الدليل الموسمي للإنتاج وفائض البيع لمنتجات الألبان في عام 2002...38

جدول 4-5 تقدير نموذج الانتشار ريال المستهلك لمنتجات الألبان في عام 2003...39

2003 5-5 تقدير تكاليف الانتاج والتسويق وسعر التعادل لمراحل التسويق لمنتجات الألبان في عام
40.....

(2001-1980) 1-8 تطور أهمية الألبان ومنتجاته في الغذاء اليومي للفرد بالسعودية)
50.....

جدول 2-8 هيكل التوظيف في قطاع إنتاج الألبان المتخصص في عام 2002.....51

جدول 3-8 هيكل التوظيف في نشاط تصنيع وتسويق منتجات الألبان في

السعودية52

2002

جدول 4-8 تقدير التوظيف في المشروعات الصغيرة لإنتاج الألبان الخام في عام
53.....

جدول 5-8 تقدير التوظيف في المشروعات المتوسطة لإنتاج الألبان الخام في عام
54.....2002

جدول 6-8 تقدير التوظيف في المشروعات المتوسطة لإنتاج الألبان الخام في عام
55.....2002

7-8 التوظيف في تصنيع وتسويق الألبان من بيانات العينة الميدانية56

(2002-1980)

جدول 8-8 تطور هيكل إنتاج الألبان في المملكة العربية السعودية في الفترة ()
57.....

جدول 9-8 لاتجاه الزمني العام لمتغيرات الاقتصاد الكلي السعودي58

جدول 10-8 متغيرات الاقتصاد الكلي السعودي59

جدول 11-8 تطور التجارة الخارجية للحليب ومنتجاته (1980-2002).....60

جدول 12-8 تطور أهمية لإنتاج حليب البقر والتجارة الخارجية في العرض من الألبان في السعودية
61.....

جدول 13-8 استهلاك الألبان ومنتجاته في الفترة (1980-2002).....62

جدول 14-8 الميزان التجاري للأعلاف (الصادرات – الواردات) (000)\$......63

جدول 15-8 تطور التجارة الخارجية للأعلاف64

جدول 16-8 تطور هيكل نظم الإنتاج الألبان من البقر.....65

جدول 17-8 تقدير الاتجاه الزمني العام لإنتاج الألبان من النظامين المتخصص والتقليدي
66.....

جدول 18-8 تطور عدد وحجم وإنتاجية مشروعات الألبان المتخصصة67

جدول 19-8 تقدير الارتباط الخطي بين المتغيرات المؤثرة في إنتاج وإنتاجية

الألبان68

جدول 20-8 هيكل مخرجات مشروعات إنتاج الألبان المتخصصة وفقا للسعة الإنتاجية في عام
69.....2001

جدول 21-8 تحليل هيكل التكاليف لإنتاج لتر حليب خام وفقا لحجم المشروع في عام
70.....2001

جدول 22-8 تقدير التغير في عوائد لتر الألبان الخام المنتج من النظام المتخصص في عامي
71.....2001،2003

- جدول 8-23 تقدير التغير في تكاليف لتر الالبان الخام المنتج من النظام المتخصص في عامي 2001،2003.....72
- جدول 8-24 تقدير التغير في نمط التصرف في الالبان الخام المنتج من النظام المتخصص في عامي 2003،2001.....73
- جدول 8-25 قنوات التسويق للمشروعات المنتجة للحليب الخام دون تجهيزه (بالالف طن) في عام 2003.....74
- جدول 8-26 تطور أسعار منتجات الالبان وهامش التجزئة75
- جدول 8-27 تقدير كل من معدل التغير الشهري والدليل الموسمي لاسعار المستهلك لمنتجات الالبان (1998-2002)76
- جدول 8-28 تقدير معاملات الارتباط بين الانتاج والموسم والفائض77
- جدول 8-29 العوامل المؤثرة علي كمية فائض بيع منتجات الالبان77
- جدول 8-30 تقدير سعر بيع وشراء الالبان لغرض التصنيع لشركة العزيزية...78
- جدول 8-31 تقدير تكاليف التصنيع وفقا لشركة العزيزية.....78
- جدول 8-32 تقدير متوسط سعر منتجات الالبان والكميات المسوقة محليا وللتصدير.....78
- جدول 8-33 متوسط تكاليف طن الالبان من العملة والاهلاك والتسويق من عينة ميدانية.....79
- جدول 8-34 هيكل العمالة والتكاليف لمرحلتي التصنيع التسويق في عام 2001....80
- جدول 8-35 توزيع الالبان المنتج ومتوسط سعر اللتر بالريال في عام 2002.....81
- جدول 8-36 تحليل هيكل المخرجات من الالبان لعينة استبيان عام 2003.....81
- جدول 8-37 هيكل التكاليف والايرادات بالالف ريال لمزارع إنتاج الالبان في عينة 2003.....82
- جدول 8-38 دالة الاستهلاك للأنفاق الشهري علي الالبان ومنتجاته83
- جدول 8-39 تقدير نموذج الطلب علي الالبان في السوق السعودي84
- جدول 8-40 تقدير متوسط معاملات المرونة لمتغيرات دالة الطلب علي الالبان في السوق السعودي87
- جدول 8-41 توقعات نمو أسعار الالبان في السوق السعودي حتي عام 2010.....88
- جدول 8-42 معلم تقدير دالة العرض من الالبان المنتجة محليا89

سنوي للفترة علي الترتيب وخلال الفترة (1991-2001) انخفض معدل نمو السكان إلي 3.2% ولم تنمو واردات منتجات الألبان ، مع استمرار نمو الانتاج بمعدل المرتفع ، وحدث نمو اقتصادي حوالي 1.7 % سنويا لهذا ارتفع استهلاك الفرد من حوالي 99 كيلوجرام في عام 1991 إلي حوالي 118 كيلو جرام في عام 2002، وصاحب ذلك ارتفاع نصيبه من الانتاج المحلي من حوالي 25 كيلو جرام في عام 1980 إلي حوالي 41 كيلو جرام في عام 2002 مما أدى إلي ميل أسعار الألبان المحلية خلال العقد الماضى إلي الانخفاض ، مع نمو أسعار منتجات الألبان المستوردة بحوالي 2.5% سنويا ، ونتيجة التوسع في الإنتاج زاد الطلب علي مدخلات الأعلاف فارتفع المتوسط السنوي للعجز (صافي الواردات) في الميزان التجاري للأعلاف (شاملة حبوب العلف) من حوالي 719 مليون دولار أمريكي كمتوسط سنوي للفترة (1980-1990) إلي أكثر من مليار دولار كمتوسط سنوي (1991-2002) وقد لوحظ أنه في أغلب السنوات لم تكن شروط تجارة الأعلاف لصالح الاقتصاد السعودي أي أن استيراد طن من الأعلاف يحتاج لتصدير أكثر من طن من الأعلاف لتغطية قيمته ، وهذا راجع لأن أغلب واردات الأعلاف من المواد المركزه مرتفعة السعر بينما الصادرات من الأعلاف الخشنة الأقل سعرا .

النظام التقليدي لإنتاج حليب الأبقار يعني تربية عدد محدود من الأبقار غير المسبة ضمن نظام زراعة مختلط في مزارع عائلية الطابع ويسوق فائض الألبان المنتج خاما بطرق بدائية بعد تغطية احتياجات الأسرة الريفية ، ولقد حدث انكماش في حجم النظام الإنتاجي التقليدي مع زيادة إنتاجيته ، حيث بلغ معدل انخفاض حجم القطيع حوالي 1.1% قابلته زيادة في إنتاجية البقرة بحوالي 2.3% سنويا ، أي مالت تنمية الي التوسع الرأسي علي حساب الأفقي خلال نفس الفترة ، وهذا يعني تحسينا في أداء النظام التقليدي نتيجة خفض حجم الاستثمارات (عدد الرؤوس الحلابه) ومن ثم التكاليف الثابتة متمثلة في قيمة العلائق الحافظة ، وزيادة مساهمة العلائق الإنتاجية في التكاليف ، نتيجة زيادة إنتاجية الرأس وخفض عدد الرؤوس الحلابه ، وربما يعزى ذلك لانتشار السلالات الأجنبية وخليطها منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين ، حيث أصبحت مصادر نواة للتحسين الوراثي لنظم الإنتاج التقليدية للماشية . وحتى مطلع الثمانينات من القرن العشرين ساد النظام التقليدي لإنتاج الألبان من البقر ووفقاً للتقديرات المحلية قد انخفضت أهميته النسبية في الانتاج من حوالي 78% في عام 1982 إلي حوالي 24% في عام 2002 برغم الزيادة في انتاجه من حوالي 213 ألف طن في عام 1982 إلي حوالي 266 ألف طن في عام 2002،

ويربي نظام إنتاج الألبان المتخصص التجاري النظام المتخصص في المملكة السعودية السلالات الأجنبية من ماشية اللبن ، ويتبع التقنيات الحديثة ولديه سبل التكامل الرأسي والأفقي تشمل زراعة الأعلاف الخضراء وعدات خلط العلف ومعامل تصنيع الألبان وتسويقه واهم السلالات المرباة في النظام المتخصص هي " الهولشتين" ومصدره الرئيسي الولايات المتحدة الأمريكية ، وتقدم الدولة دعما كبيرا في أسعار شراء الماشية ومغفأة من الرسوم الجمركية وتبلغ قيمة إنتاج الألبان الخام لهذا النظام والقيمة المضافة لمنتجات الألبان المصنعة منه حوالي 3.07 مليار ريال سعودي تمثل حوالي 8.4% من قيمة الناتج المحلي الزراعي في عام 2002 ويساهم قطاع الألبان المتخصص في التوظيف بحوالي 14404 عامل من مهن مختلفة تمثل حوالي 2.5% من جملة العمالة الزراعية التي تمثل 30% من السكان الزراعيين وتقدم أنشطة الإنتاج أجورا بلغت حوالي 1188 مليون ريال سنويا بينما نشاط التصنيع والتسويق حوالي 883 مليون ريال كأجور سنوية وتبلغ قيمة الاستثمارات في قطاع الأبقار الحلابه وفقا لهذا التقدير حوالي 1.030 مليار ريال وباعتبار أن 6 بقرة تولد فرصة عمل واحدة فإن حوالي 18854 دولارا أمريكيا لازمة لتوليد فرصة عمل ولقد ارتفع إنتاج النظام الإنتاجي المتخصص التجاري من حوالي 61 ألف طن في عام 1982 إلي حوالي 826 ألف طن في عام 2002 وتشير التقديرات المحلية إلي أن هناك زيادة مطردة في كل من عدد رؤوس الأبقار وإنتاجية الرأس للقطاع المتخصص بلغت حوالي 6.5%، 5.15% سنويا خلال العدين الماضيين ويتكون النظام المتخصص لإنتاج حليب البقر من وحدات اقتصادية يطلق عليها مشروع ويبلغ عدد المشروعات حاليا 35 تمثلها 26 مؤسسة اقتصادية (شركة أو منشأة فردية) وتضاعف متوسط حجم القطيع للمشروع من حوالي 916 بقرة في الفترة (1980-1990) إلي حوالي 1900 بقرة في الفترة (1991-2002) وكذلك متوسط إنتاجية البقرة من حوالي 4708 لتر سنويا إلي حوالي 8200 لتر سنويا في الفترتين علي الترتيب وتصنف مشروعات إنتاج الألبان المتخصصة الي ثلاثة انماط رئيسية اولهما شركات كبرى ذات سعة كبيرة تتكون من عدة مشروعات (مزارع) وتحقق تكاملا رأسيا وأفقيا من إنتاج الألبان والأعلاف الخضراء وخطط وتجهيز الاعلاف المركزه وتجهيز وتعبئة وتغليف منتجات الألبان حتي التسويق علي مستوى التجزئة وثانيهما ذات أحجام متوسطة نسبيا تنتج وتجهز منتجات الألبان ولكن تسوق علي مستوى الجملة ، وثالثة الأصغر حجما تنتج وتسوق الألبان الخام فقط وتعاضمت مساهمة الشركات الكبرى وعددها خمسة من حوالي 76.7% في جملة إنتاج الألبان من النظام الإنتاجي المتخصص في عام 1996 إلي حوالي 80.8% من جملة إنتاج الألبان من هذا النظام في عام 2002 وزادت مساهمة المزارع المتوسطة المالكة لمصانع تجهيز منحوالي 7.26% (12 مزرعة) في عام 1996

إلي حوالي 12.6% (14 مزرعة) في عام 2002 بينما انخفضت مساهمة المزارع التي تبيع الألبان الخام من حوالي 7.7% إلي حوالي 6.6% في نفس الفترة (8 مشروعات) ويرجع ارتفاع مساهمة الشركات الكبرى في إنتاج الألبان في هذا النظام إلي النمو الكبير في عدد الأبقار بمعدل سنوي حوالي 6.4% وفي إنتاجية البقرة بمعدل سنوي حوالي 4% ولا يوجد تباين كبير في متوسط الادرار اليومي للرأس ونسبة البقر الحلاب ومعدل الولادات بين المزارع بمختلف أحجامها وربنا يرجع ذلك لأن أكثر من 90% من الأبقار من سلالة واحدة "الهولشتين" ولأن جميع مشروعات النظام التجاري المتخصص تتبع تقريبا تكنولوجيا متقدمة متجانسة من حيث نظام التغذية والتربية والرعاية ولكن هناك تباين بين المزارع في معدل النفوق ومعدل استبعاد الأبقار وتشير الدراسة إلي أنه لا توجد سياسة انتخاب واضحة في القطعان علي أساس الإنتاجية وأن الاستبعاد يتم غالب نتيجة تأخر الإخصاب والحمل ، وأن الإحلال يتم في الغالب بشراء أبقار (عجلات حوامل) بحيث يضمن المدير استقرار العرض اليومي من الألبان وشجع علي ذلك الدعم الضخم الذي تقدمه الدولة لشراء ماشية الألبان وكذلك فإن عملية الدفع الغذائي للأبقار المستبعدة يرفع قيمتها عند بيعها للحوم فيعوض ضللك تكاليف شراء العجلات الحوامل بغرض الإحلال .

وتبلغ مساهمة قيمة الألبان الخام في إيراد المزارع ذات الحجم الصغير أي أقل من 1400 بقرة والمزارع ذات السعة الكبيرة فوق 1400 رأس حوالي 82% وحوالي 84% علي الترتيب وتوجه المزارع الصغيرة 60% من إنتاجها للبيع الحر كحليب خام وتبيع حوالي 38% فقط للتصنيع بينما توجه المزارع الكبيرة أكثر من 88% من إنتاجها للتصنيع وتبيع المزارع الصغيرة الألبان الخام للاستهلاك المباشر بسعر يبلغ حوالي 1.34 ريال للتر ، بينما تبيع المزارع الكبيرة الألبان الخام لغير التصنيع بسعر لا يزيد عن 1.27 ريال للتر في عام 2001 كما أنه يقدر اللبن التالف لدي المزارع الصغيرة بحوالي 0.6% بينما تبلغ نسبة التالف لدي المزارع الكبيرة بحوالي 1.7% وقدر متوسط صافي تكاليف إنتاج اللتر من الألبان بعد خصم قيمة الإيرادات من المنتجات الأخرى (الثانوية) من التكاليف الكلية بحوالي 0.427 ريال للتر في السعة الصغيرة وحوالي 0.846 ريال للتر في السعة الكبيرة هذا يوضح أن متوسط صافي تكاليف إنتاج لتر حليب تكون الأقل لدي المزارع الصغير مما يعطيها ميزة نسبية في بيع الألبان الخام للمستهلك مباشرة لتعظيم هامش ربح الوحدة بينما تلجأ معظم الأحجام المتوسطة والكبيرة إلي تصنيع الألبان الخام لمنتجات أخرى كتوسع رأسي في النشاط لزيادة القيمة المضافة وربما يرجع ذلك لارتفاع تكاليف التغذية للتر من الألبان في الحجم الأكبر من المزارع كما ترجع أيضا لانخفاض متوسط تكاليف العمالة في المزارع الصغيرة عن الكبيرة حيث توظف المزارع الصغيرة 55 عاملاً لكل 1000 بقرة بينما يتراوح هذا العدد بين 66-89 عاملاً في المزارع الأكبر حجماً ، كما يزيد متوسط أجر العامل كثيراً في المزارع الكبيرة عن الصغيرة لارتفاع عدد الإداريين والمديرين ومن ثم أجورهم وتحقق المزرعة الأكبر حجماً ربحاً طبيعياً حوالي 0.376 ريال من لتر الألبان في عام 2001 بينما يبلغ ما تحققة المزرعة الصغيرة حوالي 0.665 ريال للتر الحليب الخام ، ويرجع ارتفاع متوسط سعر لتر الألبان من المزارع الكبيرة عن الصغيرة لارتفاع سعر بيع لتر الألبان المورد للتصنيع من إنتاج المزارع الكبيرة حيث يبلغ حوالي 1.25 ريال للتر إذا كام من إنتاج مزارع الشركة الكبيرة نفسها القائمة بالتصنيع ، وحوالي ريالا واحد فقط إذا كان مورداً من مزارع صغيرة لتلك الشركة الكبيرة القائمة علي التصنيع وذلك يرجع لأمرين أولهما إيجابى وهو أن الشركات الكبرى لها القدرة علي إنتاج حليب أعلى جودة وأكثر مطابقة للمواصفات كما أن لها اسم تجاري موضوع ثقة المستهلك والأخر سلبى يتمثل فى أن الشركات الكبرى تمارس نوعاً من الاحتكار خاصة وأن المزارع فوق 5 ألف رأس تنحصر فى خمس شركات حصتها حوالي 80% من العرض فى السوق وهو ما دفع المزارع الصغيرة لبيع الألبان الخام مباشرة للمستهلك وخفض الكميات المباعة لمصانع التجهيز ، والتي تملكها المزارع الكبيرة .

ولقد أدى ارتفاع متوسط الإيراد الحدي للتر الألبان الخام فى قطاع إنتاج الألبان المتخصص وانخفاض متوسط التكاليف الكلية لإنتاج لتر الألبان الخام فى عام 2001 إلي تحقيق ربح مرتفع بلغ حوالي 51% من سعر البيع مما شجع المنتجين علي التوسع فى الإنتاج بالتركيز بصفة رئيسية علي التوسع الرأسي أي زيادة الإنتاجية السنوية للرأس حيث قدر معدل الزيادة السنوي فى متوسط إدار البقرة حوالي 11% سنوياً مما أدى لزيادة سنوية فى الإنتاج قاربت 12% فى الفترة (2002-2003) ليس هذا فحسب بل حرص المنتجون علي خفض معدل الفاقد في مرحلة إنتاج الألبان الخام من حوالي 1.5% من جملة الإنتاج فى عام 2001 إلي 1% فى عام 2003 وحدث توسع فى القدرات التصنيعية (التجهيز) لمنتجات الألبان بمعدل سنوي حوالي 12% سنوياً هذا التوسع الكبير فى العرض من الإنتاج المحلي كان علي حساب أسعار اللبن الخام ومنتجاته ومن ثم علي حساب ربحية اللتر من الألبان الخام مما أوجد مشكلة انخفاض الكفاءة الاقتصادية برغم ارتفاع الكفاءة الفنية والتكنولوجية لنظام إنتاج الألبان المتخصصة حيث انخفض متوسط الإيراد الحدي للتر الألبان لكافة أنماط التصرف من حوالي 1.4 ريال للتر إلي حوالي 1.26 ريال للتر بين عامي 2001، 2003 نتيجة انخفاض سعر الألبان الموجه للتصنيع والذي يعزى إلي زيادة الألبان الخام الموجه للتصنيع ، واحتكار كبار

المنتجين لتصنيع الألبان مما دفعهم الى محاولة الحفاظ علي هامش ربحها بتخفيض سعر الألبان الخام الموجهة للتصنيع وبقي فقط سعر اللبن المباع خاما دون تجهيز مرتقعا نسبيا وقابل انخفاض متوسط الإيراد اللتر الألبان الخام ارتفاع متوسط تكاليف انتاجه حيث زادت تكاليف العمالة بمعدل حوالي 66% سنويا معظمها زيادة في تكاليف العمالة العادية (Unskilled labor) والإدارية وبرغم ارتفاع مساهمة الأعلاف (الخضراء) المنتجة في المزرعة في تكاليف إنتاج الألبان الخام من حوالي 11% في عام 2001 إلي حوالي 21% في عام 2003 ، فإن قيمة الأعلاف المركزة المشتراة من خارج المزرعة قد زادت أيضا بحوالي 21% سنويا خلال تلك الفترة الوجيزة ،ويرجع ذلك لزيادة متوسط إنتاجية الرأس الحلاب في السنة من حوالي 8.5 طن إلي حوالي 9.5 طن مما أوجب زيادة معدلات التغذية ، والذي صادف ارتفاع أسعار الأعلاف خاصة المركزة وأغالبها مستوردة ، مما أدى انخفاض الربح الطبيعي للتر من 0.91 ريال للتر في عام 2001 إلي حوالي 0.27 ريال للتر في عام 2003 أي بمعدل حوالي (-17%) سنويا

ويسوق حوالي 75% من اجمالي انتاج الألبان الخام للمستهلك كمنتجات ألبان بينما هناك حوالي 8% من اللبن الخام فائض بيع من هذه المنتجات لا يتم بيعه وحوالي 1% بينما يباع كحليب خام حوالي 12% والباقي أي حوالي 2% يستهلك في الرضاعة ويعتبر اللبن المتخمر أهم منتج من صناعة تجهيز الألبان في السعودية حيث يمثل اللبن المتخمر حوالي 47% من جملة المنتجات المعروضة في السوق وحوالي نفس النسبة من المباع ، وحوالي 43% من إجمالي فائض البيع لمنتجات الألبان ويليه في الأهمية اللبن المبستر حيث يساهم بحوالي 28%، 29%، 25%، من إجمالي المعروض والمباع وفائض البيع علي الترتيب ، يليهما الزبادي حيث يساهم في الانتاج بحوالي 12% ، ثم المنتجات الأخرى (حوالي 11%) ، وأهمها الألبان المخلوطة بالعصائر (بنسبة 1 حليب : 4 عصائر) ، وكميات محدودة من القشدة والجبن الأبيض والزبد ، أما كميات اللبنة المعروضة فمحدودة للغاية ، ولكن من الملاحظ أن المنتجات الأخرى تمثل نسبة مرتفعة من الفائض ، أي حوالي 23% برغم أن تصنيعها هدفه التغلب علي الفائض من اللبن المتخمر والمبستر إلا أنها جميعا غير قابلة للتخزين لفترة طويلة نسبيا ، لذلك فمن المهم تطوير هذه المنتجات لزيادة معدل بيعها ، وكبر حجم الفائض البيع الشهري لتلك المنتجات القابلة للتلف يعرض كلا من مرحلتي الإنتاج والتسويق لخسائر مالية تخفض من كفاءة الأداء ، وتقدر قيمة الخسائر بحوالي 0.346 ريال لكل لتر معروض من منتجات الألبان ، كما أنه من معوقات التسويق أيضا تركز حركة التبادل بين المشروعات حيث يبيع كل مشروع من الثماني المتخصصة الصغيرة كل إنتاجه من الحليب الخام لشركة واحدة فقط من الست الكبيرة التي تملك معامل تجهيز المنتجات ، لتكملة سعة معاملها الأكبر من طاقة إنتاجها من الألبان الخام ، ويمثل إنتاج المزارع الصغيرة المتخصصة ثلث ما تبيعه فعلا لشركات التصنيع الست ، أما الثلثين الآخرين توردها المشروعات الصغيرة لشركات التصنيع بعد تجميعها للحليب الخام من النظام الإنتاجي الريفي التقليدي ، أي حوالي 214.5 ألف طن ، وهذا يولد فرص ممارسة الشركات الكبرى للسلوك الاحتكاري سواء في الكمية أو السعر ، ومن ثم فرصها في إقصاء المنافسين أصحاب المشروعات الصغيرة من السوق هذا علاوة علي ما أبرزه تحليل تركيب السوق من أن النظام الإنتاجي التقليدي يمثل حجما معنويا من العرض من اللبن الخام ، حيث أنه مصدر لتوريده بسعر أقل من إنتاج النظام المتخصص لهذا فالأمر يتطلب دراسة تكميلية لهذه الدراسة لأهمية ذلك في تحديد أثر تنمية النظام التقليدي علي إيجاد فرص عمل ، والحد من الهجرة من الريف للحضر ، وإيجاد سبل التكامل الرأسي لهذا النظام مع المشروعات المتخصصة خاصة الصغير منها .

وتبين أن هناك اتجاه عام لانخفاض أسعار كافة منتجات الألبان في السوق السعودي سواء الجملة أو التجزئة من واقع سجلات مزارع المنتجين مما أدى لتقلص في هامش التجزئة ، وكان معدل الانخفاض في الأسعار حاد في الفترة 2000-2003 ، وهذا يؤكد أن هذا الهبوط في مستوي الأسعار فو نتاج لطفرة في كمية المعروض من إنتاج هذا النظام الإنتاجي المتخصص في السنوات الخمس الأخيرة وأدى ذلك لتقلص هامش التجزئة في سعر المستهلك من حوالي 10% للحليب واللبن المتخمر في عام 1980 ، إلي حوالي 3.4% في عام 2003 وتبين أن هناك حرص من المنتجين أن يكون توزيع المنتجات أو عرضها في السوق شبه منتظم موسميا ، فحوالي ثلث جملة المنتجات يعرض (أكتوبر – يناير) ومثلها تقريبا في كل من الربيع (فبراير – مايو) والصيف (يونيو – سبتمبر) ، ولكن هذا لا يحاكي حجم الطلب الموسمي علي منتجات الألبان مما أدى لتركز واضح لفائض البيع عبر المواسم الثلاثة ، فحوالي ثلثي الفائض يحدث شتاء ، وربع الفائض الغير مباع يحدث في الربيع ، بينما 10% فقط من الفائض يكون صيفاً واتضح أن معظم الإنتاج يتركز شتاء ، مما أدى لتركز معظم الفائض شتاء أما في فصلي الربيع والصيف فإن حجم إنتاج الألبان ضئيل للغاية كما يزيد الطلب علي الألبان ومنتجاتها (أغلبها طازج) في شهور الربيع (فبراير – مايو) ويمتد خلال فصل الصيف (يونيو – سبتمبر) وقدرت الدراسة أن حوالي 46% من التغير في كمية الفائض التسويقي شتاء ترجع لكمية المنتجات المعروضة شهريا في موسم الشتاء بينما حوالي 21% فقط من التغير في كمية فائض الألبان ترجع للموسم المعروضه فيه (الصيف والربيع) ، اي لتغير طلب المستهلك ، أو ذوق المستهلك ولم تثبت أي علاقة معنوية بين الاسعار الشهرية وحجم

المبيعات أو فائض البيع لأي منتج ، وهذا يتوافق مع ضعف التغير الموسمي في الأسعار لمنتجات الألبان الرئيسية وثبت أيضا أن كل لتر إضافي من منتجات الألبان يعرض شهريا فوق متوسط الكمية الشهرية المنطوية يؤدي إلي زيادة الفائض من البيع بحوالي 0.8 لتر ، أي زيادة العرض عن المتوسط الحالي يؤدي إلي أن يرجع أغلبها دون بيع ، وقدرت الدراسة كمية الإنتاج الشهري الواجب عرضها في كل من الشتاء والربيع بحوالي 47 ألف طن ، بينما تقدر الكمية الواجب عرضها صيفا بحوالي 55 ألف طن لتجنب حدوث فائض بيع ، ويمكن لرابطة منتجي الألبان في المملكة تنسيق هذا الحجم من الإنتاج الشهري بين الشركات .

واتضح أن تكاليف التسويق في مرحلة التجزئة حوالي 13.4% من سعر المستهلك و يبلغ هامش ربح مرحلة التجزئة (السوبر ماركت) حوالي 4.7% وتمثل تكاليف التسويق لمرحلة الجملة 35% من ريال المستهلك منها 10% قيمة خسائر المرتجع من المنتجات ، 25% قيمة تكاليف التصنيع ، ورغم ارتفاع تكاليف تسويق مرحلة الجملة فإن هامش ربح مرحلة الجملة (مرحلة التصنيع) يظل مرتفعا و يبلغ حوالي 15.6% و هامش ربح المنتج حوالي 2.1% وهذا يوضح أن مرحلة التصنيع تحقق أعلى نصيب من ريال المستهلك ، بينما يحقق المنتج أدني هامش بل هو هامش غير مجزي مقارنة بتحمل مخاطرة الإنتاج لسعة قابلة للتلف السريع ، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها انخفاض سعر اللبن الخام الموجه للتصنيع نتيجة لنمو الإنتاج بصورة تفوق الطلب ، علاوة علي أن الشركات المصنعة للحليب تدفع سعرا منخفضا في اللبن الخام المورد للتصنيع سواء من إنتاج مزارعه أو مشتري من مزارع أخرى لأنها ترمي لتحقيق هامش مجري يؤدي لعائد مناسب علي الاستثمار في تصنيع منتجات الألبان خاصة أنها تتحمل قيمة كمية الألبان الفائضة من المبيعات ، كما ان الشركات الكبرى حاولت الاستفادة من كون الألبان الخام سعة قابلة للتلف ذات مرونة عرض منخفضة مع احتكارها لمرحلة التصنيع فخفضت السعر لتحقيق أعلى ربح ممكن . ولقد أدى انخفاض هامش المنتج الصغير من بيع الألبان الخام المصانع الألبان إلي حرصه علي بيع أكبر قدر يمكنه بيعه من الألبان الخام التي ينتجها إلي المستهلك مباشرة دون تصنيع ، بسعر حوالي 1.34 ريال ، وحيث أن تكاليف الإنتاج حوالي 1.03 ريال للتر فإنه يحقق من هذا النشاط وحدة حوالي 0.317 ريال للتر ، [حوالي 24% من سعر البيع ومن ثم يحقق متوسط هامش مناسب يعوض به انخفاض هامش الربح من بيع اللبن الخام للشركات الكبرى للتصنيع ومن جهة أخرى دفع انخفاض هامش التجزئة مع مخاطرة حدوث فائض لبيع للمنتجات (والذي يقدر بحوالي 10% من كمية منتجات الألبان المعروضة) الشركات الكبرى إلي تكامل مرحلة التصنيع رأسيا حتي منافذ البيع للمستهلك من خلال استثمار الشركات الكبيرة في إنشاء منافذ البيع للمستهلك بحيث تستفيد من مزايا التناكمل الرأسي لمراحل الصناعة من ناحية وتضمن استمرار تدفق المبيعات عبر مرحلة التجزئة ، لان الهامش المتحقق من مرحلة التجزئة غير حافظ لأن تبقى مستقلة ، كما فتحت بعض الشركات الكبرى قنوات لأسواق التصدير في دول الخليج المجاورة ، حتي ولو كان السعر في تلك الأسواق ليعادل أو يقل أحيانا عن سعر السوق السعودي ، لأنها بذلك تقلل مخاطرة فائض البيع المحلي

قدرت الدراسة سعر اللتر الألبان لعام 2003 بحوالي 1.027 ريال علي باب المزرعة ، وحوالي 2.251 ريال علي باب المصنع (سعر التعادل للجملة) شاملة قيمة خسارة منتجات الألبان غير المباعة وحوالي 2.72 ريال للتر في عام 2004 ، ويلاحظ أن سعر التعادل في عام 2004 يقل عن السعر المحدد باتفاق رابطة المنتجين وهو 3 ريال للتر بحوالي 0.257 ريال وهذا يحقق ربحا إجماليا لمراحل التسويق حوالي 8.5% من ريال المستهلك ، وهو هامش ربح منخفض لو تم توزيعه بين مراحل التسويق المختلفة ، لهذا فالتكامل الرأسي بين مراحل الإنتاج ضرورة لتخفيض تكاليف التسويق وتعظيم هامش الربح ، إلا أنه حتي في ظل هذا التكامل الرأسي داخل الشركات الكبرى يعتبر هامشا منخفضا لا يعوض استثمارتها الضخمة في تشييد معامل التصنيع ولذلك مازالت تتمتع المشروعات الصغيرة بميزتين هما وجود منفذ اضافي لبيع اللبن الخام مباشرة للمستهلك وكذلك تجميع اللبن الخام من القطاع التقليدي بأسعار منخفضة لتوريده للتصنيع

ثبت من تقدير دالة الاستهلاك أنه مع زيادة جملة الإنفاق الشهري للأسرة بمقدار 10% يزيد إنفاقها الشهري علي الألبان ومنتجاتها بحوالي 6.1% بينما زيادة جملة الإنفاق السنوي للفرد بمقدار 10% يزيد إنفاقه علي من الألبان ومنتجاتها سنويا بمقدار 12.0% وهي استجابة عالية تبين مدي أهمية حدوث نمو اقتصادي قوي ومستمر علي نمو الطلب علي الألبان ومنتجاتها في السوق السعودي وهناك قدر من استجابة الطلب النوعي مضافا في هذا التقدير بالإضافة إلي استجابة الطلب الكمي ، وانخفاض استجابة الطلب للتغير في الدخل للأسرة في المدى القصير جدا (الشهر) مقارنة بالمدى الأطول نسبيا (السنة) يبرره أن معظم الاستهلاك من هذه المنتجات من اللبن المتخمر والألبان الطازج (المبستر) وهي سلع غير قابلة للتخزين ، كما أن استهلاكها موسمي ، ولكن في المدى الطويل هناك بدائل من منتجات الألبان القابلة للتخزين والغير موسمية في طلب المستهلك عليها مثل أنواع الجبن .

وحيث أن معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد خلال نفس الفترة حوالي 1.9% سنويا وباعتبار معامل المرونة المقدر للدخل للطلب علي الألبان ومنتجاتها حوالي 1.2 فإن معدل النمو النسوي في استهلاك الفرد من الألبان ومنتجاتها حوالي 2.28% وبإضافة معدل نمو السكان في المملكة في الفترة (1991-2002) البالغ حوالي 2.9% سنويا فإن معدل نمو الطلب الفعال علي الألبان ومنتجاتها يقدر حوالي 5.18% سنويا هذا بينما معدل النمو في العرض من اللبن ومنتجاته محليا حوالي 7.2% سنويا خلال الفترة (1991-2002) أي أن هناك فائض بين كمية العرض وكمية الطلب في سوق الألبان ومنتجاتها واستمرار نمو الانتاج يؤدي لانخفاض في اسعار المستهلك أو علي الأقل عدم نموها بمعدل كاف يقابلها نمو معنوي في تكاليف الانتاج مما يؤدي لحالة كساد لهذه الصناعة محليا تدفعها للانكماش ما لم يحدث تطوير لحجم الطلب وتطوير نوعي في المنتجات وتخفيض تكاليف الإنتاج

ومن نموذج الطلب والعرض للسوق وباستخدام نموذج سلاتسكي Slatsky تم تقدير متوسطات معاملات المرونة للطلب لكل من سعر اللبن المحلي والدخل وسعر اللبن المستورد ويتبين أن زيادة سعر الألبان المنتجة محليا بحوالي 10% يؤدي لخفض الكمية المستهلكة بحوالي 11.6% بينما زيادة الدخل الحقيقي السنوي للفرد بحوالي 10% يؤدي لزيادة الكمية المطلوبة من اللبن المنتجة محليا بحوالي 15.7% وهذا يدل علي أن أثر النمو الاقتصادي علي زيادة الطلب علي الألبان المنتجة محليا يفوق أثر انخفاض الطلب علي الألبان المنتجة محليا نتيجة زيادة أسعارها ولقد بينت تقديرات النموذج أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 10% يؤدي لزيادة إجمالي الانفاق والاستهلاكي الخاص بحوالي 5.6% وهذا يعني أن السياسات الاقتصادية العامة خلال العقد الماضي قيدت الانفاق الخاص تجنباً للتضخم ولكن أدي ذلك إلي بطء نمو الدخل القابل للتصرف حيث لم يزد عن 1.95% سنويا خلال العقد الماضي وزيادة الطلب علي منتجات الألبان المستوردة بحوالي 10% يؤدي لزيادة الطلب علي الألبان المنتجة محليا بحوالي 5.8% وهذا يدل علي أن المنافسة ليست عالية بين السوقيين أي بين الطلب علي الإنتاج المحلي والطلب علي المنتج المستورد لسببين أولهما أن المستورد يمثل أنواعا من منتجات الألبان لا ينتجها الاقتصاد الوطني ، وإن أنتج بعضها فبكميات ضئيلة وثانيهما أن الانتاج المحلي ينتج منتجات طازجة ليس من المألوف استيرادها وهي اللبن المتخمر والألبان المبستر والزبادي وباستخدام دوال الطلب المقدره للتنبؤ بمستويات أسعار الألبان المنتج محليا ومعادل المنتجات المستوردة في المستقبل في ضوء نمو المتغيرات الخارجية المؤثرة في حجم الطلب اتضح أن نمو بحوالي 3% سنويا ، مع استمرار نمو الإنتاج المحلي بحوالي 7.3% سنويا وثبات المتوسط السنوي لكمية الواردات عند مستواها في الفترة (1991-2002) سيؤدي لارتفاع سعر منتجات الألبان المستوردة في السوق السعودي بحوالي 2.26% أي يقارب معدل ارتفاع سعر الألبان المحلي (2.4%) هذا معناه زيادة تقارب سعر الألبان المحلية مع البدائل المستوردة في السنوات القادمة ، مما يوفر حافزا في السوق لجدوي تنوع المنتجات المحلية لتحل محل المستوردة مع تحقيق ربح مجزي للمنتج السعودي حيث أن توقعات سعر الألبان من الإنتاج المحلي علي مستوي المستهلك في السوق السعودي في عام 2005، 2004، 2010 قدرت بحوالي 2.99 ريال للتر ، 4.26 ريال للتر ، 5.5 ريال للتر علي الترتيب وفي نفس الأعوام يتوقع ان يبلغ سعر اللتر من معادل الألبان المستورد حوالي 4.62، 3.76، 5.49 ريال للتر لنفس السنوات علي الترتيب أي سوف تكون هناك قدرة تنافسية علي المنتجات المحلية علي زيادة نصيبها السوقي ، علما بأن زيادة الكمية المستوردة لن تؤثر كثيرا في تغير هذه العلاقات لضعف تأثيرها علي السعر المحلي وبمقارنة توقعات سعر التوازن المقدر في عام 2004 أي حوالي 2.99 ريال للتر يتضح انه يعادل السعر المتفق عليه بين أعضاء رابطة منتجي الألبان في المملكة (3 ريال للتر)

ومن تقدير دالة العرض للألبان المنتجة محليا تبين أن كل زيادة مقدرها ريال في سعر اللتر من اللبن المنتج محليا تزيد العرض بحوالي 24.4 ألف طن في السنة التالية وقد تم تقدير متوسط معامل مرونة العرض لسعر اللبن المحلي بحوالي 0.207 أي أن زيادة سعر اللبن المحلي بحوالي 10% يزيد العرض من الإنتاج المحلي بحوالي 2.07% أي أن العرض من الألبان المحلية غير مرن وأقل كثيرا عن مرونة الطلب عليه ، علاوة علي اسعار المستهلك أو علي الأقل عدم نموها بمعدل كاف يقابلها نمو معنوي في تكاليف الانتاج مما يؤدي لحالة كساد لهذه الصناعة محليا تدفعها للانكماش ما لم يحدث تطوير لحجم الطلب وتطوير نوعي في المنتجات وتخفيض تكاليف الإنتاج

ومن نموذج الطلب والعرض للسوق وباستخدام نموذج سلاتسكي Slatsky تم تقدير متوسطات معاملات المرونة للطلب لكل من سعر اللبن المحلي والدخل وسعر اللبن المستورد ويتبين أن زيادة سعر الألبان المنتجة محليا بحوالي 10% يؤدي لخفض الكمية المستهلكة بحوالي 11.6% بينما زيادة الدخل الحقيقي السنوي للفرد بحوالي 10% يؤدي لزيادة الكمية المطلوبة من اللبن المنتجة محليا بحوالي 15.7% وهذا يدل علي أن أثر النمو الاقتصادي علي زيادة الطلب علي الألبان المنتجة محليا يفوق أثر انخفاض الطلب علي الألبان المنتجة محليا نتيجة زيادة أسعارها ولقد بينت تقديرات النموذج أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 10%

يؤدي لزيادة إجمالي الانفاق والاستهلاكي الخاص بحوالي 5.6% وهذا يعني أن السياسات الاقتصادية العامة خلال العقد الماضى قيدت الانفاق الخاص تجنباً للتضخم ولكن أدى ذلك إلي بطء نمو الدخل القابل للتصرف حيث لم يزد عن 1.95% سنوياً خلال العقد الماضى وزيادة الطلب علي منتجات الألبان المستوردة بحوالي 10% يؤدي لزيادة الطلب علي الألبان المنتجة محلياً بحوالي 5.8% وهذا يدل علي أن المنافسة ليست عالية بين السوقيين أي بين الطلب علي الإنتاج المحلي والطلب علي الإنتاج المحلي والطلب علي المستورد لسببين أولهما أن المستورد يمثل أنواعاً من منتجات الألبان لا ينتجها الاقتصاد الوطني ، وإن أنتج بعضها فكميات ضئيلة وثانيهما أن الإنتاج المحلي ينتج منتجات طازجة ليس من المألوف استيرادها وهي اللبن المتخمر والألبان المبستر والزبادي وباستخدام دوال الطلب المقدره للتنبؤ بمستويات أسعار الألبان المنتج محلياً ومعادل المنتجات المستوردة في المستقبل في ضوء نمو المتغيرات الخارجية المؤثرة في حجم الطلب اتضح أن نمو بحوالي 3% سنوياً ، مع استمرار نمو الإنتاج المحلي بحوالي 7.3% سنوياً وثبات المتوسط السنوي لكمية الواردات عند مستواها في الفترة (1991-2002) سيؤدي لارتفاع سعر منتجات الألبان المستوردة في السوق السعودي بحوالي 2.26% أي يقارب معدل ارتفاع سعر الألبان المحلي (2.4%) هذا معناه زيادة تقارب سعر الألبان المحلية مع البدائل المستوردة في السنوات القادمة ، مما يوفر حافزاً في السوق لجدي تنوع المنتجات المحلية لتحل محل المستوردة مع تحقيق ربح مجزي للمنتج السعودي حيث أن توقعات سعر الألبان من الإنتاج المحلي علي مستوي المستهلك في السوق السعودي في عام 2010، 2005، 2004 قدرت بحوالي 2.99 ريال للتر ، 4.26 ريال للتر ، 5.5 ريال للتر علي الترتيب وفي نفس الأعوام يتوقع ان يبلغ سعر اللتر من معادل الألبان المستورد حوالي 4.62، 3.76، 5.49 ريال للتر لنفس السنوات علي الترتيب أي سوف تكون هناك قدرة تنافسية علي المنتجات المحلية علي زيادة نصيبها السوقي ، علماً بأن زيادة الكمية المستوردة لن تؤثر كثيراً في تغيير هذه العلاقات لضعف تأثيرها علي السعر المحلي وبمقارنة توقعات سعر التوازن المقدر في عام 2004 أي حوالي 2.99 ريال للتر يتضح انه يعادل السعر المتفق عليه بين أعضاء رابطة منتجي الألبان في المملكة (3 ريال للتر)

ومن تقدير دالة العرض للألبان المنتجة محلياً تبين أن كل زيادة مقدرها ريال في سعر اللتر من اللبن المنتج محلياً تزيد العرض بحوالي 24.4 ألف طن في السنة التالية وقدّر متوسط معامل مرونة العرض لسعر اللبن المحلي بحوالي 0.207 أي أن زيادة سعر اللبن المحلي بحوالي 10% يزيد العرض من الإنتاج المحلي بحوالي 2.07% أي أن العرض من الألبان المحلية غير مرّن وأقل كثيراً عن مرونة الطلب عليه ، علاوة علي الاستجابة المتأخرة للتغيير في السعر وهذا يؤكد ما نحت إليه الدراسة في استنتاجاتها أن العمل علي زيادة حجم السوق بزيادة الطلب وتنوعه أحدي في انتعاش السوق عن جهود رفع الأسعار من خلال التحكم في إلياتها (الممارسات الاحتكارية) وباستخدام مستويات الأسعار التي تم التنبؤ بها من نموذج الطلب والتعويض بقيمتها في دالة العرض يتضح أنه لتحقيق التوازن في السوق واستقرار مستوي فإنه عند سعر 3 ريال للتر يجب أن تكون كمية اللبن المعروضة حوالي 513 ألف طن وإذا زاد السعر إلي حوالي 4.26 ريال للتر كما هو متوقع في عام 2005 تكون الكمية المعروضة المحققة لتوازن السوق حوالي 544 ألف طن وإذا بلغ سعر لتر اللبن 5.5 ريال (كما هو متوقع في عام 2010) فإن الكمية الواجب طرحها في السوق لتحقيق التوازن حوالي 575 ألف طن وكلها كميات أدني بكثير مما هو منتج حالياً .

ويبدو أنه في ظل الوضع الراهن والتوقعات المحتملة قد يحدث تقلص لفائض العرض بتحقيق الإنتاج المحلي من النظام المتخصص والمرشح لذلك هي المزارع الصغيرة نسبياً المنتجة للحليب الخام فقط ، لو ضيق عليها فرص بيع اللبن الخام للمستهلك مباشرة والذي يحقق لها هامشاً مرتفعاً يعوض انخفاض سعر الكميات الموجه للتصنيع وفي ظل احتكار الشركات الكبرى للتصنيع وبالتالي لأسعار الألبان الموردة وهذا بديل غير عادل تفرضه قوى السوق برغم أن الدراسة بينت انخفاض متوسط التكاليف وارتفاع الربح من إنتاج لتر الألبان الخام للسعة أقل من 1400 بقرة (بمتوسط 1000 بقرة) مقارنة بالمزارع الأكبر وفي ضوء نتائج الدراسة طرحت مجموعة توجهات بدائل سياسات تنمية قطاع إنتاج وتصنيع وتسويق الألبان وأهمها :

1- ضرورة إفراد دراسة ميدانية للنظام التقليدي لتقدير حجمة ومساهمته في الإنتاج وخصائصه ومؤشوات وسياسات تنميته ونظم تسويق منتجاته وتقييم مدي أثر النظام الإنتاجي المتخصص علي تحسين التراكيب الوراثية في النظام التقليدي ، وتحديد مدي معنوية دوره ضمن دراسة مقارنة لمصادر الثروة الحيوانية الأخرى من أعنام وإبل .

2- يجب اتباع السياسات الإنتاجية والتسويقية المقترحة في تناسق حتي تؤدي لخفض الفائض في كل مراحل السوق من حوالي 11% (تألف إنتاج + فاقد تصنيع + فائض مرجع من البيع) إلي 3% فقط حيث سيؤدي ذلك إلي خفض التكاليف وزيادة الربح ، ومن ثم بلوغ الكفاءة التسويقية علي أسس اقتصادية سليمة .

3- سوف ترفع كفاءة سوق منتجات الألبان لو أمكن تصنيع وتسويق ما يتم بيعه خام أي زيادة المعروض من منتجات الألبان بحوالي 12.4% لما لهذا من أثر اقتصادي وغذائي وصحي ، حيث تمثل القيمة المضافة من تصنيع الألبان معظم مساهمته في الناتج الزراعي الإجمالي ، كما أن التصنيع يحقق مزيدا من فروض التوظيف ، ويحقق المواصفات الصحية .

4 - يتطلب الوضع الراهن والتوقعات المحتملة تخفيض الإنتاج المحلي من النظام المتخصص ، وفي ضوء الحجم الاقتصادي للمشروع أقل من 1400 بقرة (بمتوسط 1000 بقرة) يجب أن تقف تصاريح إقامة مشروعات تزيد سعتها عن هذا الحجم ووفي نفس الوقت يجب الحفاظ علي المزارع الصغيرة التي لا تزيد جملة إنتاجها عن 7% من المعروض ويقدم لها التمويل والدعم الفني لإقامة شركة مساهمة بين أصحاب هذه المشروعات الصغيرة (عددها ثمانية) لتصنيع وتسويق منتجات الألبان تضمن لهم المنافسة العادلة ويمكن أن تستوعب طاقة هذه الشركة الكميات المجمعة من النظام الإنتاجي التقليدي والتي توردها للشركات الكبرى ويتوقع أن تقدم هذه الشركة حافزا لتطوير النظام الغنتاجي التقليدي وتشجيع منتجية علي الانضمام لهذه الشركة كمساهمين .

5 - والحفاظ علي الكفاءة الاقتصادية في مراحل الإنتاج والتصنيع يتطلب فتح أسواق جديدة لزيادة الطلب ، وهناك عدة بدائل مطروحة لذلك وتشمل :

5-1 تنمية الوعي لدى كافة الأسر بأهمية منتجات الألبان باعتبار أن قيمتها الغذائية أعلى من اللحوم الحمراء والدواجن وتأتي مباشرة بعد بيض المائدة وفقا للقيمة الحيوية (Biological Value) وباعتبار منتجات الألبان أنسب مصدر للبروتين الحيواني للفئات الهشة وغذائها (vulnerable groups)

5-2 وتشجيع زيادة حجم التصدير لدول الخليج وإن كان البعض يشكك في جدوى ذلك باعتبارها تتضمن تصديرا للمورد نادر وهو المياه العذبة بمفهوم الفرصة البديلة لاستخدام الموارد المائية المحدودة ، ولكن النظام التجاري لإنتاج الألبان بأكمله لا يستخدم سوي 0.2% من عدد الأبار المستخدمة في الزراعة لهذا الأمر يحتاج لدراسة تفصيلية لاقتصاديات الموارد المائية في صناعة الألبان .

5-3 نظرا لأن توقعات الطلب والأسعار مستقبلا تبين تقارب أسعار معادل الألبان من المنتجات المستوردة مع أسعار المنتجات المحلية هذا يحفز الصناعة المحلية علي تصنيع فائض إنتاج الألبان المبستر واللبن المتخمر عن حاجة الطلب المحلي في صورة منتجات قابلة للتخزين مثل الجبن " الفيتا " أو تجفيف الألبان المنتجة الفائضة شتاء لاستخدامها صيفا ، وهو الأسلوب الذي عالجته به دول أخرى تركز إنتاجها من الألبان شتاء وهو أمر ممكن لتوافر السعة الكبيرة للمصانع .

5-4 وبيع منتجات الألبان في مقاصف المدارس تحت إشراف وزارات الزراعة والصحة والتعليم بالتعاقد مع شركات المنتجين ، مع نشر الوعي بين التلاميذ والأسر السعودية لأهمية الألبان ومنتجاتها كمصدر للبروتين الحيواني والكالسيوم للأطفال وبديل صحي وأمن للمشروبات الغازية والعصائر الصناعية علي أن يتم تطوير المنتج بصورة تجذب تلاميذ المدارس ، خاصة مع تراجع في نصيب البروتين الحيواني من منتجات الألبان في غذاء الفرد السعودي ، وتمشيا مع توصيات منظمة الصحة العالمية ، وهي برامج مطبقة في مدارس دول أوربية عديدة ، علي أن تتوافر هذه المنتجات بسعر منخفض تتحمل الدولة فيه فروق الأسعار (إن وجدت) باعتبارها تكاليف اجتماعية ، خاصة وأن استهلاك هذه المنتجات أثناء العام الدراسي يكون في الشتاء والربيع أي يقابل فترات الذروة في الإنتاج ويعالج مشكلة التركيز الموسمي للفائض العرض من الألبان واللبن المختمر

6 - ويتطلب تحقيق كفاءة التسويق لقطاع منتجات الألبان في ظل آليات السوق قيام الحكومة بتقديم أربعة وظائف تسويقية حافزة أولها الرقابة علي تنفيذ المواصفات الصحية التي يجب أن تتطابق مع المعايير العالمية والتطور العلمي لهذا يجب أن يسمح التشريع الخاص بذلك بإعادة النظر في المواصفات الصحية كل فترة أما المواصفات التجارية فهي أكثر مرونة لأنها تخضع لذوق المستهلك ومواصفات طلب التصدير وثاني الوظائف الحكومية توفير المعلومات التسويقية الدقيقة التي تتوافر فيها المصدقية والشفافية لتستخدم في اتخاذ القرارات بحيث تصبح خدمة مدفوعة التكاليف تقدم للمؤسسات التسويقية وفق برنامج زمني ننظم ، ويتطلب ذلك وجود شبكة معلومات كاملة تربط نقاط الإنتاج بقنوات التسويق ومنافذ التوزيع والاستيراد والتصدير لكل من الكميات والأسعار والتكاليف وهو أمر يحتاج لمعونه فنية من مؤسسة دولية كمشروع وطني شامل للمنتجات الغذائية وثالث هذه الوظائف توفير التمويل للنشاط التسويقي بهدف تحجيم المخاطرة واستقرار السوق والأسعار (وهو بخلاف الدعم) أي يعني بحماية المنشآت التسويقية من دورات الكساد والتقلبات الدورية في الأسعار ويتم ذلك بإنشاء صندوق لموازنة الأسعار يمول بأسلوب رأس المال الدوار Revolving fund برأسمال مشترك من الحكومة وأصحاب الأعمال

7 - وأهم الوظائف الأربع هي حماية المنافسة ومنع الاحتكار وهي تتطلب أربعة أركان لنجاحها صدور قانون بهذا الشأن وضمانات وجود جهاز كفاء وفعال يملك الآليات لتنفيذه ، كما يتطلب الأمر إعطاء صلاحيات لمؤسسات غير حكومية تمثل أصحاب المصلحة لكشف السلوك الاحتكاري وأغلبه غير منظور بما لا يتيح للرقابة النمطية الحكومية أن تتعقبها ويمكن أن يتم ذلك بتفعيل الدور الرمزي الحالي للغرف التجارية وكذلك تشجيع نمو دور القطاع المدني لإقامة جمعيات لحماية المستهلك يكون لها بعض الصلاحيات أو الآليات لتفعيل الرقابة وأخيرا يجب أن يشمل متن القانون ومواد توصيفا وتحديدنا مناسب لأنماط السلوك الاحتكاري من واقع تجارب دول الاقتصاد الحر المتقدمة في ذلك وكذلك النص علي الأنشطة المستتاه من تطبيق القانون لأسباب وطنية أو استراتيجة

1 المقدمة

شهدت المملكة العربية السعودية نهضة زراعية كبيرة في العقدين الماضيين سواء في قطاع الإنتاج النباتي أو قطاع الإنتاج الحيواني وقد كان لقطاع الألبان النصيب الأوفر في اهتمام الدولة بما قدمته من قروض ودعم مالي وفني للمستثمرين في القطاع الخامس للتوسع في إنتاج وتصنيع وتسويق الألبان ومنتجاتها وهو توجه رشيد لأن الألبان ومنتجاتها سلع قابلة للتلف وتوفير العرض الكافي منها طازجا وبصورة منتظمة من الإنتاج المحلي أمر هام للغاية في المفهوم العلمي والاجتماعي للأمن الغذائي .

١.١ مشكلة الدراسة :

نما قطاع إنتاج الألبان التجاري المتخصص نموا ضخما خلال العقدين الماضيين في المملكة العربية السعودية وأصبح هناك عديدا من المشروعات (الشركات) الضخمة ذات التكامل الرأسي والأفقي لإنتاج وتصنيع وتوزيع الألبان وذات سعة غير مسبوقه حتى في دول متقدمة في هذا النشاط وجذب النمو المطرد وحوافز السوق آخرين استثمروا في مشروعات ذات سعة نسبيا صغيرة تباع الألبان الخام دون تصنيع ومع مطلع سنوات القرن الحالي يواجه المستثمرين في هذا النظام الإنتاجي بكافة الأنماط وبدرجات مختلفة أثرا مثبطة عديدة تتمثل في فائض العرض او الكساد أو تدهو الأسعار أو المنافسة غير العادلة كما أنه علي الجانب الوطني تسعى الحكومة لتعميق الوعي وزيادة الطلب علي منتجات الألبان ذات القيمة الغذائية المرتفعة الملائمة لفئات المجتمع الهشة غذائيا (Vulnerable Groups) وتوفيرها بأسعار ملائمة وجودة عالية مع المحافظة علي حوافز السوق لاستمرار تحقيق التنمية المتواصلة للمستثمرين في هذا القطاع .

٢.١ مهام وأهداف الدراسة

تم إجراء هذه الدراسة بتكليف من المكتب الإقليمي للشرق الأدنى لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة كأحد أنشطة المشروع الوطني للوعن الفني للتنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية بالتعاون بين الحكومة السعودية ومنظمة الأغذية والزراعة والذي مقره الرئيسي بالرياض UNFN/SAU/002SAU تحت إدارة السياسة الزراعية بالمكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة ومنسق برنامج منظمة الأغذية والزراعة في المملكة العربية السعودية والإدارة العامة للإحصاء والبحوث الاقتصادية بالوزارة التابعة لوكالة وزارة الزراعة لشئون التنمية والبحوث الزراعية

وتقتضى المهمة أن يعد مستشار منظمة الأغذية والزراعة دراسة اقتصادية عن قطاع الألبان في المملكة العربية السعودية لتشمل تحليل الأداء للقطاع والسوق وتوصيف المعوقات بلوغا للتوقعات المستقبلية وعرض بدائل الإصلاح لهذا السوق الهام في المملكة هذا علاوة علي التقييم الاقتصادي لمراحل قطاع الألبان من المنتج إلي المستهلك مع إبراز القيمة المضافة في كل مرحلة من هذه السلسلة هذا مع التركيز علي نظام إنتاج الألبان المتخصص التجاري باعتباره والنظام الإنتاجي الأهم حاليا في السوق السعودي والذي يواجة كل المعوقات المذكورة آنفا ويتطلب إنجاز المهمة استعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع هذه الدراسة وتجميع كافة البيانات المتاحة والاحصاءات المرتبطة بقطاع الألبان في السعودية ويتطلب إنجاز العمل زيارات ميدانية ومناقشات مع أهل الخبرة في هذا النشاط الاقتصادي واستطلاع رأي خبراء وزارة الزراعة والمؤسسات الحكومية المعنية علي أن تعد الدراسة باللغة العربية مع ملخص واف باللغة العربية و اخر باللغة الانجليزية مع قائمة محتويات وأخري للمراجع وملحق إحصائي وأخر بقائمة أسماء الأشخاص الذين التقى بهم الخبير من أجل إنجاز المهمة .

٣ ١ مصادر البيانات وطرق التحليل :

تعدد مصادر البيانات لذلك تم توظيف بيانات كل مصدر منها في مواضع مختلفة من الدراسة لتحقيق هدفا محددا وكان بعضها من استبيانات ميدانية والبعض الآخر من مصادر بيانات منشورة علاوة علي قواعد البيانات لهيئات دولية بالإضافة إلي المعلومات التي أمكن الحصول عليها من عدة زيارات ميدانية وكذلك من الدراسات السابقة وشملت طرق التحليل عدة أساليب إحصائية ونماذج اقتصادية قياسية ، لهذا أفردت الدراسة ملحقاً إحصائياً لعرض مصادر البيانات وطرق التحليل عدة أساليب إحصائية ونماذج اقتصادية قياسية لهذا أفردت الدراسة ملحقاً إحصائياً لعرض مصادر البيانات وطرق التحليل والجداول الإحصائية التفصيلية بحيث اقتصر متن الدراسة علي أهم الجداول التلخيصية التحليلية ونتائج التحليل التطبيقية النهائية مع الإشارة للملحق الإحصائي لتوضيح تفاصيل ومصادر البيانات المرتبطة بكل باب حين الضرورة .

٢ قطاع الألبان في الاقتصاد السعودي

١ ٢ أهمية منتجات الألبان في المستوي الغذائي

وفقا لتقديرات الموازنات الغذائية لدول العالم التي تعدها منظمة الأغذية تمد الألبان ومنتجاتها الفرد في المملكة العربية السعودية بحوالي 135 سعرا حراريا تمثل حوالي 4.7% من جملة السرعات الحرارية في الغذاء المأكول يوميا كما تمد بحوالي 7.4 جرام بروتين تمثل حوالي 28.2% من جملة المحتوي الغذائي المأكول للفرد في اليوم في عام 2002 وفي نفس العام بلغ المتوسط العالمي المأكول للفرد في اليوم من الألبان ومنتجاتها حوالي 120 سعرا حراريا تمثل حوالي 4.3% من جملة السرعات الحرارية في المتوسط العالمي لغذاء الفرد المأكول يوميا وحوالي 7.2 جرام بروتين من الألبان ومنتجاتها تمثل حوالي 25.1% من المتوسط العالمي للبروتين الحيواني في الغذاء اليومي للفرد أي أن مساهمة الألبان ومنتجاتها في المحتوي الغذائي للفرد في المملكة العربية السعودية أفضل من المتوسط العالمي أو علي أقل تقدير يماثلة .

وترجع الأهمية الغذائية لمنتجات الألبان إلي دورها الحيوي في غذاء الفئات الهشة غذائية (VULNERABLE GROUP) خاصة الأطفال والحوامل والمرضعات من النساء حيث ترجع أهمية منتجات الألبان إلي أن قيمتها الغذائية أعلى من اللحوم وفقا للقيمة الحيوية (Biological value) التي ترتب المنتجات الحيوانية وفق درجات تعبر عن محتواها من الأحماض الأمينية الأساسية التي ليس للإنسان قدرة علي تصنيعها ذاتيا فيأتي بيض المائدة في المقدمة (93%) تليه الاسماك (85%) ثم الألبان ومنتجاته (80%) ثم لحوم الدواجن (72%) وأخيرا للحوم الحمراء بأنواعها (67%) والتي يقيد زيادة استهلاكها محاذير عديدة منها أنها مصدر لارتفاع الكوليسترول وأقل من معامل الهضم بينما منتجات الألبان هامة كمصدر هام للكالسيوم ليس فقط للصغار ولكن لمنع مشاكل العظام الهشة لكبار السن خاصة النساء كما أنها الأنسب كمصدر للبروتين الحيواني للفئات الهشة غذائيا (Vulnerable Groups) مثل الاطفال حتي الثانية عشر ، والمرضعات والحوامل من النساء بل إنه في دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية التي لديها مصادر رخيصة للحوم الحمراء مع ارتفاع مستوي الدخل اقتصر استهلاك اللحوم علي يوم أو اثنين في الأسبوع .

٢ ٢ أهمية إنتاج حليب البقر من النظام المتخصص في الناتج الزراعي :

يعتبر النظام المتخصص حاليا أهم نظم إنتاج الألبان في المملكة العربية السعودية والذي يربي السلالات الأجنبية من ماشية اللبن ويتبع التقنيات الحديثة وهو متركز الدراسة علي تحليل كفاءة الأداء له وتبلغ قيمة إنتاج الألبان الخام لهذا النظام والقيمة المضافة لمنتجات الألبان المصنعة من إنتاجه حوالي 3.07 مليار ريال سعودي تمثل حوالي 8.4% من قيمة الناتج المحلي الزراعي البالغ حوالي 36.5 مليار ريال في عام 2002 سعودي تمثل حوالي 8.4% من قيمة الناتج المحلي الزراعي البالغ حوالي 36.5 مليار ريال في عام 2002 ، وتمثل قيمة الألبان الخام حوالي 2.3% وتمثل القيمة المضافة لتصنيع الألبان بمفردها حوالي 5.95% من الناتج الزراعي الإجمالي في عام 2002 (جدول 2-1)

٣ ٢ مساهمة النظام المتخصص لإنتاج الألبان من البقر في التوظيف

يساهم قطاع الألبان المتخصص في التوظيف بحوالي 14404 عامل من مهن مختلفة تمثل حوالي 2.5% من جملة العمالة الزراعية التي تمثل 30% من السكان الزراعيين ويقدر عدد العاملين في إنتاج الألبان الخام حوالي 6940 وحوالي 2050 في تصنيع منتجات الألبان وحوالي 5414 في تسويق منتجات الألبان أي أن مجموع العاملين في الأنشطة التسويقية يفوق العاملين في إنتاج الألبان الخام وتقدم أنشطة الإنتاج أجورا بلغت حوالي 1188 مليون ريال سنويا بينما يقدم نشاط التصنيع والتسويق حوالي 883 مليون ريال كأجور سنوية كما أن نشاط التسويق والتصنيع يستخدم كثافة أعلى من العمالة العادية والموزعين وكتبة الحسابات تقدر بحوالي 56% من جملة العمالة في نشاطي التصنيع والتسويق (جدول 8-2) وباعتبار أن 6 بقرة تولد فرصة عمل واحدة فإن حوالي 18854 دولارا أميركا لازمة لتوليد فرصة عمل في إنتاج الألبان الخام وفرصة العمل هذه تولد متوسط أجر سنوي حوالي 16696 دولارا أميركا أي أن كل دولار في دخل العامل في هذا النشاط يتطلب استثمارا حوالي 1.1 دولارا .

جدول 2-1 أهمية قطاع الألبان التجاري المتخصص في الناتج الزراعي الإجمالي

بند الإنتاج	القيمة بالآلاف ريال	%
حليب الرضاعة (لتر)	157.6	0.025%
حليب مباع (لتر)	136.268	0.215%
حليب استهلاك ذاتي (لتر)	0.997	0.002%
جابل تانثمه (لتر) منها	748.827	1.179%
جملة الحليب الخام	901.798	2.47%
قيمة المنتجات المصنعة	2921.72	8.0%
القيمة المضافة للمنتجات المصنعة	2172.9	5.95%
مجموع القيمة المضافة للألبان ومنتجاتها	3074.69	8.42%
الناتج الزراعي الاجمالي	36526.86	100.0%

المصدر: جمعت وحسبت من المملكة العربية السعودية وزارة الزراعة الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والاحصاء استبيان مزارع الألبان لعام 2002م استبيان عن اقتصاديا إنتاج وتسويق الألبان بالمزارع المتخصصة لعام 2001م

جدول 2-2 مساهمة المشروعات المتخصصة في إنتاج وتصنيع وتسويق الألبان في توظيف العمالة الزراعية

نوع العمالة في جملة السكان	التقدير	عام 2001
السكان الزراعيين	عامل (1000)	1928.0
أنشطة اقتصادية زراعية	عامل (1000)	581.0
	%في السكان الزراعيين	30.1%
مشروعات إنتاج الألبان المتخصصة	عامل (1000)	6.175
	%في العاملة الزراعية	1.2%
نشاط تصنيع الألبان	عامل (1000)	2.050
	%في العاملة الزراعية	0.4%
نشاط تسويق الألبان	عامل (1000)	5.414
	%في العاملة الزراعية	0.9%
جملة قطاع الألبان المتخصص	عامل (1000)	14.404
	%في العاملة الزراعية	2.5%

المصدر: جمعت وحسبت من جدول 8-2 ، جدول 8-3

3-1 تطور هيكل إنتاج الألبان

تنتج الألبان في المملكة العربية السعودية من أربعة مصادر هي الأبقار والأبل والأغنام والماعز وقدر معدل الزيادة السنوية في إجمالي إنتاج الألبان بحوالي 7.6% (جدول 8-9) من المتوسط السنوي لجملة إنتاج الألبان البالغ حوالي 334 ألف طن خلال الفترة (1980 – 1990) ويعزى هذا النمو المطرد بصفة أساسية إلى نمو إنتاج حليب البقر الذي ارتفع من حوالي 274 ألف طن في عام 1980 إلى حوالي 481 ألف طن في عام 1990 ويمثل إنتاج الألبان من البقر حوالي 90.74% من جملة إنتاج الألبان (متوسط الفترة 80-1990) بينما انخفض إنتاج الألبان من الأبل والأغنام والماعز خلال نفس الفترة وهذا يعني أنه حدث تحول في نظم الإنتاج نحو التركيز علي حليب الأبقار في فترة الثمانينات من القرن العشرين واستمر التحول نحو سيادة إنتاج حليب البقر في هيكل إنتاج الألبان خلال الفترة (1991-2002) حيث ارتفعت مساهمة هذا النوع من هيكل إنتاج الألبان إلى حوالي 93.5% في جملة الإنتاج البالغ حوالي 628 ألف طن نتيجة استمرار نمو إنتاج حليب البقر بحوالي 7.2% سنويا كمتوسط للفترة (1991-2002) وبرغم الزيادة الطفيفة في إنتاج حليب الأغنام والماعز والأبل في العقد الماضي فقد انخفضت مساهمة جملة هذه الأنماط إلى حوالي 6.5 فقط في جملة الإنتاج (جدول 8-8)

3-2 تطور التجارو الخارجية لمنتجات الألبان :

صاحب النمو المطرد في إنتاج حليب البقر انخفاض في المتوسط السنوي لكمية واردات السعودية من الألبان ومنتجاتها من حوالي 1114 ألف طن في الفترة (1980 – 1990) الي حوالي 1026 ألف طن في الفترة (1991-2002) مع زيادة المتوسط السنوي لكمية صادرات منتجات الألبان من حوالي 8 ألف طن إلى حوالي 143 ألف طن خلال الفترتين علي الترتيب (جدول 8-11) أي بمعدل نمو سنوي حوالي 18.5% (جدول 8-9) مما ادي لزيادة متوسط نسبة تغطية قيمة الصادرات لقيمة الواردات من حوالي 8% في الفترة (1980-1990) الي حوالي 21.5% للفترة (1991-2002) ، (جدول 8-11)

وحدثت تقلبات كبيرة في الكميات المستوردة خلال التسعينات من القرن العشرين ومالت إلى الانخفاض خلال العقد الماضيين صاحبه انخفاض في متوسط العجز السنوي في الميزان التجاري للألبان ومنتجاتها من حوالي 1100 ألف طن في (1980-1990) إلى حوالي 882 ألف طن في الفترة (1991-2002) ، ليس هذا فحسب بل إن مساهمة منتجات حليب البقر من الإنتاج المحلي في جملة العرض من منتجات الألبان قد ارتفعت من حوالي 23.6% كمتوسط للفترة (1980-1990) إلى حوالي 47.5% كمتوسط للفترة (1991-2002) كما زادت مساهمة الأنماط الأخرى لإنتاج الألبان من حوالي 2.6% إلى حوالي 5.3% كمتوسط للفترتين علي الترتيب صاحبة انخفاض في مساهمة الواردات في العرض المحلي من حوالي 75% كمتوسط سنوي للفترة (1980-1990) إلى حوالي 67% كمتوسط للفترة (1991-2002) وارتفعت مساهمة صادرات منتجات الألبان في العرض المحلي من الألبان ومنتجاته من حوالي 1% إلى حوالي 14% كمتوسط سنوي للفترتين علي الترتيب (جدول 8-11)

3-3 تطور استهلاك الألبان ومنتجاته

يعتبر متوسط استهلاك الفرد من الألبان ومنتجاته المحصلة النهائية لتفاعل قوي العرض والطلب السوق في ظل القوة الشرائية وحجم السكان ومستوي الأسعار السائد وراء العرض نمو الأنتاج والواردات ووراء الطالب نمو السكان والدخل ورغم أن معدل نمو السكان بلغ حوالي 4.8% سنويا خلال الفترة (1980-1990) فقد صاحبه ارتفاع في كمية واردات الألبان ومنتجاتها بحوالي 3.2% وكذلك الإنتاج المحلي بحوالي 7.6% وقابل ذلك انخفاضا في معدل نمو القوة الشرائية أي الدخل الحقيقي للفرد (الأنفاق الخاص للفرد بالأسعار الثابتة) بجزالي -4.8% سنويا فقد بلغ معدل نمو الاستهلاك الكلي من الألبان ومنتجاتها حوالي 3.9% مما أدى إلى انخفاض معدل استهلاك الفرد من الألبان ومنتجاتها بحوالي 1% سنويا (جدول 8-9) أي من حوالي 117.8 كيلو جرام في عام 1980 إلى حوالي 110 كيلو جرام في عام 1990 (جدول 8-13) ومن ثم لم يحدث نمو في كل من أسعار منتجات الألبان المحلية ومنتجات الألبان المستوردة خلال تلك الفترة ولوحظ أن انخفاض استهلاك الفرد من الألبان ومنتجاتها في الثمانينات يرجع بصفة أساسية لانخفاض استهلاكه من الواردات من حوالي 91 كيلو جرام في عام 1980 إلى حوالي 77 كيلو جرام في عام 1990 بينما متوسط استهلاكه من

الإنتاج المحلي من حوالي 26.7 كيلو جرام في عام 1980 إلي حوالي 30 كيلو جرام في 1990 وذلك نتيجة أن نمو السكان فائق نمو الواردات (أغلب مصادر العرض المحلي) بينما فاق نمو الإنتاج المحلي نمو السكان

أما خلال الفترة (1991-2002) فقد انخفض معدل نمو السكان إلي 3.2% ولم تنمو واردات منتجات الألبان مع استمرار نمو الإنتاج بمعدل المرتفع وحدث نمو اقتصادي حوالي 1.7% سنويا لهذا ارتفع استهلاك الفرد من حوالي 99 كيلو جرام في عام 1991 إلي حوالي 118 كيلو جرام في عام 2002 نتيجة ارتفاع طفيف في نصيبه من الواردات من حوالي 74.4 كيلو جرام في عام 1991 إلي حوالي 77.4 كيلو جرام في عام 2002 وصاحب ذلك نمو أسعار منتجات الألبان المستوردة بحوالي 2.5% سنويا ولكن ارتفاع نصيبه من الإنتاج المحلي من حوالي 25 كيلو جرام في عام 1980 إلي حوالي 41 كيلو جرام في عام 2002 أدى لعدم نمو أسعار الألبان المحلية خلال العقد الماضي بل مالت للانخفاض (جدول 8-13) ، (جدول 8-9)

4-3 التجارة الخارجية للأعلاف

نتيجة التوسع في الإنتاج زاد الطلب علي مدخلات الأعلاف فارتفع المتوسط السنوي للعجز (صافي الواردات) في الميزان التجاري للأعلاف (شاملة حبوب العلف) من حوالي 719 مليون دولار أمريكي كمتوسط سنوي للفترة (1980 – 1990) إلي أكثر من مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (1991-2002) أما بدون إضافة قيمة الحبوب المستوردة كأعلاف (باعتبارها موجهة في أغلبها لصناعة الدواجن) فقد ارتفع المتوسط السنوي لصافي واردات الأعلاف خلال الفترتين علي الترتيب من حوالي 71 مليون دولار ألي حوالي 123 مليون دولار (جدول 8-14)

وقدرت الدراسة مؤشرات شرط التجارة وذلك بقسمة متوسط قيمة طن من جملة صادرات الأعلاف علي نظيره من جملة الواردات من الأعلاف كنسبة مئوية وقد لوحظ أنه في أغلب السنوات كانت هذه النسبة أقل من 100% أي لم تكن شروط تجارة الأعلاف لصالح الاقتصاد السعودي أي أن استيراد طن من الأعلاف يحتاج لتصدير أكثر من طن من الأعلاف لتغطية قيمته وخلال بعض الأعوام المتفرقة وهي 1986 ، 1987 ، 1993 ، 2000 زادت هذه النسبة عن 100% أي كانت شروط تجارة الأعلاف في صالح الاقتصاد السعودي لأن تصدير طن من الأعلاف يغطي قيمة استيراد أكثر من طن من الأعلاف وهذا راجع لأن أغلب واردات الأعلاف من المواد المركزه مرتفعة السعر بينما الصادرات من الأعلاف الخشنة الأقل سعرا

4 تقييم أداء النظام المتخصص لإنتاج الألبان

1-4 تمهيد

يهدف هذا الباب لتقييم أداء النظام المتخصص باعتباره أصبح نظام إنتاج اللبن الرائد والأهم في هذا القطاع الانتاجي في المملكة العربية السعودية ومعايير الداء وتشمل الاتجاه الزمني العام ومعدلات النمو لهذا النظام وأهميته بالنسبة للنظام التقليدي وكذلك من حيث الجدارة الإنتاجية متمثلة في معدلات إدرار اللبن ومعدل الولادات ونسب النفوق ومعدل الاحلال ومدلولات خطط الانتخاب والتحسين الوراثي

ومن أهم معايير الأداء هو تحديد السعة (حجم المزرعة) الاقتصادي أي الأدنى تكاليف للتر اللبن الخام ومؤشرات الربحية وعلاقتها بحجم المزرعة أثر هيكل المخرجات والمدخلات علي الربحية خاصة تكاليف العملة والتغذية وأثر كل من السياسات التسويقية للمزرعة والتغيرات الاقتصادية في السوق السعودي علي التكاليف والإيرادات والربحية

4-2 هيكل وتطور الإنتاج للنظام المتخصص لإنتاج الألبان :

ينتج حليب الأبقار من نظامين أولهما النظام التقليدي وهو الذي يعني تربية عدد محدود من الأبقار غير المنسبة ضمن نظام زراعة مختلط في مزارع عائليه الطابع يسوق فائض الألبان المنتج خاما بطرق بدائية بعد تغطية احتياجات الأسرة الريفية وثانيهما نظام إنتاج الألبان المتخصص التجاري الذي يربي سلالات أجنبية عالية الادرار وبأعداد كبيرة ولديه سبل التكامل الرأسي والافقي تشمل زراعة الاعلاف الخضراء ومعدات خلط العلف ومعامل تصنيع الألبان وتسويقه وأهم السلالات المربأة في النظام المتخصص هي " الهولشتين " ومصدره الرئيسي الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تتراوح أسعار الرأس بين 3848 ريال للفريزيان وحوالي 12 ألف ريال للهولشتين لشتين الحلاب في عام 2003 أي ما بين 1000-3000 دولار وتقدم الدولة دعما كبيرا في أسعار شراء الماشية ومغفأة من الرسوم الجمركية وتبلغ قيمة الاستثمارات في قطيع الأبقار الحلابة وفقا لهذا التقدير حوالي 1.030 مليار ريال ، (دجول 4-1)

وحتى مطلع الثمانينات من القرن العشرين ساد النظام التقليدي لإنتاج الألبان من البقر وفقا للتقديرات المحلية قد انخفضت أهميته النسبية في الإنتاج من حوالي 78% في عام 1982 إلي حوالي 24% في عام 2002 ، برغم الزيادة في إنتاجه من حوالي 213 ألف طن في عام 1982 إلي حوالي 266 ألف طن في عام 2002 بينما ارتفع إنتاج النظام الإنتاجي المتخصص التجاري من حوالي 61 ألف طن في عام 1982 إلي حوالي 826 ألف طن في عام 2002 وأصبح إنتاج قطاع حليب البقر لمتخصص المحرك الرئيسي لنمو إنتاج الألبان في السعودية خلال العقدين الماضيين (جدول 8-16)

تشير التقديرات المحلية إلي أن هناك زيادة مطردة في كل من عدد رؤوس الأبقار وإنتاجية الرأس للقطاع المتخصص بلغت حوالي 6.5% ، 5.15% سنويا من المتوسط السنوي البالغ حوالي 52 ألف رأس ، 6703 لتر للرأس علي التوالي خلال العقدين الماضيين بينما حدث انكماش في حجم النظام الإنتاجي التقليدي مع زيادة إنتاجيته حيث بلغ معدل انخفاض حجم القطيع حوالي 1.1% من متوسط سنوي بلغ حوالي 150 الف رأس قابلته زيادة في إنتاجية البقرة بحوالي 2.3% سنويا من متوسط سنوي حوالي 1803 لتر للرأس ، أي مالت تنمية الي التوسع الرأسي علي حساب الأفقي خلال نفس الفترة ، (جدول 8-17) وهكذا تشير فروض التقديرات المحلية إلي أن تحسين أداء النظام التقليدي تم بخفض حجم الاستثمارات (عدد الرؤوس الحلابة) ومن ثم التكاليف الثابتة متمثلة في قيمة العلائق الحافظة وزيادة مساهمة العلائق الإنتاجية في التكاليف نتيجة زيادة إنتاجية الرأس وخفض عدد الرؤوس الحلابة وربما يعزي ذلك لانتشار السلالات الأجنبية وخليطها منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين حيث أصبحت مصادر نواة للتحسين الوراثي لنظم الإنتاج التقليدية للماشية (جدول 8-16)

وينكون النظام المتخصص لإنتاج حليب البقر من وحدات اقتصادية يطلق عليها مشروع وهو ما يعتد به في موافقات التأسيس ولكن قد تخضع عدة مشروعات لإدارة استثمار واحدة في هيئة شركة ويبلغ عدد المشروعات حاليا 35 تمثلها 26 مؤسسة اقتصادية (شركة أو منشأة فردية) وتضاعف متوسط حجم القطيع للمشروع من حوالي 916 بقرة في الفترة (1980-1990) إلي حوالي 1900 بقرة في الفترة (1991-2002) وكذلك متوسط إنتاجية البقرة من حوالي 4708 لتر سنويا إلي حوالي 8200 لتر سنويا في الفترتين علي الترتيب (جدول 8-18)

ويمكن تميز أداء مشروعات إنتاج الألبان المتخصصة بتقسيمها إلي ثلاث أنماط رئيسية أولهما شركات كبري ذات سعة كبيرة تتكون من عدة مشروعات (مزارع) وتحقق تكاملا رأسيا وأفقيا من إنتاج الألبان والأعلاف الخضراء وخطط وتجهيز الأعلاف المركزة وتجهيز وتعبئة وتغليف منتجات الألبان حتي التسويق علي مستوي التجزئة وثانيهما ذات أحجام متوسطة نسبيا تنتج وتجهز منتجات الألبان ولكن تسوق علي مستوي الجملة ، وثالثتها تنتج وتسوق الألبان الخام فقط وتعاضمت مساهمة الشركات الكبري وعددها خمسة من حوالي 76.7% من جملة إنتاج الألبان من النظام الإنتاجي المتخصص في عام 1996 إلي حوالي 80.8% من جملة إنتاج الألبان من هذا النظام في عام 2002 وزادت مساهمة المزارع المتوسطة المالكة لمصانع تجهيز من حوالي 7.26% (12مزرعة) في عام 1996 إلي حوالي 12.6% (14 مزرعة) في عام 2002 بينما انخفضت مساهمة المزارع التي تتبع الألبان الخام من حوالي 7.7% إلي حوالي 6.6% في نفس الفترة (8 مشروعات) ويرجع ارتفاع مساهمة الشركات الكبري في إنتاج الألبان في هذا النظام إلي النمو الكبير في عدد الأبقار بمعدل سنوي حوالي 6.4% وفي إنتاجية البقرة بمعدل سنوي حوالي 4% (جدول 4-2)

3-4 تقييم الكفاءة الفنية :

لا يوجد تباين كبير في متوسط الإرار اليومي للرأس ونسبة البقر الحلاب ومعدل الولادات بين المزارع بمختلف أحجامها حيث يلاحظ انخفاض قيمة معامل الاختلاف لمؤشرات الجدارة الفنية (جدول 4-3) وربما يرجع ذلك لأن أكثر من 90% من الأبقار من سلالة واحدة " الهولشتين " (جدول 4-1) ولأن مشروعات النظام التجاري المتخصص تتبع تقريبا تكنولوجيا متجانسة من حيث نظام التغذية والتربية والرعاية وهي بصفة عامة تكنولوجيا متقدمة سواء في المزارع الصغير منها أو الكبير ولكن هناك تباين بين المزارع في معدل النفوق ومعدل استبعاد الأبقار ويتضح من (جدول 8-19) والنموذج التحليلي البين أسفلة أن متوسط الإرار اليومي للبقرة في جملة القطيع يرتبط طرديا مع كل من معدل الإرار اليومي للرأس الحلابة ومع معدل الولادات بينما متغير مثل معدل الاستبعاد للأبقار (كمييار لسياسة انتخاب تهدف لرفع إنتاجية القطيع) لم يكن له تأثير علي متوسط الإرار اليومي للرأس سواء لكل الأبقار أو حتي الحلاب منها ولكن يرتبط معدل الاستبعاد لحد ما مع معدل الولادات كما أن زيادة معدل النفوق يخفض متوسط الإرار اليومي للبقرة والنفوق يتوقف علي كفاءة الإدارة وقسوة الظروف الجوية وحساسية الأبقار عالية الإرار للعوامل الجوية مع كبر حجم القطعان مما يجعل احتمالات النفوق عالية فيحد ذلك من متوسط الإرار اليومي وكأن المدير حريص علي وجود عدد معين شهريا من الأبقار ذات

متوسط إنتاج معين وهذه مؤشرات لها دلالتين أولهما أنه لا توجد سياسة انتخاب واضحة في القطعان علي أساس الإنتاجية وأن الاستبعاد يتم غالبا نتيجة تأخر الاخصاب والحمل وأن الإحلال (عكس الاستبعاد) يتم في الغالب بشراء أبقار (عجلات حوامل) بحيث يضمن المدير استقرار العرض اليومي من الألبان وشجع علي ذلك الدعم الضخم الذي تقدمه الدولة لشراء ماشية الألبان وكذلك فإن عملية الدفع الغذائي للأبقار المستبعدة يرفع قيمتها عند بيعها للحوم فيعرض ذلك تكاليف شراء العجلات الحوامل بغرض الإحلال لأن مدير المشروع حريص علي بقاء عدد محدد من الأبقار ذات مستوى إنتاجية عالية وعند نفوقها أو ثبوت عقمها يفضل شراء أخرى بديلة تحقق نفس المستوي

4-4 اقتصاديات السعة لإنتاج الألبان الخام

نظرا لأن عدد المشاعدات المتاحة عن ميزانية مزارع الألبان المتخصصة محدود نسبيا بما لا يسمح بحدود ثقة إحصائية كافية لنماذج دوال متوسط التكاليف المحددة للسعة الاقتصادية الأقل تكلفة لمزارع الألبان التجارية فقد استبدلت بتحليل نموذج قائمة الدخل والذي يشمل قائمة تكاليف المدخلات وإيرادات المخرجات للمزرعة للأحجام المختلفة من المزارع متمثلة في عدد الرؤوس الحلابة والإنتاج السنوي من اللبن ومنه يمكن تقدير مقاييس الكفاءة المتمثلة في متوسط جملة تكاليف إنتاج لتر اللبن الخام ونظرا لأن مزارع الألبان تنتج مخرجات أخرى بخلاف اللبن منها مسحوبات الحيوانات المباعة والسماذ العضوي فقد اشتمت متوسط التكاليف الصافية لإنتاج لتر اللبن بخصم نصيب اللتر من قيمة مخرجات المنتجات الثانوية من متوسط جملة تكاليف إنتاج لتر اللبن وهو المقياس الثاني ثم قدرت الدراسة مقاييس الربحية المتمثلة في ربح المنتج من لتر اللبن وهو محصلة خصم متوسط التكاليف الصافية لإنتاج لتر اللبن الخام من سعر بيع اللتر والذي يمكن أن يقدر منه مقياسا آخر هو هامش المنتج في سعر لتر الحليب

وتمثل تكاليف إنتاج اللبن الخام قيمة مجنوعتين من المدخلات تمثل الأولي تكاليف التشغيل وهي الأعلاف بأنواعها والعمالة المستخدمة بأنواعها وعلاوة علي بنود أخرى أهمها قيمة الخدمة البيطرية والوقود والزيوت والطاقة الكهربائية والمصروفات الإدارية ومصروفات التسويق والدعاية ومواد التعبئة ، وتمثل الثانية التكاليف الثابتة وأهمها الإهلاك السنوي لكل من المباني والمنشآت والألات والمعدات والأدوات () أما مخرجات مزارع الألبان المتخصصة فتشتمل قيمة المنتج الرئيسي من اللبن الخام ثم قيمة المنتجات الثانوية من مسحوبات الحيوانات الحية بأنواعها وقيمة السماذ العضوي

4-4-1 هيكل المخرجات

يوجد تقريبا تماثل في مساهمة قيمة الألبان الخام في إيراد المزارع ذات الحجم الصغير أي أقل من 1400 بقرة والمزارع ذات السعة الكبيرة فوق 1400 رأس أي حوالي 82% وحوالي 84% علي الترتيب برغم توفر التكامل الرأسي (إنتاج وتصنيع وتوزيع) في المزارع الكبيرة ويظهر التحليل ارتفاع قيمة مخرجات المزارع الصغيرة من بيع مسحوبات الحيوانات الحية إلي حوالي 18% تتخفف في المزارع الكبيرة إلي 16% كما أن المزارع الصغيرة توجه 60% من إنتاجها للبيع كحليب خام ، وتبيع حوالي 38 % فقط لتصنيع (جدول 4-8) بينما توجه المزارع الكبيرة أكثر من 88% من إنتاجها للتصنيع (جدول 4-4) ، (جدول 4-5) ويتراوح سعر الألبان الموجه للتصنيع بين 1 ريال للتر المورد من المزارع الصغيرة إلي حوالي 1.24 ريال للتر (المورد من المزارع الكبيرة) وتبيع المزارع الصغيرة الألبان الخام للاستهلاك المباشر بسعر يبلغ حوالي 1.34 ريال للتر بينما تبيع المزارع الكبيرة الألبان الخام لغير التصنيع بسعر لا يزيد عن 1.27 ريال للتر في عام 2001 كما أنه يقدر اللبن التالف لدي المزارع الصغيرة بحوالي 0.6% بينما تلغ نسبة التالف لدي المزارع الكبيرة بحوالي 1.7% وهي كمية كبيرة نظرا لأن متوسط الإنتاج السنوي في المزارع الكبيرة يبلغ حوالي 57 ألف طن بينما لا يتجاوز 7300 طن في المزارع الصغيرة (جدول 4-4)

4-4-2 هيكل المدخلات والتكاليف

أوضح تحليل هيكل التكاليف الكلية لإنتاج الألبان الخام لهذا النظام وفقا للسعة الإنتاجية في عام 2001 أنها تبلغ أدنى مستوي عند فئة المزارع الصغيرة أي حوالي 0.739 ريالا سنويا ترتفع إلي 1.125 ريال في فئة المزارع الكبيرة وربما يرجع ذلك لارتفاع تكاليف التغذية للتر من الألبان في الحجم الأكبر من المزارع كما ترجع أيضا لانخفاض متوسط تكاليف العمالة في المزارع الصغيرة عن الكبيرة حيث توظف المزارع الصغيرة 55 عاملا لكل 1000 بقرة بينما يتراوح هذا العدد بين 66-89 عاملا في المزارع الأكبر حجما كما يزيد متوسط أجر العامل في الفئات الكبيرة من حجم المزارع كثيرا عن الصغيرة لارتفاع عدد الإداريين والمديرين ومن ثم أجورهم وقدر متوسط صافي تكاليف إنتاج اللتر من الألبان بعد خصم قيمة الإيرادات من المنتجات الأخرى (الثانوية) من التكاليف الكلية

بحوالي 0.427 ريال للتر في السعة الصغيرة وحوالي 0.846 ريال للتر في السعة الكبيرة هذا يوضح أن متوسط صافي تكاليف إنتاج لتر حليب تكون الأقل لدي المزارع الصغيرة مما يعطيها ميزة نسبية في بيع الألبان الخام للمستهلك مباشرة لتعظيم هامش ربح الوحدة ، بينما تلجأ معظم الأحجام المتوسطة والكبيرة إلي تصنيع الألبان الخام لمنتجات أخرى كتوسع رأسي في النشاط لزيادة القيمة المضافة (جدول -21)

4-4-3 تقدير الربحية

اتضح أن المزرعة الأكبر حجما تحقق ربحا حوالي 0.376 ريال من لتر الألبان في عام 2001 بعد خصم التكاليف الكلية للتر الألبان بينما يبلغ ما تحققة المزرعة الصغيره حوالي 665 ريال الحليب الخام وذلك لأن المزرعة الصغيرة تحقق متوسط تكاليف للتر الألبان أقل ويرجع ارتفاع متوسط أسعار لتر الألبان من المزارع الكبيرة عن الصغيرة لارتفاع سعر بيع لتر الألبان المورد للتصنيع من إنتاج المزارع الكبيرة حيث تبيع يبلغ حوالي 1.25 ريال للتر إذا كان من إنتاج مزارع الشركة الكبيرة نفسها القائمة بالتصنيع وحوالي ريالا واحد فقط إذا كان موردا من مزارع صغيرة لتلك الشركة الكبيرة القائمة علي التصنيع وذلك يرجع لأمرين أولهما إيجابي وهو أن الشركات الكبرى لها القدرة علي انتاج حليب أعلي جودة وأكثر مطابقة للمواصفات كما أن لها اسم تجاري موضوع ثقة المستهلك والأخر سلبي يتمثل في أن الشركات الكبرى تمارس نوعا من الاحتكار خاصة وأن المزارع فوق 5 آلاف رأس تنحصر في خمس شركات حصتها حوالي 80% من العرض في السوق وهو ما دفع المزارع الصغيرة لبيع الألبان الخام مباشرة للمستهلك وخفض الكميات المباعة لمصانع تجهيزه والتي تملكها المزارع الكبيرة (جدول 4-5).

4-5 تطور الإيراد والتكاليف والربحية في السنوات الأخيرة :

أدي ارتفاع متوسط الإيراد الحدي للتر الألبان الخام في قطاع إنتاج الألبان المتخصص إلي حوالي 1.7 ريال (منها 1.4 قيمة الألبان الخام) وانخفاض متوسط التكاليف الكلية لإنتاج لتر الألبان الخام إلي تحقيق ربح مرتفع بلغ حوالي حوالي 51% من سعر البيع في عام 2001 (جدول 4-6) مما شجع المنتجين علي التوسع في الإنتاج بالتركيز بصفة رئيسيه علي التوسع الرأسي أي زيادة الإنتاجية لسنوية للرأس (جدول 8-24) حيث قدر معدل الزيادة السنوي في متوسط إدرار البقرة حوالي 11% سنويا مما أدي لزيادة سنوية في الأنتاج قاربت 12% في الفترة (2001-2003) ليس هذا فحسب بل حرص المنتجون علي خفض معدل الفاقد في مرحلة إنتاج الألبان الخام من حوالي 1.5% من جملة الإنتاج في عام 2001 إلي 1% في عام 2003 أي بمعدل انخفاض سنوي حوالي 29% ونظرا لزيادة الأنتاج حدث توسع في القدرات التصنيعية (التجهيز) لمنتجات الألبان بمعد سنوي حوالي 12% سنويا وكذلك اللبن المباع خام بمعدل سنوي 5% وكذلك المستهلك داخل المزرعة (وهو في الأغلب مباع للعاملين) بمعدل حوالي 9% سنويا هذا التوسع الكبير في العرض من الأنتاج المحلي كان علي حساب أسعار اللبن الخام ومنتجاته ومن ثم علي حساب ربحية اللتر من الألبان الخام خاصة مع ارتفاع تكاليف الأنتاج مما اوجد مشكلة انخفاض الكفاءة الاقتصادية برغم ارتفاع الكفاءة الفنية والتكنولوجية لنظام إنتاج الألبان المتخصصة ودليل هذا انخفاض متوسط الإيراد الحدي للتر الألبان لكافة انماط التصرف من حوالي 1.4 ريال للتر إلي حوالي 1.26 ريال لتر بين عامي 2001، 2003 أي بمعدل سنوي للانخفاض بلغ حوالي 6% (جدول 8-22) ويرجع انخفاض متوسط الإيراد الحدي للتر الألبان المنتج بصفة اساسية إلي انخفاض سعر الألبان الموجه للتصنيع والذي بدوره يعزي إلي عاملين أولهما زيادة كمبية الألبان الخام الموجه للتصنيع (84% من الإنتاج) (جول 8-24) وثانيهما احتكار كبار المنتجين لتصنيع الألبان حيث أن خمس شركات فقط تتحكم في انتاج 80% من الإنتاج الخام مما دفعها إلي محاولة الحفاظ علي هامش ربحها بتخفيض سعر الألبان الخام الموجه للتصنيع فأدي ذلك لانخفاض في المتوسط السنوي لسعر اللتر إلي حوالي 1.1 ريال في عام 2003 بعد أن كان حوالي 1.25 ريال في عام 2001 وبقى فقط سعر اللبن المباع خاما دون تجهيز مرتفعا نسبيا أي حوالي 1.34 ريال للتر وعلي الجانب الآخر زادت تكاليف العمالة بمعدل حوالي 66% سنويا حيث تضاعفت أهميتها في جملة التكاليف من حوالي 13% في عام 2001 إلي حوالي 20% في عام 2003 ويجدر الإشارة إلي أن هذا التوسع في تكاليف العمالة كان بصورة كبيرة للعمالة العادية (unskilled labor) حيث ارتفعت قيمة تكاليفها بحوالي 88% سنويا خلال الفترة (2000-2001) وكذلك العمالة الإدارية حيث ارتفعت قيمة تكاليفها بحوالي 83% سنويا خلال نفس الفترة بعكس العمالة الفنية التي ارتفعت تكاليفها بحوالي 34% فقط وبرغم ارتفاع مساهمة الأعلاف (الخضراء) المنتجة في المزرعة في تكاليف إنتاج الألبان الخام من حوالي 11% في عام 2001 إلي حوالي 21% في عام 2003 فإن قيمة الأعلاف المركزه المشتركة من خارج المزرعة قد زادت أيضا بحوالي 21% سنويا خلال تلك الفترة الوجيزه (جدول 8-23) ولكن انخفضت نسبة مساهمة الأعلاف الجافة من حوالي 32% لي حوالي 4% في عام 2003 أي بمعدل نقص سنوي حوالي 40% ويرجع ذلك لزيادان متوسط إنتاجية الرأس الحلاب في السنه من حوالي 8.5 طن إلي حوالي 9.5 طن (جدول 8-24) مما اوجب زيادة معدلات التغذية والذي صادف ارتفاع

اسعار الاعلاف خاصة المركزه واغلبها مستوردة كل ذلك رفع مستوي التكاليف الكلية للتر اللبن الخام من حوالي 0.82 ريال للتر في عام 2001 إلي حوالي 1.29 ريال للتر في عام 2003 (جدول 8-23) أي بمعدل نمو سنوي حوالي 29% وكذلك ارتفاع متوسط صافي تكايف إنتاج لتر الألبان الخام بصورة كبيرة أي من حوالي 0.54 ريال للتر في عام 2001 إلي حوالي 0.99 ريال للتر في عام 2003 أي بمعدل زيادة سنوي حوالي 63%

جدول 4-1 التركيب النوعي لسلاسل ماشية الألبان الأجنبية ومتوسط سعر الرأس في عام 2003

النوع	%	متوسط سعر الرأس بالريال	عدد الأبقار	قيمة قطع الأبقار بالريال
فريزيان	1.40%	3.848	1.228	4.726.191
جرسي	1.90%	4.218	1.667	7.030.858
هو لشتين	96.70%	12.010	84.835	1.018.867.269
المجموع المرجح	100.00%	11.748	87.730	1.030.652.040

جمعت وحسبت من الزيارات الميدانية لمزارع الألبان المتخصصة ولقاء رابطة منتجي الألبان بالمملكة العربية السعودية في عام 2000

جدول تطور النصيب السوقي وحجم القطعان والإنتاجية وفقاً لحجم المشروع

نوع المنشأة	الانتاج السنوي بالآلاف طن	الشركات الكبرى للإنتاج والتصنيع	المنشآت المتوسطة والصغيرة للإنتاج والتصنيع	جملة شركات الإنتاج والتصنيع	مشروعات صغيرة تباع حليب خام فقط	المجموع الكلي
1996	356	34	430	34	34	464
	76.7%	7.3%	92.7%	7.3%	7.3%	100.0%
	42	12	54	12	6	60
	8.533	6.261	7.962	6.261	5.457	7.729
2002	5	12	17	12	7	24
	670	105	775	105	55	830
	80.8%	12.6%	93.4%	12.6%	6.6%	100.00%
	63	17	80	17	8	88
2002	10.720	6.141	9.686	6.141	6.640	9.427
	5	14	18	14	8	26

جمعت وحسبت من وزارة الزراعة السعودية : الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والاحصاء نشرة إحصاءات الزراعة أعداد متفرقة

جدول 3-4 تقدير متوسطات معايير الجودة الإنتاجية لقطعان ماشية الألبان المتخصصة

المتغير	المتوسط (1)	الانحراف المعياري (2)	الحد الأقصى	الحد الأدنى	معامل الاختلاف (3)
الإدرار اليومي للبقرة باللتر	20.26	1.54	34.92	4.63	7.6%
الإدرار اليومي للبقرة الحلابة باللتر	25.42	1.69	42.19	8.07	6.7%
% الاستبعاد	19.0%	2.9%	47.7%	0.0%	15.5%
% للبقرة الحلاب	78.6%	1.9%	93.0%	57.4%	2.5%
% النفوق في العجول حتي الفطام	5.9%	1.0%	26.3%	1.0%	17.5%
% الولادات	81.9%	3.6%	103.0	19.4%	4.3%

(3)-(2) / (1) × 100

المصدر : جمعت وحسبت من وزارة الزراعة والمياه السعودية : الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والإحصاء / استبيان مزارع الألبان لعام 2002 لعدد 25 مزرعة

جدول 4-4 تحليل هيكل إنتاج الألبان والإنتاجية وفقا لحجم المشروع عام 2001

متوسط المزرعة أقل من 1400 رأس		متوسط المزرعة أكبر من 1400 رأس		اوجه التصرف في الألبان المنتج
الكمية %	الكمية %	الكمية %	الكمية %	
	5.815		1.002	متوسط عدد الأبقار
	9.808		7.323	إنتاجية الرأس (لتر حليب /رأس)
88.2%	50.449	38.5%	2.824	حليب موجه للمصنع (طن/سنة)
0.2%	138	0.07%	54	للرضاعة (طن/سنة)
9.7%	5.544	60.1%	4.409	مباع خارج المزرعة (طن/سنة)
1.7%	974	0.6%	46	تالف (طن/سنة)
0.1%	81	0.1%	6	استهلاك داخل المزرعة (طن/سنة)
100.00%	57.187	100.00%	7.340	الجملة (طن/سنة)

المصدر : جمعت وحسبت من : المملكة العربية السعودية وزارة الزراعة : الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والإحصاء " استمارة استبيان لمشاريع إنتاج الألبان في عام 2001 استبيان عن اقتصاديات تسويق اللبن بالمزارع المتخصصة لعام

جدول 5-4 تحليل قائمة الدخل إنتاج الألبان الخام من النظام المتخصص وفقا لحجم المزرعة في عام 2001

2003		2001		البيان
%	ريال/لتر حليب خام	%	ريال/ لتر حليب خام	
80.88%	1.265	83.48%	1.43	إيرادات الألبان
19.12%	0.299	16.52%	0.283	قيمة المنتجات الثانوية
100.00%	1.564	100.00%	1.173	جملة الإيرادات
73.72%	1.153	42.62%	0.73	تكاليف تشغيل
26.28%	0.411	40.62%	0.70	الهامش فوق تكاليف التشغيل لكل لتر حليب (ريال)
8.95%	0.14	5.08%	0.087	متوسط التكاليف الثابتة
82.95%	1.29	47.78%	0.82	التكاليف الكلية لإنتاج حليب (ريال)
17.26%	0.27	51.96%	0.89	ربح المنتج لكل لتر حليب (ريال)
63.35%	0.99	31.62%	0.54	صافي تكاليف التشغيل لإنتاج لتر حليب (ريال)

جمعت وحسبت من جدول 8-22 ، جدول 8-23

١٣ تركيب سوق الألبان ومنتجاتها :

يسوق حوالي 75% من إجمالي إنتاج الألبان الخام للمستهلك كمنتجات ألبان بينما هناك حوالي 8% فائض بيع اللبن الخام من هذه المنتجات لا يتم بيعه وحوالي 1% تآلف أثناء الإنتاج وحوالي 2% فاقد تصنيع أي أن جملة الفقد في إنتاج هذا السوق حوالي 11% بينما يباع كحليب خام حوالي 11% بينما يباع كحليب خام حوالي 12% والباقي أي حوالي 2% يستهلك في الرضاعة (جدول 5-1) ويعتبر اللبن المتخمر أهم منتج من صناعة تجهيز الألبان في السعودية حيث يمثل اللبن المتخمر حوالي 47% من جملة المنتجات المعروضة في السوق وحوالي نفس النسبة من المباع وحوالي 43% من إجمالي الفائض البيع لمنتجات الألبان ويليها في الأهمية اللبن المبستر حيث

يساهم بحوالي 28%، 29%، 25% من اجمالي المعروض والمباع وفائض البيع علي الترتيب (جدول 5-2) يليهما الزبدي حيث يساهم في الانتاج بحوالي 12% ثم المنتجات الاخرى (حوالي 11%) وأهمها الألبان المخلوطة بالعصائر (بنسبة 1 حليب : 4 عصائر) وكميات محدودة من القشدة والجبن الابيض والزبد أما كميات اللبنه المعروضة فمحدودة للغاية ولكن من الملاحظ أن المنتجات الأخرى تمثل نسبة مرتفعة من الفائض أي حوالي 23% برغم أن تصنيعها هدفه التغلب علي الفائض من اللبن المتخمر والمبستر إلا أنها جميعا غير قابلة للتخزين لفترة طويلة نيبا لذلك فمن المهم تطوير هذه المنتجات لزيادة معدل بيعها (جدول 5-2)

ومن معوقات سوق الألبان ومنتجات كبر حجم فائض البيع الشهري لتلك المنتجات القابلة للتلف مما يعرض كلا من مرحلتي الانتاج والتسويق لخسائر مالية تخفض من كفاءة الأداء وحيث أن متوسط السعر المرجح لسعر اللتر المباع من منتجات الألبان حوالي 3.5 ريال (جدول 5-1) فإن قيمة الخسائر التراكمية حوالي 237.95 مليون ريال سنويا أي حوالي 0.346 ريال لكل لتر معروض من منتجات الألبان وهو قيمة هامة تؤثر في هامش التصنيع والجملة . كما سيتضح عند عرض وتحليل " نموذج انتشار ريال المستهلك بين مراحل السوق

كما أنه من معوقات التسويق أيضا تمرکز حركة التبادل بين ثماني مزارع أو مشروعات صغيرة منتجة للحليب الخام فقط هذه المشروعات تتبع إنتاجها الخام لست شركات كبيرة فقط تملك معامل تجهيز المنتجات حيث يبيع كل مشروع صغير منتج الألبان الخام (جدول 8-25) كما يورد نفس المشروع الصغير لنفس الشركات الكبيرة المتعاقد معها كمية إضافية من اللبن الخام الذي تم تجميعه من النظام التقليدي بواسطة المشروع المتخصص الصغير وكذلك يلاحظ أن جملة إنتاج المشروعات الثمانية الصغيرة البائعه للبن الخام يساهم بحوالي 6.6% فقط من جملة إنتاج النظام التجاري المتخصص في عام 2003 (جدول 4-4) إلا أنه يمثل فقط ثلث ما يتبعه فعلا لشركات التصنيع الست أما الثلثين الآخرين فيبدو أن المشروعات الصغيرة هذه تعمل كنقاط تجميع للحليب الخام من المزارع الصغيرة التقليدية أي من النظام الإنتاجي الريفي التقليدي وتبلغ جملة الكمية المباعة من الألبان الخام من إنتاج المزارع المنتجة لشركات التصنيع حوالي 125.5 ألف طن هي كل إنتاجها و تورد أيضا حوالي 214.5 ألف طن باعتبارها وسيط للقطاع التقليدي وهذا التركيب للسوق يثير مسألتين أولهما فرص ممارسة الشركات الكبرى للسلوك الاحتكاري سواء في الكمية أو السعر ومن ثم فرصها في إقصاء المنافسين أصحاب المشروعات الصغيره من السوق هذا علاوة علي ما أبرزه تحليل تركيب السوق من أن النظام الإنتاجي التقليدي يمثل حجما معنويا من العرض من اللبن الخام حيث أنه مصدر لتوريده بسعر أقل من إنتاج النظام المتخصص لهذا فالأمر يتطلب دراسة تكميلية لهذه الدراسة لأهمية ذلك في تحديد أثر تنمية النظام التقليدي علي إيجاد فرص عمل والحد من الهجرة من الريف للحضر ، وإيجاد سبل التكامل الرأسي لهذا النظام مع المشروعات المتخصصة خاصة الصغيره منها

٢ ٣ التحركات الزمنية لأسعار منتجات الألبان

هناك اتجاه عام لانخفاض أسعار كافة منتجات الألبان في السوق السعودي سواء الجملة أو التجزئة من واقع سجلات مزارع المنتجين (جدول 8-26) مما أدى لتقلص في هامش التجزئة حيث انخفض سعر الجملة للحليب المبستر واللبن المتخمر من حوالي 4.5 ريال للتر في عام 1980 إلي حوالي 2.69 ريال للتر في عام 2003 كما انخفض سعر المستهلك للحليب المبستر من حوالي 5 ريال للتر في عام 1980 إلي حوالي 2.78 ريال للتر في عام 2003 ، وكان معدل الانخفاض في الأسعار حاد في الفترة 2000-2003 وهو ما يؤكد ما توصلت إليه الدراسة أن هذا الهبوط في مستوي الأسعار أن هذا الهبوط في مستوي الأسعار هو نتاج لطرة في كمية المعروض من إنتاج هذا النظام الإنتاجي المتخصص في السنوات الخمس الأخيرة وقد حدث نفس الاتجاه لأسعار كل من الألبان طويل الأجل والزبدي ولكن بمعدل أقل وأدى ذلك لتقلص هامش التجزئة في سعر المستهلك من حوالي 10% للحليب واللبن المتخمر في عام 1980 إلي حوالي 3.4% في عام 2003.

٣ ٣ موسمية الإنتاج والأسعار وفائض المبيعات المرتجع :

في دراسة العوامل المحددة لفائض البيع لمنتجات الألبان في السوق السعودي تبين أن هناك حرص من المنتجين أن يكون توزيع المنتجات أو عرضها في السوق شبه منتظم موسميا فحوالي ثلث جملة المنتجات يعرض شتاء (أكتوبر -يناير) ومثلها تقريبا في كل من الربيع (فبراير - مايو) والصيف (يونيو - سبتمبر) ولكن هذا لا يحاكي حجم الطلب الموسمي على منتجات الألبان مما أدى لتمرکز واضح لفائض البيع عبر المواسم الثلاثة ، فحوالي ثلثي الفائض يحدث شتاء وربيع الفائض الغير مباع يحدث في الربيع بينما 10% فقط من الفائض يكون صيفا (جدول 4-3).

وقدرت الدراسة الارتباط بين المواسم وحجم كل من المعروض من المنتجات والفائض منها (جدول 8-27) ويتضح منه أن هناك ارتباط قوى موجب بين حجم الإنتاج وحجم الفائض البيع الشهري من الألبان ومنتجاتها حيث بلغ معامل الارتباط 0.71 ونظرا لأن الإنتاج معظمه يتركز شتاء فهناك ارتباط آخر قوى (0.62) بين حجم الإنتاج الشهري وأشهر موسم الشتاء وهذا يفسر الارتباط القوى (0.71) بين فائض البيع الشهري وأشهر الشتاء أى أن تمركز معظم الفائض شتاء يرجع بصفة أساسية لتمركز الإنتاج في هذا الموسم أما في فصلي الربيع والصيف فإن حجم إنتاج الألبان ضئيل للغاية مما جعل معامل الارتباط بين الإنتاج الشهري وشهور الربيع سالباً أي عكسياً (-0.52) وحيث أن زيادة الطلب على الألبان ومنتجاتها (أغلبها طازج) يبدأ من شهور الربيع (فبراير - مايو) فإن الارتباط بين فائض البيع وشهور الربيع ثم شهور الصيف عكس (-0.18) ويتوقف الإنتاج تقريبا صيفا ولهذا فإن ارتفاع معدل زيادة الطلب على منتجات الألبان الطازجة صيفا جعل العلاقة عكسياً وقوياً (-0.53)

وهذا يعني أن ارتفاع الفائض في الشتاء يرجع بصفة أساسية لزيادة الإنتاج أما انخفاض الفائض في كل من فصلي الربيع والصيف فيرجع بصفة أساسية للموسم ذاته أي زيادة طلب المستهلك مع انخفاض حجم الإنتاج .

وقدرت الدراسة أن حوالي 46% من التغير في كمية الفائض التسويقي شتاء ترجع لكمية المنتجات المعروضة شهريا في موسم الشتاء بينما حوالي 21% فقط من التغير في كمية فائض الألبان ترجع للموسم المعروضة فيه (الصيف والربيع) أي لتغير طلب المستهلك أو ذوق المستهلك (جدول 8-29) ولم تثبت أي علاقة معنوية بين الأسعار الشهرية وحجم المبيعات أو فائض البيع لأي منتج ، وهذا يتوافق مع ضعف التغير الموسمي في الأسعار مع استقرار الطلب لأن تحليل الدليل الموسمي لتحركات السعر الشهرية لمنتجات الألبان داخل السنة ، أثبت ضعف التحركات الموسمية لأسعار منتجات الألبان الرئيسية (جدول 8-27) وإن كان سعر الألبان المبستر يقل بصورة غير حادة في خلال الفترة مارس - مايو وربنا يعكس هذا الانخفاض في أسعار الألبان المبستر في تلك الفترة تغيرا في العرض من الإنتاج المحلي وليس لتغير الطلب

وثبت أيضا أن كل لتر إضافي من منتجات الألبان يعرض شهريا فوق متوسط الكمية الشهرية النمطية يؤدي إلي زيادة الفائض من البيع بحوالي 0.8 لتر أي زيادة العرض عن المتوسط الحالي يؤدي إلي أن يرتجع أغلبها دون بيع أي أن العرض الحالي يزيد كثيرا عن الطلب الشهري وأن كان موسم الصيف يخفض كمية الفائض من المبيعات بحوالي 6423 طن (جدول 8-29) وقدرت الدراسة كمية الإنتاج الشهري الواجب عرضها في كل من الشتاء والربيع بحوالي 47 ألف طن بينما تقدر الكمية الواجب عرضها صيفا بحوالي 55 ألف طن لتجنب حدوث فائض بيع ويمكن لرابطة منتجي الألبان في المملكة تتسابق هذا الحجم من الإنتاج الشهري بين الشركات .

٤ ٣ نموذج انتشار ريال المستهلك بين مراحل السوق :

توضح تقديرات نموذج انتشار ريال المستهلك أن سعر المستهلك كمتوسط مرجح لمنتجات الألبان المباعة يقدر بحوالي 3.5 ريال للتر وبينما تبلغ تكاليف التسويق في مرحلة التجزئة حوالي 13.4% يبلغ هامش ربح مرحلة التجزئة (السيور ماركت) حوالي 4.7% وتمثل تكاليف التسويق لمراحل الجملة 35% من ريال المستهلك وتشتمل قيمة خسائر المرتجع من المنتجات (10% من ريال المستهلك) وقيمة تكاليف التصنيع (25% من ريال المستهلك) ورغم ارتفاع تكاليف تسويق مرحلة الجملة فإن هامش ربح مرحلة الجملة (مرحلة التصنيع) يظل مرتفعا ويبلغ حوالي 15.6% وهامش ربح المنتج حوالي 2.1% (جدول 5-4) وهذا يوضح أن مرحلة التصنيع تحقق أعلى نصيب من ريال المستهلك بينما يحقق المنتج أدنى هامش بل هو هامش غير مجزي مقارنة بتحمل مخاطرة الإنتاج لسلعة قابلة للتلف السريع ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها انخفاض سعر اللبن الخام الموجه للتصنيع نتيجة لنمو الإنتاج بصورة تفوق الطلب علاوة على أن الشركة المصنعة للحليب تدفع سعر منخفضا في اللبن الخام المورد للتصنيع سواء من إنتاج مزارع أو مشتري من مزارع أخرى لأنها ترمي لتحقيق هامش مجزي يؤدي لعائد مناسب علي الاستثمار في تصنيع منتجات الألبان خاصة أنها تتحمل قيمة كمية الألبان الفائضة من المبيعات كما ان الشركات الكبرى حاولت الاستفادة من كون الألبان الخام سلعة قابلة للتلف ذات مرونة عرض منخفضة مع احتكارها لمرحلة التصنيع فخفضت السعر لتحقيق أعلى ربح ممكن

ولقد أدى انخفاض هامش المنتج الصغير من بيع الألبان الخام لمصانع الألبان الي حصة علي بيع أكبر قدر يمكنه بيعه من الألبان الخام التي نتجها المستهلك مباشرة دون تصنيع بسعر حوالي 1.34 ريال وحيث أن تكاليف الإنتاج حوالي 1.03 ريال للتر (جدول 5-4) فإنه يحقق من هذا النشاط وحده حوالي 0.317 ريال للتر أي حوالي 24% من سعر البيع ومن ثم يحقق متوسط هامش مناسب يعوض به انخفاض هامش الربح من بيع اللبن الخام للشركات الكبرى للتصنيع

ومن جهة أخرى دفع انخفاض هامش التجزئة مع مخاطرة حدوث فائض بيع المنتجات (والذي يقدر بحوالي 10% من كمية منتجات الألبان المعروضة) الشركات الكبرى الي تكامل مرحلة التصنيع رأسيا حتي منافذ البيع للمستهلك من خلال استثمار الشركات الكبيرة في انشاء منافذ البيع للمستهلك بحيث يستفيد من مزايا التكامل الرأسي لمراحل الصناعة من ناحية وتضمن استمرار تدفق المبيعات عبر مرحلة التجزئة لان الهامش المتحقق من مرحلة التجزئة غير حافز لأن تبقي مستقلة كما فتحت بعض الشركات الكبرى قنوات لأسواق التصدير في دول الخليج المجاورة حتي ولو كان السعر في تلك الأسواق ليعادل أو يقل أحيانا عن سعر السوق السعودي لأنها بذلك تقلل مخاطرة فائض البيع المحلي

٤٣ تقدير سعر التعادل للتر الحليب

قدرت الدراسة سعر التعادل للتر الألبان لعام 2003 في كل مرحلة بين المنتج والمستهلك أخذا في الاعتبار التكاليف لكل مرحلة تسويقية ودون حساب هامش الربح وعلي ذلك يقدر سعر التعادل علي باب المزرعة لانتاج لتر خام حوالي 1.027 ريال وبإضافة تكاليف التصنيع للتر البالغة حوالي 1.225 ريال يقدر سعر التعادل للتر باب المصنع (سعر التعادل للجلمة) بحوالي 2.251 ريال (شاملة قيمة خسارة منتجات الألبان المباعة) ثم بإضافة تكاليف مرحلة التجزئة أي حوالي 0.470 ريال يقدر سعر التعادل لمرحلة التجزئة بحوالي 2.72 ريال في عام 2003 وبإضافته معدل التضخم أي 0.6% سنويا يصبح سعر التعادل حوالي 52.7 ريال للتر في عام 2004 ويلاحظ أن سعر التعادل في عام 2004 يقل عن السعر المحدد باتفاق رابطة المنتجين وهو 3 ريال للتر بحوالي 0.257 ريال وهذا يحقق ربحا إجماليا لمراحل التسويق حوالي 8.5% من ريال المستهلك وهو هامش ربح منخفض لو تم توزيعه بين مراحل التسويق المختلفة لهذا فالتكامل الرأسي بين مراحل الانتاج ضرورة لتخفيض تكاليف التسويق وتعظيم هامش الربح إلا انه حتي في ظل هذا التكامل الرأسي داخل الشركات الكبرى يعتبر هامشا منخفضا لا يعوض استثماراتها الضخمة في تشييد معامل التصنيع ولذلك مازالت تتمتع المشروعات الصغيرة بميزتين هما وجود منفذ إضافي لبيع اللبن الخام مباشرة للمستهلك وكذلك تجميع اللبن الخام من القطاع التقليدي بأسعار منخفضة لتوريده للتصنيع

جدول 5-1 توزيع الالبان المنتج ومتوسط سعر اللتر بالريال في عام 2002

مصدر الايراد	الكمية بالأف طن	%
جملة الالبان الخام المنتج (الف طن منها) :	829	100%
حليب للرضاعه (الف طن)	15	1.8%
حليب مباع (الف طن)	102	12.3%
حليب تالف (الف طن)	8	1.0%
حليب استهلاك ذاتي (الف طن)	1	0.1%
حليب للتصنيع (الف طن منها) :	703	84.8%
فاقد في التصنيع (الف طن)	15	1.8%
منتجات مصنعه (الف طن)	688	83.0%
مباع (الف طن)	620	74.8%
فائض بيع (الف طن)	68	8.2%

المصدر : جمعت وحسبت من (1) المملكة العربية السعودية وزارة الزراعة : الادارة العامة للدراسات الاقتصادية والاحصاء / استبيان مزارع الألبان لعام 2002 (2) جدول 8-24 (3) المملكة العربية السعودية وزارة الزراعة والادارة العامة للدراسات الاقتصادية والاحصاء : استبيان عن اقتصاديات إنتاج وتسويق اللبن بالمزارع المتخصصة لعام 2001

جدول 2-5 هيكل تسويق منتجات الألبان في السوق السعودي في عام 2002

المنتج	لبن متخم		حليب مبستر		زبادي		لبنة		منتجات اخري		الجملة	
	%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن
ناتج	47.1%	324	28.4%	196	12.4%	85	1.0%	7	11.0%	76	100%	688
مباع	47.5%	295	28.8%	179	12.9%	80	1.0%	6	9.7%	60	100%	620
فائض	42.9%	29	24.8%	17	8.3%	6	0.8%	1	23.1%	16	100%	68
متوسط سعر بيع اللتر بالريال	3.1		3.3		5.2		3.7		3.7		3.5	

جدول 3-5 الدليل الموسمي للإنتاج وفائض البيع لمنتجات الألبان في عام 2002

الموسم	اكتوبر - يناير		فبراير - مايو		يونيو - سبتمبر		الجملة	
	بألف طن	%	بألف طن	%	بألف طن	%	بألف طن	%
لبن متخم	109.4	33.8%	98.6	30.4%	161.1	35.5%	342.0	100%
	15.2	52.1%	4.0	13.8%	909	34.1%	29.2	100%
حليب مبستر	85.6	40.6%	61.3	29.1%	63.8	30.3%	210.7	100%
	27.2	85.5%	5.7	18.0%	1.1-	3.5-	31.8	100%
زبادي	29.5	34.5%	26.9	31.5%	29.1	34.0%	85.5	100%
	4.3	76.79%	2.6	46.43%	1.3	23.21 -	5.6	100%
لبنة	2.5	35.9%	2.3	33.0%	2.2	31.1%	7.1	100%
	0.030	5.3%	0.266	47.9%	0.259	46.7%	0.555	100%
منتجات ألبان اخري	26.2	34.6%	29.3	38.6%	20.3	26.8%	75.9	100%
	6.9	43.95%	8.5	54.14%	0.3	1.91%	15.7	100%

الجملة	الانتاج	بأنف طن			
		231.5	218.4	253.2	703.1
		%32.9	%31.1	%36.0	%100
فائض البيع	الانتاج	بأنف طن			
		8.2	21.1	53.6	82.9
		%909	%25.5	%64.7	%100

جدول 5-4 تقدير نموذج الانتشار ريال المستهلك لمنتجات الألبان في عام 2003

م	التكاليف والهوامش التسويقية	خطوات الحساب	ريال للتر	انتشار ريال للمستهلك
1	متوسط سعر اللتر بالريال (محلي)		3.504	%100.00
2	جملة تكاليف مرحلة التجزئة		0.470	%13.41
3	سعر الجملة		2.870	%81.91
4	هامش ربح التجزئة	(3-2-1)	0.164	%4.68
5	قيمة منتجات حليب فائض عن البيع		0.346	%9.87
6	جملة تكاليف التصنيع		0.879	%25.09
7	متوسط سعر شراء لتر الألبان للتصنيع		1.100	%31.39
8	هامش ربح الجملة (باب المصنع)	(7-6-5-3)	0.545	%15.55
9	جملة تكاليف الانتاج (شاملة قيمة الفاقد بالمزرعة		1.026	%29.28
10	هامش المنتج	(9-7)	0.074	%2.11

المصدر : جمعت وحسبت من جدول 5-5 جدول 8-30

جدول 5-5 تقدير تكاليف الانتاج والتسويق وسعر التعامل لمرحل التسويق لمنتجات الألبان في عام 2003

م	عناصر التكاليف التسويقية	خطوات الحساب	ريال للتر الحليب
1	تكاليف إنتاج حليب خام		0.991
2	قيمة حليب تالف في مرحلة الانتاج		0.035
3	سر التعادل باب المزرعة - جملة تكاليف الانتاج	(2+1)	1.026
4	تكاليف عمالة التصنيع		0.007
5	تكاليف عمالة التسويق		0.024
6	جملة تكاليف الاهلاك		0.076
7	قيمة فاقد التصنيع		0.070
8	تكاليف تصنيع أخري		0.702
9	جملة تكاليف التصنيع	(8+7+6+5+4)	0.879
10	قيمة منتجات حليب فائضة عن البيع		0.346
11	سعر التعادل لمرحلة الجملة	(10+9+3)	2.251
12	الدعاية والاعلان للمستهلك		0.327
13	مركز الخدمة		0.112
14	أخري		0.031
15	جملة تكاليف مرحلة التجزئة	(15+14+13+12)	0.470
16	سعر التعادل لمرحلة التجزئة	(15+11)	3.721

17	سهر التعادل لمرحلة التجزئة في عام 2004	$(0.006+1) \times 16$	2.754
----	--	-----------------------	-------

المصدر قدرت من جدول 2-5 جدول 31-8 جدول 33-8 و قدرت تكاليف التصنيع بخلاف العمالة البشرية في استبيان التسويق (2002) بحوالي 0.52 ريال جدول 4-6

٤ تقرير دوال الطلب والعرض وتوازن السوق الألبان ومنتجاته

١.٤ تمهيد

تحقق النماذج المقدره في هذا الباب وتحليلاتها عدة أهداف اولها مقارنة معدل نمو الطلب الفعال (Effective Demand) علي الألبان ومنتجاتها مقابل معدل نمو الانتاج الألبان في المملكة ومعدل نمو الطلب الفعال هو محصلة لنمو السكان ونمو الاستهلاك السنوي للفرد نتيجة نمو القوة الشرائية (معدل النمو الاقتصادي) وتقدير معدل نمو الاستهلاك الفرد يتطلب بجانب معرفة معدل النمو الاقتصادي تقدير استجابة استهلاك الفرد للنمو في الدخل الحقيقي للفرد (النمو الاقتصادي) واستجابة الاستهلاك لنمو الدخل يعبر عنه بمرونة الطلب (الاستهلاك) وللدخل ولتقدير معاملات المرونة المطلوبة استخدم ما هو متوفر من بيانات لبحث ميزانية الأسرة في المملكة العربية السعودية لعام 2002 والهدف الثاني هو تقدير دالة الطلب ودالة العرض للألبان ومن ثم إيجاد نموذج للتنبؤ بكل من كميات واسعار التوازن المستقبلية في ضوء سيناريوهات للسياسات الاقتصادية المحتملة واستخدم في ذلك نموذج إرجاعي (Recursive model) كما هو مبين أسفل (جدول 39-8)

٢.٤ تقدير دالة الاستهلاك للألبان ومنتجاتها

استخدمت الدراسة ما توافر من نتائج وبيانات مستخلصة من البحث الميداني لميزانية الأسرة في المملكة العربية السعودية لعام 2003/2002م لتقدير دالة الاستهلاك للألبان ومنتجاتها وحيث أنه لم تتوفر بيانات كميات الاستهلاك السنوي للفرد من الألبان ومنتجاتها عند مستويات الدخل المختلفة فقد استخدمت الدراسة ما هو متوفر من قيمة الإنفاق الشهري للأسرة علي الألبان ومنتجاتها عند المستويات المختلفة لإجمالي الإنفاق الشهري للأسرة واستخدم " النموذج اللوغاريتمي المزدوج " والذي يؤدي لتقدير المباشر لمتوسط معامل المرونة 0.1 وقد تم تقدير تلك الدوال لكل من جملة سكان السعودية والأسر السعودية والأسر المقيمة الغير سعودية (جدول 8-38) وحيث أن الدوال المقدره تمثل الاستجابة الشهرية وليس السنوية ومقدره ولاسرة وليس للفرد فقد تم تعديل معامل المرونة المقدره لتمثل السنه والفرد (باستخدام متوسط حجم الأسرة) وثبت أنه مع زيادة جملة الإنفاق الشهري للأسرة بمقدار 10% يزيد الاستهلاك الشهري من الألبان ومنتجاته بمقدار 6.1% للأسرة من جملة السكان (جدول 8-38) وبتعديل معامل المرونة المقدر للسنة ومتوسط حجم الأسرة يتبين أنه يبلغ حوالي 1.25 وهذا يعني أن زيادة متوسط الإنفاق السنوي للفرد بمقدار 10% يزيد إنفاقه السنوي علي الألبان ومنتجاتها بحوالي 12.0% وهي استجابة عالية تبين مدي أهمية حدوث نمو اقتصادي قوي ومستقر علي نمو الطلب علي الألبان ومنتجاتها في السوق السعودي ولكن من الأهمية بمكان الإشارة الي أنه لو وافرت بيانات لتقدير هذه العلاقة بين الكمية المستهلكة من الألبان ومنتجاتها والدخل بدلا من قيمة المنفق علي هذه المنتجات وإجمالي الإنفاق لكانت استجابة الاستهلاك للتغير في الدخل (معامل المرونة المقدر) أقل أي يتوقع أن تكون استجابة الطلب أقل لان المستهلك ربما يزيد إنفاقه دون زيادة الكمية المستهلكة لمجرد تحسين نوعية المنتجات المشتره أي أن هناك قدر من استجابة الطلب النوعي مضافا في هذا التقدير بالاضافة الي استجابة الطلب الكمي ، كما أن استبدال إجمالي الإنفاق بالدخل سوف يخفض قيمة معامل المرونة بنسبة الجزء المستقطع من الدخل للدخل

وانخفاض استجابة الطلب للتغير في الدخل للأسرة في المدي القصير جدا (الشهر) مقارنة بالمدي الأطول نسبيا (السنه) يبرره أن معظم الاستهلاك من هذه المنتجات من اللبن المتخمر والألبان الطازج (المبستر) وهي سلع غير قابلة للتخزين كما أن استهلاكها موسمي ولكن في المدي الطويل هناك بدائل من منتجات الألبان القابلة للتخزين والغير موسمية في طلب المستهلك عليها مثل أنواع الجبن .

٣.٤ تقدير معدل نمو الطلب الفعال

يتكون معدل النمو السنوي في الطلب الفعال علي الألبان ومنتجاتها من معدل النمو السنوي للسكان (جدول 8-9) مضافا إليه معدل النمو السنوي ولاستهلاك الفرد من الألبان ومنتجاتها والذي في حالة ثبات مستوي الاسعار (استبعاد أثرها) يكون محصلة لنمو القوة الشرائية للفرد مرجحه (مضروبة في) متوسط معامل مرونة الدخل للطلب علي الألبان ومنتجاتها (جدول 8-38) وبلغ

معدل نمو السكان في المملكة في الفترة (1991-2002) حوالي 2.9% سنويا بينما معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد خلال نفس الفترة حوالي 1.9% سنويا أي أن معدل النمو السنوي في استهلاك الفرد من الألبان ومنتجاتها حوالي 2.28% باعتبار معامل المرونة المقدر للدخل للطلب على الألبان ومنتجاتها حوالي 1.2 ومحصلة ذلك أن معدل نمو الطلب الفعال على الألبان ومنتجاتها حوالي 5.18% هذا بينما معدل النمو في العرض من اللبن ومنتجاته المنتجة محليا حوالي 7.2% سنويا خلال الفترة (1991-2002 – جدول 8-9) أي أن هناك فائض بين العرض والطلب في سوق الألبان ومنتجاتها

ويبدو أن بطء معدل النمو الاقتصادي مع انخفاض معدل نمو السكان من حوالي 4.8% سنويا في الثمانينات إلى حوالي 2.9% في التسعينات من القرن العشرين وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين (جدول 8-9) وراء النمو البطيء في الطلب على منتجات الألبان في السنوات الأخيرة مع النمو المطرد في الانتاج مما أدى لظهور مشكلة فائض من المنتجات المجهزة للبيع شهريا في السوق المحلي أي أن هناك فائض بين العرض من الانتاج المحلي من الألبان ومنتجاته والطلب عليها يقدر بحوالي 2% سنويا استمرار نمو الانتاج مع بلوغ أسعار المنتجات المستوردة نصف الاسعار المحلية (جدول 8-9) أدى لانخفاض في أسعار المستهلك أو علي الأقل عدم نموها بمعدل كاف يقابلها نمو معنوي في تكاليف الانتاج (جدول 4-6) وحيث أنه في ظل اليات السوق يشترك الطلب على الألبان علي باب المزرعة من الطلب في مرحلة الجملة (باب المصنع) والأخير يشترك من الطلب الأولي للمستهلك والذي بينت الدراسة أنه أبطأ نمو من العرض مما أوجد حالة كساد لهذه الصناعة محليا تدفعها للانكماش ما لم يحدث تطوير لحجم الطلب وتطوير نوعي في المنتجات وتخفيض تكاليف الانتاج

٤ ٤ تقدير دالة الطلب على الألبان :

بين (جدول 8-39) المعالم المقدره للنموذج ومنه تم تقدير متوسطات معاملات اللدانة (flexinility) وهي تقدر الاتجابه النسبية لكل من الكمية المستهلك والدخل وعدد السكان (كتقدير لحجم السوق) وسعر معادل اللبن للمنتجات المستوردة (كسلع بديلة) بالنسبة لسعر اللبن المنتج محليا ونظرا لأن هذه العملات غير مألوفة لغير الكنحصر فقد استخدم نموذج سلاتسكي slatsky لتقدير معاملات المرونة للطلب لكل من سعر اللبن المحلي والدخل وسعر اللبن المستورد وعلي ذلك يتبين أن زيادة سعر الألبان المنتجة محليا بحوالي 10% يؤدي لخفض الكمية المستهلكة بحوالي 11.6% بينما زيادة الدخل الحقيقي السنوي للفرد بحوالي 10% يؤدي لزيادة الكمية المطلوبة من اللبن المنتجة محليا بحوالي 15.7% وهذا يدل علي أن أثر النمو الاقتصادي علي زيادة الطلب علي الألبان المنتجة محليا يفوق أثر انخفاض الطلب علي الألبان المنتجة محليا نتيجة زيادة أسعارها ولقد بينت تقديرات النموذج أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 10% يؤدي لزيادة إجمالي الانفاق الاستهلاكي الخاص بحوالي 5.6% أي ان هناك استجابة متوسطة لزيادة الانفاق الاستهلاكي نتيجة النمو الاقتصادي وهذا تعني أن السياسات الاقتصادية العامة خلال العقد الماضي (جدول 8-9) قيدت الانفاق الخاص تجنباً للتضخم وهكذا أمكن المحافظة علي معدل زيادة منخفض في الرقم القياسي لنفقات المعيشة بلغ في المتوسط حوالي 0.55% سنويا خلال العقد الماضي ولكن أدى ذلك النمو البطيء في الناتج المحلي الإجمالي إلي بطء نمو الدخل القابل للتصرف (الانفاق الخاص للفرد بالأسعار الثابتة) حيث لم يزد عن 1.95% سنويا خلال العقد الماضي

وزيادة الطلب علي منتجات الألبان المستورد (سعر اللتر من معادل منتجات الألبان المستوردة) بحوالي 10% يؤدي لزيادة الطلب علي الألبان المنتجة محليا بحوالي 5.8% وهذا يدل علي أن المنافسة ليست عالية بين السوقين أي بين الطلب علي الانتاج المحلي والطلب علي المستورد لسببين أولهما أن المستورد يمثل أنواعا من منتجات الألبان لا ينتجها الاقتصاد الوطني وإن أنتج بعضها فيكميات ضئيلة وثانها أن الانتاج المحلي ينتج منتجات طازجه ليس من المألوف استيرادها وهي اللبن المتخمر والألبان المبستر والزبادي

٤ ٤ توقعات مستويات الأسعار المحققة لتوازن السوق :

استخدمت دوال الطلب المقدره للتنبؤ بمستويات أسعار الألبان المنتج محليا ومعادل المنتجات المستوردة في المستقبل أي في أعوام 2004 ، 2005 ، 2010 وفي ضوء نمو المتغيرات الخارجية المؤثرة في حجم الطلب وهي الكميات المنتجة من النظام المتخصص وكميات الواردات كمعادل حليب ونمو السكان والنمو الاقتصادي

واتضح أن استمرار معدل النمو الاقتصادي الحالي أي حوالي 2% سنويا وبقاء نمو السكان عند معدلها في العشر سنوات الاخيرة أي حوالي 3% سنويا وكذلك استمرار نمو الانتاج المحلي بحوالي 7.3% سنويا مع استمرار ثبات المتوسط السنوي لكمية الواردات عند مستواها في الفترة (1991-2002) سيؤدي لارتفاع سعر منتجات الألبان المستوردة في السوق السعودي بحوالي 2.26% أي يقارب معدل ارتفاع سعر الألبان المحلي (2.4%) (جدول 8-40) هذا معناه زيادة تقارب سعر الألبان المحلية مع البدائل المستوردة في السنوات القادمة مما يوفر حافز في السوق لجدوي تنوع المنتجات المحلية لتحل محل المستوردة مع تحقيق ربح مجزي للنتج السعودي حيث أن توقعات سعر الألبان من الانتاج المحلي علي مستوي المستهلك في السوق السعودي في عام 2004، 2010، 2005 قدرت بحوالي 2.99 ريال ، 4.26 ريال للتر ، 5.5 ريال للتر علي الترتيب وفي نفس الاعوام يتوقع أن يبلغ سعر اللتر من معادل الألبان المستوردة حوالي 3.76 ، 4.62 ، 5.49 ريال للتر لنفس السنوات علي الترتيب (جدول 8-1) أي سوف تكون هناك قدرة تنافسية عالية للمنتجات المحلية علي زيادة نصيبها السوقي علما بأن زيادة الكمية المستوردة لن تؤثر كثيرا في تغير هذه العلاقات لضغف تأثيرها علي السعر المحلي ومقارنة توقعات أسعار المستهلك مع تقديرات متوسط تكاليف لتر منتجات الألبان حتي المستهلك أي حوالي 2.70 ريال للتر في عام 2003 (جدول 5-5) ومع الاخذ في الاعتبار معدل التضخم (0.6% سنويا) يتوقع أن تبلغ تلك التكاليف حوالي 2.72 ريال للتر في عام 2004 وهي أقل من سعر التوازن في عام 2004 أي حوالي 3 ريال للتر وهذا يدل علي أن السعر المتفق عليه بين أعضاء رابطة منتجي الألبان في المملكة مناسب .

٤٦ تقدير دالة العرض للألبان وكميات توازن السوق :

قدرت الدراسة دالة العرض للألبان المنتجة محليا وفقا لنموذج المعادلة رقم (4) المبينة في أسس تقدير نموذج الطلب علي الألبان المحلي والمنتجات المستوردة اسفل (جدول 8-39) وبين أن كل زيادة مقدارها ريال في سعر اللتر من اللبن المنتج محليا تزيد العرض بحوالي 24.4 ألف طن في السنة التالية وقدّر متوسط معامل مرونة العرض لسعر اللبن المحلي بحوالي 0.207 أي أن زيادة سعر المحلي بحوالي 10% يزيد العرض من الانتاج المحلي بحوالي 2.07% أي أن العرض من الألبان المحلية أقل كثيرا في مرونة التغير في سعر السوق عن مرونة الطلب عليه علاوة هلي الاستجابة المتأخرة للتغير في السعر وهذا يؤكد ما نحت إليه الدراسة في استنتاجاتها أن العمل علي زيادة حجم السوق بزيادة الطلب وتثبوته أجيدي في انتعاش السوق عن جهود رفع الاسعار من خلال التحكم في البياتها (الممارسات الاحتكارية)

وباستخدام مستويات الاسعار التي تم التنبؤ بها من نموذج الطلب والتعويض بقيمتها في دالة العرض يتضح أنه لتحقيق التوازن في السوق واستقرار مستوي الاسعار فإنه عند سعر 3 ريال للتر يجب أن تكون كمية اللبن المعروضة حوالي 513 ألف طن وإذا زاد السعر إلي حوالي 4.26 ريال للتر كما هو متوقع في عام 2005 تكون الكمية المعروضة المحققة لتوازن السوق حوالي 544 ألف طن وإذا بلغ سعر لتر اللبن 5.5 ريال (كما هو متوقع في عام 2010) فإن الكمية الواجب طرحها في السوق لتحقيق التوازن حوالي 575 ألف طن وكلها كميات أدني بكثير مما هو منتج حاليا

٥ التوصيات وتوجهات السياسات لقطاع لانتاج وتصنيع الألبان

في ضوء نتائج الدراسة والزيارات الميدانية يقدم هذا الفصل أهم توجهات بدائل سياسات تنمية قطاع إنتاج وتصنيع وتسويق الألبان

- (١) برغم انكماش مساهمة القطع التقليدي وندرة المعلومات الميدانية عنه تؤكد تحليلات هيكل السوق والقنوات التسويقية أن هناك كميات معتبرة تورد لشركات التصنيع ليست من إنتاج النظام المتخصص حيث تزيد عن طاقة المزارع الصغيره المتخصصة المنتجة للحليب الخام وبالتالي يفترض أنها مجمعة من إنتاج النظام الانتاجي التقليدي (حوالي 214 ألف طن) ورغم أنها تورد بسعر منخفض ولكن هل تكون مطابقة للمواصفات الصحية والتجارية للحليب ومنتجاته لذلك نؤكد علي ضرورة أفراد دراسة ميدانية لخصائص النظام التقليدي وتقدير حجمه ومساهمته في جملة الانتاج وسياسات تنمية وتطوير نظم تسويق منتجاته وتقييم دور النظام الانتاجي المتخصص في تحسين التراكيب الوراثية للنظام التقليدي لتحقيق دوره في التنمية الريفية ويجاد فرص عمل جديدة تحد من الهجرة من الريف للحضر ضمن دراسة تنمية مصادر الثروة الحيوانية الأخرى من أعنام وإبل
- (٢) ويعزز من أهمية أفراد دراسة للقطاع التقليدي أ، التحليل يشير إلي أ،ه خلال تسعينات القرن العشرين هناك اتجاه لانخفاض حجم القطيع التقليدي مع حدوث تنمية رأسية متمثلة في زيادة إنتاجية البقرة نتيجة انتشار التراكيب الوراثية للسلاسل الأجنبية

(٣) تؤكد الدراسة علي أن كفاءة سوق منتجات الألبان المحلية سوف ترفع كثيرا لو أمكن خفض الفاقد في كل مراحل التسوق من حوالي 11% (تالف إنتاج + فاقد تصنيع + فائض مرتجع من البيع) إلي حوالي 3% فقط لأن ذلك يخفض التكاليف ويزيد هامش الربح .

(٤) يتوقع أن ترتفع كفاءة سوق منتجات الألبان كثيرا لو أمكن تصنيع وتسويق ما يتم بيعه خاما حقيق يزيدي المعروف من منتجات الألبان بحوالي 12.4% لما لهذا من أثر اقتصادي وغذائي وصحي لأن الدراسة أوضحت أن القيمة المضافة من تصنيع الألبان هي معظم مساهمته في الناتج الزراعي الإجمالي كما أ، التصنيع يحقق مزيدا من فرص التوظيف ويحقق المواصفات الصحية .

(٥) يبدو أنه في ظل الوضع الراهن والتوقعات المحتملة لا توجد فرصة لزيادة الإنتاج بل المتاح هو تقلص العرض بتخفيض الإنتاج المحلي خاصة من النظام المتخصص ويتوقع أن يترتب علي ذلك خروج عدد من المشروعات (المزارع) من السوق والمرشح لذلك هي المزارع الصغيرة نسبيا المنتجة للحليب الخام فقط (لو ضيق عليها الكبار فرص بيع الألبان الخام للمستهلك الذي يحقق لها هامشا مرتفعا يعوض انخفاض سعر الكميات الموجه للتصنيع) ويتوقع حدوث ذلك لو ظل احتكار الشركات الكبرى للتصنيع وبالتالي لاسعار الألبان المورد والتي تتحكم في أكثر من 80% من الإنتاج وإذا حدث هذا البديل المحتمل يتصبح علاقات السوق غير عادلة لانه عكس الكفاءة الاقتصادية حيث اثبتت الدراسة ارتفاع الكفاءة الاقتصادية لمتوسط السعة 1000 بقرة حلابة عن المزارع الأكبر وتتمثل في انخفاض متوسط تكاليف إنتاج لتر الألبان الخام وارتفاع هامش الربح لهذه السعة الصغيرة لذلك يقتضي تحقيق الكفاءة الاقتصادية أن تقوم المزارع الكبرى بتقليص حجم قطعان وحداتها الانتاجية التي تقوق خمسة آلاف بقرة لارتفاع متوسط التكاليف وانخفاض الربح من إنتاج لتر لبن خام علي ألا تتوسع في الإنتاج في المستقبل القريب تحقيقا للكفاءة الاقتصادية لإنتاج الألبان الخام

(٦) تري الدراسة الحفاظ علي المزارع الصغيرة (متوسط الحجم 1000 بقرة حلابة) والتي حاليا لا تزيد مساهمة جملة إنتاجها عن 7% من المعروف علي أن يقدم لها التمويل والدعم الفني لاقامة شركة مساهمة يملكها أصحاب هذا المشروعات الصغيرة (عددها ثمانية) لتصنيع وتسويق منتجات الألبان تضمن لهم المنافسة العادلة ويحتاج الامر لدراسة جدوي اقتصادية ويمكن ان تستوعب طاقة هذه الشركة الكميات الاضافية التي تجمعها من النظام التقليدي ثم توردتها للتصنيع في معامل الشركات الكبرى وبذلك تقدم سبيلا لتنمية النظام الانتاجي التقليدي مع تشجيع منتجة علي الانضمام لهذه الشركة كمساهمين وهكذا يمكن الحفاظ علي الكفاءة الاقتصادية لهيكل الإنتاج

(٧) يتطلب ضمان نجاح بدائل رفع الكفاءة الاقتصادية لإنتاج الألبان الخام وتنميته تنمية الطلب بفتح اسواق جديدة نظرا لوجود فائض في العرض الحالي وهنا تطرح الدراسة عدة بدائل لذلك التوجه :

١ ٥ تنمية الطلب من خلال تنمية الوعي لدي كافة الاسر بأهمية منتجات الألبان وباعتبار أن قيمتها الغذائية أعلي من اللحوم وفقا للقيمة الحيوية (biological value) التي ترتب المنتجات الحيوانية وفق درجات تعبر عن محتواها من الأحماض الامينية الاساسية (التي ليس للإنسان قدرة علي تصنيعها ذاتيا) حيث تسبق منتجات الألبان كلا من لحوم الدواجن واللحوم الحمراء بأنواعها خاصة وأن هناك محاذير عديدة علي زيادة استهلاك اللحوم الحمراء منها أنها مصدر لارتفاع نسبة الكوليسترول وأقل في معامل الهضم كما أن منتجات الألبان مصدر هام للكالسيوم في الغذاء ليس فقط للصغار ولكن لمنع مشاكل العظام الهشة لكبار السن خاصة النساء كما أنها الأنسب كمصدر للبروتين الحيواني للفئات الهشة غذائيا (vulnerable Groups) مثل الاطفال والمرضعات والحوامل من النساء بل أنه في دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية التي لديها مصادر رخيصة للحوم الحمراء وبرغم ارتفاع مستوي الدخل اقتصر استهلاك اللحوم علي يوم أو اثنتين في الاسبوع

٢ ٥ كما يمكن تنمية الطلب بتشجيع زيادة حجم التصدير لدول الخليج وإن كان البعض يشكك في جدوي ذلك باعتبارها تتضمن تصديرا لمورد نادر وهو المياه العذبة عند اعتبار تكاليف الفرصة البديلة لاستخدام الموارد المائية المحدودة حيث يقدر بعض الخبراء أن الطن يستهلك 500 متر مكعب من المياه أخذا في الاعتبار عملية رش الماشية برزاز الماء صيفا ولكن يشكك البعض الأخر في ذلك التقدير باعتبار أن هذا النظام الإنتاجي بأكمله لا يستخدم سوي 0.2% من عدد آبار المياه العذبة والأمر يحتاج لدراسة تفصيلية لاقتصاديات الموارد المائية في صناعة الألبان

٣ ٥ يحفز توقعات تقارب أسعار معادل الألبان من المنتجات المستوردة مع أسعار المنتجات المحلية علي تصنيع فائض السوق من إنتاج الألبان المبستر واللبن المتخمر في صورة منتجات قابلة للتخزين مثل الجبن " الفيتا " او تجفيف الألبان

المنتج الفائض شتاء لاستخدامه صيفا وهو الاسلوب الذي اتبعته دول أخرى تعاني أيضا من تركيز الإنتاج شتاء وبعضها دول نامية مثل الهند وإذا كان مبرر عدم قيام الصناعات في الماضي أنها تتطلب تكنولوجيا أكثر تعقيدا من مجرد تجهيز الألبان المتخمر أو المبستر أو الزبادي فلم يعد الأمر كذلك الآن لتوفر السعة الكبيرة للمصانع والخبرة الفنية بعد مرور أكثر من عقدين علي تأسيس هذه الصناعة

٤٥

وفي إطار تنمية الطلب يقترح نشر منتجات الألبان في مقاصف المدارس تحت إشراف وزارات الزراعة والصحة والتعليم بالتعاون مع شركات المنتجين والمصنعين مع نشر الوعي بين التلاميذ والأسر السعودية لاهمية الألبان ومنتجاتها كمصدر للبروتين الحيواني والكالسيوم للأطفال وكبديل صحي وأمن للمشروبات الغازية والعصائر الصناعية علي أ، يتم تطوير المنتج بصورة تجذب تلاميذ المدارس خاصة مع ما بينته الدراسة من تراجع في نصيب منتجات الألبان في استهلاك البروتين الحيواني بعكس ما توصي به منظمة الصحة العالمية خاصة أنها برامج مطبقة بنجاح في مدارس دول أوربية عديدة (كوب حليب لكل طفل) علي أن تتوافر هذه المنتجات بسعر منخفض تتحمل الدولة فيه فروق الأسعار كتكاليف اجتماعية وزيادة استهلاك هذه المنتجات أثناء العام الدراسي أي خلال فصلي الشتاء والربيع تعتبر فرصة جديدة لكبار المنتجين للتغلب علي تركيز الإنتاج في هذه الفترات ومن ثم ارتفاع نسبة كميات المرتجع من فائض بيع الألبان وخاصة اللبن المتخمر

يتطلب ضمان كفاءه التسويق لقطاع منتجات الألبان في السعودية قيام الحكومة بتقديم أربعة وظائف تسويقية حافزه تعتبر حجر الزاوية في نجاح آليات السوق

1-8 تتطلب الرقابة علي تنفيذ المواصفات الصحية وفقا للمعايير العالمية التي تتطور مع التقدم العلمي علي أن يسمح التشريع الخاص بذلك بإعادة النظر في المواصفات الصحية كل فترة من قبل المؤسسات التنفيذية المسؤولة أما المواصفات التجارية فهي أكثر مرونة لأنها تلبي ذوق المستهلك في كل من السوق المحلي وأسواق التصدير لهذا يجب أن يشارك اتحاد المنتجين والغرف التجارية في وضع معايير يتفقون عليها لمواصفة المواصفات التجارية المعلن عنها علي العبوات مع درجات وأسعار هذه العبوات ثم تعتمد من الجهات الحكومية ذات العلاقة لتخضع لمنظومة الرقابة .

توفير المعلومات التسويقية الدقيقة والصحيحة (توافر المصادقية والشفافية) لتستخدم في اتخاذ القرارات بحيث تصبح خدمة مدفوعة التكاليف تقدم للمؤسسات التسويقية وفق برنامج زمني ويتطلب ذلك وجود شبكة معلومات كاملة تربط نقاط الإنتاج بقنوات التسويق ومنافذ التوزيع والاستيراد والتصدير لكل من الكميات والأسعار والتكاليف ولا يقتصر الأمر علي ما هو متاح حاليا من نشر احصاءات سنوية مع فترة تأخر زمني سنه أو سنتين علي الأقل وهو أمر يحتاج لمعونة فنية من هيئة دولية كمشروع وطني لكافة المنتجات الغذائية .

3-8 توفير التمويل للنشاط التسويقي بهدف تحجيم المخاطرة واستقرار السوق والأسعار وهو بخلاف الدعم المباشر لأنه يهدف حماية المنشآت التسويقية من دورات الكساد وتقلبات الاسعار الدورية والموسمية ويتم ذلك بإنشاء صندوق لموازنة الاسعار ويتم التمويل من خلال أسلوب رأس المال الدوار (Revolving fund) ومصادر تمويله مشتركة بين الحكومة وأصحاب الاعمال باعتبارهم المستفيدين منه .

4-8 توفير ضمانات حماية المنافسة ومنع الاحتكار والتي تتطلب أربعة أركان لنجاحها : صدور قانون بهذا الشأن (وهناك جهود حاليا تبذلها الحكومة السعودية في هذا الشأن) وعلاوة علي وجود جهاز كفاء وفعال يملك آليات تنفيذه كما يجب أن يمنح القانون المقترح أو لائحته التنفيذية صلاحيات لمؤسسات غير حكومية تمثل اصحاب المصلحة لكشف انماط السلوك الاحتكاري حيث أن اغلب انماط السلوك الاحتكاري غير منظورة بما لا يتيح للرقابة النمطية الحكومية أن تتعقبها ويمكن أن يتم ذلك بتفعيل الدور الرمزي الحالي للغرف التجارية وكذلك تشجيع نمو دور القطاع المدني لإقامة جمعيات لحماية المستهلك يكون لها بعض الصلاحيات أ، الأليات لتفعيل الرقابة كما يجب أن يحدد القانون الانماط الرئيسية للسلوك الاحتكاري من واقع التجارب العالمية حتي لا يساء تطبيقه أو تتحول مطاطية مواده لأدوات تضعف فاعليته ذاتياً .

٨ الملحق الإحصائي

جدول ٨-١ تطور أهمية الألبان ومنتجاته في الغذاء اليومي للفرد بالسعودية (١٩٨٠-٢٠٠١)

السنة	منتجات الألبان للفرد في اليوم			جملة الأغذية للفرد في اليوم			نسبة منتجات الألبان في جملة الغذاء (%)		
	سعرات حرارية	جرام بروتين	جرام دهون	سعرات حرارية	جرام بروتين حيواني	جرام دهون	سعرات حرارية	جرام بروتين حيواني	جرام دهون
1980	170.0	11.6	6.8	2,890.0	31.7	72.5	5.9%	36.6%	9.4%
1981	154.0	10.7	6.3	2,902.0	31.0	80.8	5.3%	34.5%	7.8%
1982	163.0	11.3	6.7	2,930.0	33.5	87.4	5.6%	33.7%	7.7%
1983	169.0	11.5	7.1	2,989.0	36.6	93.1	5.7%	31.4%	7.6%
1984	190.0	13.0	7.3	2,792.0	35.6	82.1	6.8%	36.5%	8.9%
1985	163.0	10.9	6.8	2,755.0	33.7	74.2	5.9%	32.7%	9.2%
1986	167.0	11.1	6.9	2,628.0	34.6	83.6	6.4%	32.1%	8.3%
1987	168.0	11.2	6.9	2,588.0	34.0	81.1	6.5%	32.9%	8.5%
1988	169.0	11.4	7.1	2,762.0	33.3	81.3	6.1%	34.2%	8.7%
1989	156.0	10.2	6.8	2,712.0	30.6	80.1	5.8%	33.3%	8.5%
1990	162.0	10.7	7.1	2,800.0	31.9	84.6	5.8%	33.5%	8.4%
المتوسط	166	11	7	2,795	33	82	6.0%	33.7%	8.4%
1991	166.0	9.6	8.9	2,795.0	31.9	86.4	5.9%	30.1%	10.3%
1992	110.0	5.7	5.9	2,717.0	26.6	80.1	4.0%	21.4%	7.4%
1993	97.0	5.3	5.3	2,695.0	24.5	80.6	3.6%	21.6%	6.6%
1994	103.0	5.6	5.7	2,654.0	24.8	74.0	3.9%	22.6%	7.7%
1995	139.0	7.9	7.7	2,786.0	31.0	75.1	5.0%	25.5%	10.3%
1996	161.0	10.4	7.9	2,807.0	32.1	74.7	5.7%	32.4%	10.6%
1997	142.0	8.4	7.5	2,821.0	30.9	76.8	5.0%	27.7%	9.8%
1998	138.0	7.9	7.6	2,806.0	31.4	75.1	4.9%	25.2%	10.1%
1999	180.0	10.2	9.9	2,833.0	33.4	82.8	6.4%	30.5%	12.0%
2000	158.0	8.7	8.6	2,837.0	29.9	78.3	5.6%	29.1%	11.0%
2001	153	8.6	8.1	2841	75.6	29.9	5.4%	11.4%	11.1%
٢٠٠٢	١٣٥	٧,٤	٧,٧	٢٨٤٤	٢٨,٢	٢٦,٠	٤,٧%	٢٨,٢%	٩,٩%
المتوسط	141	8	8	2,775	34	78	5.1%	23.7%	9.6%

صدر : جمعك وحسبك من:

Food and Agricultural Organization of the United Nations; Internet Site WWW.FAO.Org.
Statistical Data Base, Agriculture Sector., Food Balance Sheet, Saudi Arabia, Years 1980-2001

جدول ٨-٢ هيكل التوظيف في قطاع إنتاج الألبان المتخصص في عام ٢٠٠٢

إجمالي قطاع الألبان المتخصص			تعيين		
نصيب البقرة		جملة الأجور بالريال	العدد	الجنسية	السنة
جملة الأجور بالريال	الكمية				
	٩٤٥٣		٨٢٩٠٨٨٨٠٠٠٠	إنتاج الألبان (لتر)	
	1		٨٧٠٧٩٣	عدد الأبقار	
560	٠,٠٠٢	49207410	١٣٤	سعودي	مدير
	٠,٠٠١		٩٨	غير سعودي	
358	٠,٠٠٤	31387461	٣٥٥	سعودي	إداري
	٠,٠٠٣		٢٨٥	غير سعودي	
42	٠,٠٠٠	3657250	١٨	سعودي	مهندس زراعي
	٠,٠٠١		٥٧	غير سعودي	
43	٠,٠٠٠	3787340	٥	سعودي	طبيب بيطري
	٠,٠٠١		٩٧	غير سعودي	
619	٠,٠٠١	54326696	٩٥	سعودي	فني
	٠,٠٢٩		٢,٥٢٤	غير سعودي	
185	٠,٠٠١	16199340	٩٩	سعودي	مسانق
	٠,٠٠٩		٧٨٣	غير سعودي	
340	٠,٠٠١	29869239	٥٩	سعودي	عمالة عادية
	٠,٠٢٧		٢,٣٢٢	غير سعودي	
2,146	0.009	188434736	٧٦٥	سعودي	الجملة
	٠,٠٧٠		٦,١٧٥	غير سعودي	

جمعت وحسبت من: (جدول ٨-٤، جدول ٨-٥، جدول ٨-٦)، باستخدام الوزن الترجيحي لعدد الأبقار في كل فئة من المشروعات

جدول ٨-٣ هيكل التوظيف في نشاط تصنيع وتسويق منتجات الألبان في السعودية

إجمالي قطاع الألبان التجاري		اسم المزرعة
مجموع الأجور السنوية بالريال	العدد	
٦٤٩,٣٢٦,٣٠١	٦٠٩,٦٣٣,٨٠٨	كمية الألبان الموجه للتجهيز باللتر
٣,٩٣٧,٥٦٠	٥٦	مهندسين زراعي
٦,٥٢٢,٤٤٤	٣٧	أخصائي تصنيع
١,٨٠٠,٤٨٠	٣٧	فني مختبر
٢٣,٦٦٢,٦٤٤	١,٢٦٤	عامل آليات
٧,٥٢٠,٥٢٠	١٦٧	ميكانيكي
١,٠٣٣,٥٩٦	٣١	كهربائي
١٥,٨٥١,٣٨٨	٤٥٨	آخرون
٧٠٩,٦٥٤,٩٣٣	٢,٠٥٠	جملة عمالة التصنيع
١٢,٢٥٦,٩٠٨	٨١	مدير مبيعات
١٠,٩٨٢,٠٠٤	١٩٢	كاتب حسابات
٤,٣١٠,٣٦٤	١٤٢	سائق
١٩,٠٨١,١٧٦	١,٢٨٢	عامل آليات
٤٩,٠٨٥,٦١٦	١,٧٢٨	موزع
٥,٥٦٠,٧٢٨	١٩٢	أمين مستودع
٧٢,٠٤٧,٢٥٦	١,٧٩٧	آخرون
١٧٣,٣٢٤,١٥٢	٥,٤١٤	جملة عمالة التسويق
٨٨٢,٩٧٨,٩٨٥	٧,٤٦٤	جملة عمالة التصنيع والتسويق

جمعت وحسبت من: جدول ٨-٧

جدول ٨-٤: تقدير التوظيف في المشروعات الصغيرة لإنتاج الألبان الخام في عام ٢٠٠٢

الجنسية	المهنة	عامل/١٠٠٠ بقرة	قيمة الأجور بالريال/بقرة
سعودي	مدير	١	١١٤
غير سعودي		١	
سعودي	إداري	١	١٢٠
غير سعودي		٢	
سعودي	مهندس زراعي	٠	٢٩
غير سعودي		١	
سعودي	طبيب بيطري	٠	١١
غير سعودي		١	
سعودي	فني	٠	١١٤
غير سعودي		١٠	
سعودي	سائق	٠	١٤٣
غير سعودي		١٢	
سعودي	عمال عادية	٠	٣٤٣
غير سعودي		٢٩	
سعودي	الجملة	١	٨٧٤
غير سعودي		٥٥	

جمعت وحسبت من:

(١) علي مستوي المشروع من العينة الميدانية لاستمارة الاستبيان لعام ٢٠٠٣، التي صممت من قبل منظمة الأغذية والزراعة، وأشرف عليها اتحاد منتجي الألبان في السعودية، والإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والبحوث بوزارة الزراعة السعودية، يناير ٢٠٠٤.

(٢) وعلي مستوي قنة المشروع باستخدام وزن ترجيحي يعادل عدد الأبقار في هذه القنة

جدول ٨-٥ تقدير التوظيف في المشروعات المتوسطة لإنتاج الألبان الخام في عام ٢٠٠٢

المهنة	الجنسية	عامل لكل ١٠٠٠ بقرة	الأجور بالريال/بقرة
مدير	سعودي	١,٢	٤١٣
	غير سعودي	٠,٨	
إداري	سعودي	٨,١	٦٤٩
	غير سعودي	٥,٠	
مهندس زراعي	سعودي	٠,٠	٣٩
	غير سعودي	٠,٨	
طبيب بيطري	سعودي	٠,٠	٤٥
	غير سعودي	١,٢	
فني	سعودي	٠,٨	١١٥
	غير سعودي	١٨,٨	
سائق	سعودي	٠,٨	٤٧١
	غير سعودي	٢٣,٨	
عمالة عادية	سعودي	٠,٠	٤٧٨
	غير سعودي	٣٨,١	
الجملة	سعودي	١٠,٨	٢٥,٩٣٨
	غير سعودي	٨٨,٥	

جمعت وحسبت من:

- (١) علي مستوي المشروع من العينة الميدانية لاستمارة الاستبيان لعام ٢٠٠٣، التي صممت من قبل منظمة الأغذية والزراعة، وأشرف عليها اتحاد منتجي الألبان في السعودية، والإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والبحوث بوزارة الزراعة السعودية، يناير ٢٠٠٤.
- (٢) وعلي مستوي فئة المشروع باستخدام وزن ترجيحي يعادل عدد الأبقار في هذه الفئة،

جدول ٨-٦ تقدير التوظيف في المشروعات الكبيرة لإنتاج الألبان الخام في عام ٢٠٠٢

المهنة	الجنسية	متوسط الأجر السنوي للفرد	عامل لكل ١٠٠٠ بقرة
مدير	سعودي	٢١٤,٦٠٠	٢
	غير سعودي		١
إداري	سعودي	٤٩,٦١٨	٣
	غير سعودي		٣
مهندس زراعي	سعودي	٥١,٠٠٠	٠
	غير سعودي		١
طبيب بيطري	سعودي	٣٩,٣٣٣	٠
	غير سعودي		١
فني	سعودي	٥,٨٦٣	١
	غير سعودي		٣٥
سائق	سعودي	١٩,١٤١	١
	غير سعودي		٣
عمالة عادية	سعودي	١٢,٥٤٥	١
	غير سعودي		٢٢
الجملة	سعودي	٢١,٨٩٩	٩
	غير سعودي		٦٦

جمعت وحسبت من:

(١) علي مستوي المشروع من العينة الميدانية لاستمارة الاستبيان لعام ٢٠٠٣، التي صممت من قبل منظمة الأغذية والزراعة، وأشرف عليها اتحاد منتجي الألبان في السعودية، والإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والبحوث بوزارة الزراعة السعودية، يناير ٢٠٠٤.

(٢) وعلي مستوي فئة المشروع باستخدام وزن ترجيحي يعادل عدد الأبقار في هذه الفئة

جول ٧-٨ تتوقف في تصنيع وتسويق الألبان من بيئات العينة الميدانية

العدد المبررة	مشروع كبير بمك مصنع تحبير		مشروع صغير بمك مصنع تجهيز		جملة العينة	
	الأجور الشهرية بالريال	عدد العاملين	الأجور الشهرية بالريال	عدد العاملين	الأجور الشهرية بالريال	عدد العاملين
مختبر زراعي	٤٦,٢٦٨	٨	٦,٦٠٠	١	٥٢,٩٦٨	٩
أخصائي تصنيع	٨٢,٤٦٠	٥	٥,٢٨٠	١	٨٧,٧٤٠	٦
فني مختبر	١٧,٠٤٠	٤	٧,١٨٠	٢	٢٤,٢٢٠	٦
عمر تيات	٣١٤,١١٠	٢٠٢	٤,٢٠٠	٢	٣١٨,٣١٠	٢٠٤
ميكانيكي	٩٧,٢٦٦	٢٦	٣,٩٠٠	١	١٠١,١٦٦	٢٧
كهربائي	١٠,٠٠٤	٤	٣,٩٠٠	١	١٣,٩٠٤	٥
آخرون	٢١٣,٢٣٣	٧٣		١	٢١٣,٢٣٣	٧٤
جملة عمالة التصنيع	٧٨٠,٤٨١	٣٢٢	٣١,٠٦٠	٩	٨١١,٥٤١	٣٣١
مدير مبيعات	١٥٩,٧٨٠	١٢	٥,١٠٠	١	١٦٤,٨٨٠	١٣
كاتب حسابات	١٤٤,٣٣٠	٣٠	٣,٤٠٠	١	١٤٧,٧٣٠	٣١
سائق	٥٧,٩٨٣	٢٣	٠	٠	٥٧,٩٨٣	٢٣
عامل آلات	٢٥٦,٦٨٠	٢٠٧	٠	٠	٢٥٦,٦٨٠	٢٠٧
موزع	٦٤٨,٦٠٠	٢٧٦	١١,٧٠٠	٣	٦٦٠,٣٠٠	٢٧٩
أمين مستودع	٧٤,٨٠٣	٣١	٠	٠	٧٤,٨٠٣	٣١
آخرون	٩٦٩,١٨٠	٢٩٠	٠	٠	٩٦٩,١٨٠	٢٩٠
جملة عمالة التسويق	٢,٣١١,٣٥٦	٨٦٩	٢٠,٢٠٠	٥	٢,٣٣١,٥٥٦	٨٧٤
جملة عمالة التصنيع والتسويق	٣,٠٩١,٨٣٧	١,١٩١	٥١,٢٦٠	١٤	٣,١٤٣,٠٩٧	١,٢٠٥

المصدر: جمعت وحسبت من: المملكة العربية السعودية: وزارة الزراعة: الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والإحصاء:

استبيان عن اقتصاديات إنتاج وتسويق اللبن بالمزارع المتخصصة لعام ٢٠٠١م

جدول ٨-٨ تطور هيكل إنتاج الألبان في المملكة العربية السعودية في الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٢)

السنة	إنتاج حليب بقري		أخرى		الجملة طن (٠٠٠)
	طن (٠٠٠)	%	طن (٠٠٠)	%	
١٩٨٢	٢٧٤	%٨٨,١٠	٣٧	%١١,٩٠	٣١١
١٩٨٣	٣١٩	%٨٨,٣٧	٤٢	%١١,٦٣	٣٦١
١٩٨٤	٣٣٢	%٨٨,٧٧	٤٢	%١١,٢٣	٣٧٤
١٩٨٥	٣٧١	%٨٩,٦١	٤٣	%١٠,٣٩	٤١٤
١٩٨٦	٣٩٢	%٩٠,٧٤	٤٠	%٩,٢٦	٤٣٢
١٩٨٧	٤١٢	%٩١,٥٦	٣٨	%٨,٤٤	٤٥٠
١٩٨٨	٤١٥	%٩٢,٠٢	٣٦	%٧,٩٨	٤٥١
١٩٨٩	٤٤١	%٩٢,٨٤	٣٤	%٧,١٦	٤٧٥
١٩٩٠	٤٨١	%٩٣,٢٢	٣٥	%٦,٧٨	٥١٦
المتوسط السنوي	٣٨٢	%٩٠,٧٤	٣٩	%٩,٢٦	٤٢١
١٩٩١	٤٨٥	%٩٣,٢٧	٣٥	%٦,٧٣	٥٢٠
١٩٩٢	٥١٢	%٩٣,٤٣	٣٦	%٦,٥٧	٥٤٨
١٩٩٣	٥٥١	%٩٣,٨٧	٣٦	%٦,١٣	٥٨٧
١٩٩٤	٥٩٧	%٩٤,٣١	٣٦	%٥,٦٩	٦٣٣
١٩٩٥	٦٥٨	%٩٤,٢٧	٤٠	%٥,٧٣	٦٩٨
١٩٩٦	٧٠٥	%٩٤,١٣	٤٤	%٥,٨٧	٧٤٩
١٩٩٧	٧٧٠	%٨٧,٢٠	٤٦	%٥,٢١	٨٨٣
١٩٩٨	٨٢٨	%١٠٣,٠٨	٤٥	%٥,٥٤	٨١٣
١٩٩٩	٨٨٧	%٩٤,٦٦	٥٠	%٥,٣٤	٩٣٧
٢٠٠٠	٩٩٠	%٩٥,٢٨	٤٩	%٤,٧٢	١٠٣٩
٢٠٠١	١٠١٨	%٩٥,٤١	٤٩	%٤,٥٩	١٠٦٧
٢٠٠٢	١٠٩٢	%٩٥,٨٧	٤٧	%٤,١٣	١١٣٩
المتوسط السنوي	٥٨٧	%٩٣,٥	٤١	%٦,٥	٦٢٨

المصدر: جمعت وحسبت من:

المملكة العربية السعودية: وزارة الزراعة: الإدارة العامة للدراسات والإحصاء سجلات غير منشورة، ٢٠٠٣

جدول ٨-٩ لاتجاه الزماني العام لمتغيرات الاقتصاد الكلي السعودي

المتغير	١٩٩٠-١٩٨٠		٢٠٠٢-١٩٩١	
	المتوسط السنوي	معدل التغير السنوي	المتوسط السنوي	معدل التغير السنوي
الإتفاق الحقيقي (٢) الخاص للفرد بالريال	١٢,٧٥٣	-٤,٨%	١٠,٥٠٥	١,٧%
استهلاك الفرد من منتجات الألبان بالكيلوجرام	١١٤,٠٠	-٠,٩%	٧٩	١,٧%
الرقم القياسي (١) لنفقات المعيشة	١٠٤.١	٠,٠%	١١١.٢	٠,٦%
الإتفاق الخاص (٢) بالأسعار الثابتة (مليون ريال)	١٥٧,٩٩٥	٠.٠%	١٨٨,٩٧٠	٤,٩%
المنتجات المحلي الحقيقي (٢) الإجمالي بالمليون ريال	٣٦٢,٩١٠	-٤%	٤٧٥,٩٧٠	٥.٠%
سعر لتر معادل حليب مستورد بالريال	٢.٢٥	٠.٠%	٢.٧٧	٢.٥%
السعر لتر الألبان المحلي بالريال	٣.٨٩	٠.٠%	٣.٨٨	٠.٠%
عدد السكان بالآلاف	١٢,٣٨٩	٤.٨%	١٧,٩٨٩	٣.٢%
استهلاك الألبان بالآلاف طن	١,٤٠٨.٦٠	٣.٩%	١,٤٢٢.٤٠	٤.٩%
الواردات (معادل حليب) بالآلاف طن	١,١١٣.٩١	٣.٢%	٩٦٤.٠٩	٠.٠%
الصادرات (معادل حليب) بالآلاف طن	١٣.٤٥	١٨.٤%	٢١٦.٢	٠.٠%
إنتاج الألبان بالآلاف طن	٣٣٣.٥٥	٧.٦%	٧١٥.٦	٧.٢%

(١) أسعار ١٩٨٨ = ١٠٠، (٢) حسب بتخفيض القيمة وفقا للرقم القياسي لنفقات المعيشة ١٩٨٨ = ١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من: جدول ٨-١٠، جدول ٨-١٣

تقدير الاتجاه الزماني العام:

وتم تحليل المتغيرات للسلاسل الزمنية لفترتين هما ١٩٨٠-١٩٩٠، ١٩٩١-٢٠٠٢، لما لوحظ من تغير هيكلي في الاقتصاد السعودي بعد عام ١٩٩٠، نتيجة للتغيرات العالمية خاصة أسعار البترول والتكتلات الاقتصادية وإنشاء منظمة التجارة العالمية، وأثار النزاعات وحروب الخليج. واستخدمت في هذه الحالة الدالة الخطية الآتية لتقدير التغير السنوي:

$$Y_t = a_0 + bt$$

حيث: Y_t - القيمة (الكمية) السنوية المقدرة في السنة t ، t = السنوات بالأرقام في السلسلة الزمنية، a ، b = المعالم المقدرة للدالة، وحسب معدل التغير السنوي كمنسبة مئوية للتغير السنوي المقدر من المتوسط السنوي لقيمة المتغير موضوع الدراسة. وإذا ثبتت معنوية التغير السنوي المقدر اعتدت الدراسة بمعدل التغير السنوي، أما لو لم تثبت المعنوية لإحصائية علي معنوي معنوية ٥% فأقل، اعتبر معدل التغير يزول للصفر. أما لو كانت الفترة المقدر الاتجاه الزماني نعم خلالها قصيرة، استخدمت الدالة الآتية:

$$Y_t = Y_0 e^{rt}$$

حيث Y_t = معدل التغير السنوي، t = عدد السنوات، Y_0 = قيمة المتغير في السنة Y_0 ، r = قيمة المتغير في السنة ٥، r = استخدمت نفس الدالة لحساب معدل نمو السكان

جدول ٨-١٠ متغيرات الاقتصاد الكلي السعودي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالمليون ريال	الإنتاج المحلي الخاص بالمليون ريال	السكان بالمليون نسمة	المتوسط السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد بالريال	المتوسط السنوي للإنفاق الاستهلاكي الخاص للفرد بالريال	متوسط سعر		النتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الاستهلاك الخاص بالأسعار الثابتة	سعر صرف الدولار - حليب محلي
						النتج المحلي الإجمالي	الاستهلاك الخاص			
١٩٨٠	٥٠٨,٤٢٤	١٣٧,٠٨٩	٩,٦٥	٥٢,٦٨٦	١٤,٢٠٦	٢,٥١	١٠٤,٨	٤٨٥,١٣٧	١٣٠,٨١٠	٢,٣٩
١٩٨١	٥٢٢,٩٠٣	١٦٥,٦٠٥	١٠,١٧	٥١,٤١٦	١٦,٢٨٤	٢,٤٩	١٠٧,٧	٤٨٥,٥١٨	١٥٣,٧٦٥	٢,٣٦
١٩٨٢	٤٣٣,٣٩٠	١٩٠,٩٥٢	١٠,٧٨	٤٠,٢٠٣	١٧,٧١٤	٢,٥٥	١٠٨,٨	٣٩٨,٣٣٦	١٧٥,٥٠٧	٢,٣٥
١٩٨٣	٣٩٢,٤٦٤	٢٠١,٢٤٥	١١,٤٦	٣٤,٢٤٦	١٧,٥٦١	٢,٤٥	١٠٩,٠	٣٦٠,٠٥٩	١٨٤,٦٢٨	٢,٢٥
١٩٨٤	٣٧٢,٤٢١	٢٠١,٢٢٦	١٢,١٧	٣٠,٥٩٥	١٦,٥٣٥	٢,٠٨	١٠٧,٣	٣٤٧,٠٠٩	١٨٧,٥٣٦	١,٩٤
١٩٨٥	٣٢٧,٥٢٩	٢٠٠,٢٦٤	١٢,٨٠	٢٥,٥٨٨	١٥,٦٤٦	٥,٠٣	١,٨٧	٣١٤,٩٣٢	١٩٢,٥٦٢	١,٨١
١٩٨٦	٢٨٩,٦٦٧	١٥٨,٥٩٣	١٣,٤١	٢١,٦٠١	١١,٨٢٦	٣,٧٥	١,٩٥	٢٨٧,٦٥٣	١٥٧,٤٩١	١,٩٥
١٩٨٧	٢٩٢,٨٣٥	١٤٠,١٤٨	١٤,٠٠	٢٠,٩١٧	١٠,٠١١	٣,٦٥	١,٩٨	٢٩٥,٤٩٤	١٤٦,٤٢١	٢,٠٠
١٩٨٨	٣٠٥,٠٨٣	١٣٥,٥٣٩	١٤,٥٥	٢٠,٩٦٨	٩,٣١٥	٣,٥٧	٢,١٠	٣٠٥,٠٨٣	١٣٥,٥٣٩	٢,١٠
١٩٨٩	٣٢٩,٥٢٠	١٣٩,٣٩٨	١٥,١٢	٢١,٧٩٤	٩,٢١٩	٣,٧٣	٢,٣٤	٣٢٦,٢٥٧	١٣٨,٠١٨	٢,٣١
١٩٩٠	٣٩٨,٥١٧	١٤٥,٠٣٣	١٥,٧١	٢٥,٣٦٧	٩,٢٣٢	٣,٦٣	٢,٤٣	٣٨٦,٥٣٤	١٤٠,٦٧٢	2.36
المتوسط	٣٧٩,٣٣٤	١٦٥,٠٠٨	١٣	٣١,٣٩٨	١٣,٤١٣	٣,٨٩	٢,٢٥	٣٦٢,٩١٠	١٥٧,٩٩٥	2.16
١٩٩١	٤٣٧,١٥٥	١٥٥,٨٧٥	١٦,١٨	٢٧,٠١٨	٩,٦٣٤	٣,٧٧	٢,٦٢	٤٠٥,٥٢٤	١٤٤,٥٩٦	2.42
١٩٩٢	٤٥٢,٧٨٤	١٦٨,٧٥١	١٦,٧٣	٢٧,٠٦٤	١٠,٠٨٧	٣,٧٧	٢,٧٣	٤٢١,٥٨٧	١٥٧,١٢٤	2.53
١٩٩٣	٤٣٦,٦٠٩	١٨٣,٩١٩	١٧,٥١	٢٤,٩٣٥	١٠,٥٠٤	٣,٧٧	٢,٥٥	٤٠٣,١٤٨	١٦٩,٨٢٤	2.33
١٩٩٤	٤٣٣,٤٨٧	١٩٣,٩٠٩	١٨,٢٣	٢٣,٧٧٩	١٠,٦٣٧	٣,٧٤	٢,٤٨	٣٩٧,٦٩٤	١٧٧,٨٩٨	2.26
١٩٩٥	٤٦٩,٧٤٤	١٨٥,٨٣٢	١٨,٨٠	٢٤,٩٨٦	٩,٨٨٥	٤,٠١	٢,٩٥	٤١٠,٢٥٧	١٦٢,٢٩٩	2.56
١٩٩٦	٥٩٠,٧٤٨	١٩٣,٥٢٢	١٩,٣٤	٣٠,٥٤٥	١٠,٠٠٦	٣,٠٧	٤,١٥	٥١١,٤٧٠	١٦٧,٥٥٢	2.63
١٩٩٧	٦١٧,٩٠٢	٢٥٩,٤٨٦	٢٠,٠٠	٣٠,٨٩٥	١٢,٩٧٤	٢,٨١	٤,١٨	٥٣٧,٣٠٦	٢٢٥,٦٤٠	2.41
١٩٩٨	٥٤٦,٦٤٨	٢٦١,٤٢٨	٢٠,٦٦	٢٦,٤٥٩	١٢,٦٥٤	٤,٢٢	٣,٢٨	٤٧٦,١٧٤	٢٢٧,٧٢٥	2.82
١٩٩٩	٦٠٣,٥٨٩	٢٥١,٤١٨	٢١,٣٣	٢٨,٢٩٨	١١,٧٨٧	٤,٢٢	٢,٨٧	٥٣٢,٧٣٥	٢٢١,٩٠٥	2.50
٢٠٠٠	٧٠٦,٦٥٧	٢٥٢,٢١٧	٢٢,٠١	٣٢,١٠٦	١١,٤٥٩	٣,٨٦	٣,١٣	٦٢٧,٥٨٢	٢٢٣,٩٩٤	٢,٧٥
٢٠٠١	٦٩٨,٤٠٣	٢٥٨,١٢٦	٢٢,٦٩	٣٠,٧٨٠	١١,٣٧٦	٣,٨٥	٣,١٥	٦٢٥,٢٤٩	٢٢١,٠٨٩	٢,٧٩
٢٠٠٢	٧٠٥,٨٥٤	٢٦٠,٨٩٨	٢٣,٣٧	٣٠,٢٠٣	١١,١٦٤			٦٣١,٣٥٤	٢٢٣,٣٦١	٣,٥١
المتوسط	٥٥٨,٢٩٨	٢١٨,٧٨٢	١٩,٧٤	٢٨,٠٨٩	١١,٠١٤	٣,٩٦	٢,٨٨	٤٩٨,٣٤٠	١٩٥,٢٥٠	٢,٥٥

المصدر: جمعت وحسبت من: المملكة العربية السعودية: وزارة التخطيط مصلحة الإحصاءات العامة

المملكة العربية السعودية: صندوق النقد السعودي العربي: التقرير السنوي، أعداد متفرقة

جدول ٨-١١ تطور التجارة الخارجية للحليب ومنتجاته (١٩٨٠-٢٠٠٢)

السنة	الواردات		الصادرات		العجز	نسبة تغطية الصادرات للواردات (%)
	مليون دولار	ألف طن	مليون دولار	ألف طن		
١٩٨٠	٣٥٨	٩٠١	٢,٤	٤	٣٥٦-	٨٩٧-
١٩٨١	٣٣١	٨٧٩	٢,٨	٧	٣٢٨-	٨٧٢-
١٩٨٢	٣٧٧	٩٨٩	٣,٢	٦	٣٧٤-	٩٨٣-
١٩٨٣	٣٩٦	١,٠٦٢	١,٦	٣	٣٩٤-	١,٠٥٩-
١٩٨٤	٣٩٠	١,٢٨٥	٢,٤	٧	٣٨٨-	١,٢٧٨-
١٩٨٥	٣٠٦	١,٠٦٣	٢,٢	٦	٣٠٣-	١,٠٥٧-
١٩٨٦	٣٣١	١,١٦٠	٨,٧	٢٥	٣٢٢-	١,١٣٥-
١٩٨٧	٣٥١	١,٢١٥	٧,١	١٩	٣٤٤-	١,١٩٦-
١٩٨٨	٤١١	١,٣٩٧	١٢,٥	٢٢	٣٩٩-	١,٣٧٥-
١٩٨٩	٤١٢	١,١٦١	٢٢,٣	٢٢	٣٨٩-	١,١٣٩-
١٩٩٠	٤٦٤	١,٢٤١	٢٧	٢٧	٤٣٧-	١,٢١٤-
المتوسط	٣٧٥	١,١١٤	٨,٤	١٣	٣٦٧-	١١٠٠-
١٩٩١	٥٠٤	١,٢٠٥	٥٨,٧	٩٤	٤٤٥-	١,١١١-
١٩٩٢	٢٤١	٥٢٠	٥٤,٩	٧٣	١٨٦-	٤٤٧-
١٩٩٣	١٧٤	٤٢٦	٥٣,٣	٦٩	١٢١-	٣٥٧-
١٩٩٤	١٧١	٤٢٦	٦١,٤	٦٠	١١٠-	٣٦٦-
١٩٩٥	٤٠٦	٨٨٢	٧٥,٧	١٢٧	٣٣٠-	٧٥٥-
١٩٩٦	٦٠٢	١,٣٦٢	٨٥	١١٥	٥١٧-	١,٢٤٧-
١٩٩٧	٤٣٩	١,٠١٧	١٠٠,٩	١٤٦	٣٣٨-	٨٧١-
١٩٩٨	٤٥١	٩٤٧	١١٣,٢	١٥٨	٣٣٨-	٧٨٩-
١٩٩٩	٥٠٧	١,٣٧٦	٨٥,١	٨٣	٤٢٢-	١,٢٩٣-
٢٠٠٠	٥٨٠	١,٢٩٦	١٢٩,٣	٣٢٦	٤٥٠-	٩٧٠-
٢٠٠١	٥٤٦	١,١٧٨	١٣٥,٥	٢٢٩	٤١١-	٩٤٩-
٢٠٠٢	٥٧٠	١,٦٨٠	١٦٢,٩	٢٤١	٤٠٧-	١,٤٣٩-
المتوسط	٤٣٣	١,٠٢٦	٩٣	١٤٣	٣٤٠-	٨٨٢,٨٥-

المصدر: جمعت وحسبت من:

FAO.Org Site at Internet: Statistical Data Base of Agricultural Commodity Trade Of Saudi Arabia

جدول ٨-١٢ تطور أهمية إنتاج حليب البقر والتجارة الخارجية في تعرض من تكبير في السعودية

السنة	العرض المحلي بالآلاف طن	% للواردات	% للصادرات	% لإنتاج حليب البقر	% حصة إنتاج الحضن
١٩٨٠	١,١٦٠	%٧٧,٧	%٠,٣	%٢٢,٧	%٢٠,٤
١٩٨١	١,١٢٨	%٧٧,٩	%٠,٦	%٢٢,٧	%٢٠,٤
١٩٨٢	١,٢٩٤	%٧٦,٤	%٠,٥	%٢٤,٠	%٢١,٦
١٩٨٣	١,٤٢٠	%٧٤,٨	%٠,٢	%٢٥,٤	%٢٢,٩
١٩٨٤	١,٦٥٢	%٧٧,٨	%٠,٤	%٢٢,٦	%٢٠,٤
١٩٨٥	١,٤٧١	%٧٢,٣	%٠,٤	%٢٨,١	%٢٥,٣
١٩٨٦	١,٥٦٧	%٧٤,٠	%١,٦	%٢٧,٦	%٢٤,٨
١٩٨٧	١,٦٤٦	%٧٣,٨	%١,٢	%٢٧,٣	%٢٤,٦
١٩٨٨	١,٧٢٧	%٧٥,١	%١,٣	%٢٦,٢	%٢٣,٦
١٩٨٩	١,٦١٥	%٧١,٩	%١,٤	%٢٩,٤	%٢٦,٥
١٩٩٠	١,٧٣٠	%٧١,٧	%١,٦	%٢٩,٨	%٢٦,٨
المتوسط	١,٤٩٢	%٧٤,٧	%٠,٩	%٢٦,٢	%٢٣,٦
١٩٩١	١,٦٠٣	%٧٥,٢	%٠,٩	%٣٢,٤	%٢٩,٢
١٩٩٢	١,٠١٤	%٥١,٣	%٧,٢	%٥٤,٠	%٤٨,٦
١٩٩٣	٩٥٤	%٤٤,٧	%٧,٢	%٦١,٥	%٥٥,٤
١٩٩٤	٩٩٩	%٤٢,٦	%٦,٠	%٦٣,٤	%٥٧,٠
١٩٩٥	١,٤٥٣	%٦٠,٧	%٨,٧	%٤٨,٠	%٤٣,٢
١٩٩٦	١,٩٩٦	%٦٨,٢	%٥,٨	%٣٧,٥	%٣٣,٨
١٩٩٧	١,٦٨٨	%٦٠,٢	%٨,٦	%٤٨,٣	%٤٣,٥
١٩٩٨	١,٦٧٣	%٥٦,١	%٩,٣	%٥٣,١	%٤٧,٨
١٩٩٩	٢,٢٣٠	%١٠٣,٦	%٧٤,٩	%٧١,٤	%٦٤,٢
٢٠٠٠	٢,٠١٠	%٦٤,٥	%١٦,٢	%٥١,٧	%٤٦,٥
٢٠٠١	٢,٠١٦	%٥٨,٤	%١١,٤	%٥٢,٩	%٤٧,٦
٢٠٠٢	٢,٥٧٨	%٦٥,٢	%٩,٣	%٤٤,٢	%٣٩,٨
المتوسط	١,٦٨٥	%٦٧,٤	%١٤,٤	%٥٢,٨	%٤٧,٥

المصدر: جمعت وحسبت من:

جدول ٨-١٣ استهلاك الألبان ومنتجاته في الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٢)

السنة	الإنتاج	الواردات	التغير في المخزون	الصادرات	الإجمالي	التجهيز الفاقد	الرضاءة	غذاء الإنسان	الاستهلاك السنوي للفرد من الواردات (كيلوجرام)	الاستهلاك السنوي للفرد من الإنتاج المحلي (كيلوجرام)	معدل الاكتفاء الذاتي % (الإنتاج/الاستهلاك)
١٩٨٠	٢٦٣	٩٠١	٠	٤	١٠١٦٠	٠	١٥	١٤	١١٧,٨	٢٦,٧	٢٢,٧%
١٩٨١	٢٥٦	٨٧٩	٠	٧	١٠١٢٨	٠	١٤	١١	١٠٩,٢	٢٤,٨	٢٢,٧%
١٩٨٢	٣١١	٩٨٩	٠	٦	١٠٢٩٤	٠	١٤	١٠	١١٩,٨	٢٨,٨	٢٤,٠%
١٩٨٣	٣٦١	١٠٠٦٢	٠	٣	١٠٤٢٠	٠	١٤	٧	١٢٥,٩	٣٢,٠	٢٥,٤%
١٩٨٤	٣٧٤	١٠٢٨٥	٠	٧	١٠٦٥٢	٠	١٥	٧	١٣٩,٩	٣١,٧	٢٢,٦%
١٩٨٥	٤١٤	١٠٠٦٣	٠	٦	١٠٤٧١	٠	١٦	٤	١١٨,٦	٣٣,٤	٢٨,١%
١٩٨٦	٤٣٢	١٠١٦٠	٠	٢٥	١٠٥٦٧	١	١٨	٧	١١٩,٧	٣٣,٠	٢٧,٦%
١٩٨٧	٤٥٠	١٠٢١٥	٠	١٩	١٠٦٤٦	٠	٢٠	٨	١١٩,٣	٣٢,٦	٢٧,٣%
١٩٨٨	٤٥٢	١٠٢٩٧	٠	٢٢	١٠٧٢٧	٠	٢٠	٢	١١٩,٧	٣١,٣	٢٦,٢%
١٩٨٩	٤٧٥	١٠١٦١	١	٢٢	١٠٦١٥	٠	٢٢	١٠	١٠٦,٤	٣١,٣	٢٩,٤%
١٩٩٠	٥١٦	١٠٢٤١	٠	٢٧	١٠٧٣٠	٠	٢٣	٨	١١٠,٣	٣٢,٩	٢٩,٨%
المتوسط السنوي	٣٩١	١٠١١٤	٠	١٣	١٠٤٩٢	٠	١٧	٨	١١٨,٨	٣١,١	٢٦,٢%
١٩٩١	٥٢٠	١٠٢٠٥	٢٨-	٩٤	١٠٦٠٣	٠	٢٥	١٢	٩٩,١	٢٤,٦	٢٢,٤%
١٩٩٢	٥٤٨	٥٢٠	١٩	٧٣	١٠٠١٤	١	٢٧	٨	٦٠,٧	٢٩,٦	٥٤,٠%
١٩٩٣	٥٨٧	٤٢٦	١٠	٦٩	٩٥٤	١	٣٠	٤	٥٧,٠	٣١,٦	٦١,٥%
١٩٩٤	٦٣٣	٤٢٦	٠	٦٠	٩٩٩	٢	٢٣	٤	٥٧,٥	٣٣,٠	٦٣,٤%
١٩٩٥	٦٩٨	٨٨٢	٠	١٢٧	١٠٤٥٣	١	٣٥	٣	٨٢,٧	٥٠,٢	٤٨,٠%
١٩٩٦	٧٤٩	١٠٣٦٢	٠	١١٥	١٠٩٩٦	١	٣٦	٣	١١١,٠	٣٥,٣	٣٧,٥%
١٩٩٧	٨١٦	١٠٠١٧	١	١٤٦	١٠٦٨٨	١	٣٩	٢	٩٠,٣	٣٥,٩	٤٨,٣%
١٩٩٨	٨٨٣	٩٤٧	١	١٥٨	١٠٦٧٣	٢	٤٣	٢	٨٨,٤	٤٦,٦	٥٢,٨%
١٩٩٩	٩٣٧	١٠٣٧٦	٠	٨٣	٢٠٢٣٠	٣	٤٤	٢	٦٤,٤	٧٠,١	٧١,٤%
٢٠٠٠	١٠٠٣٩	١٠٢٩٦	١	٣٢٦	٢٠٠١٠	١	٥٠	٤	٩٦,١	٦٢,٠	٥١,٧%
٢٠٠١	١٠٠٦٧	١٠١٧٨	٠	٢٢٩	٢٠٠١٦	١	٥١	٤	٩٣,٢	٣٨,٧	٥٢,٩%
٢٠٠٢	١٠١٣٩	١٠٦٨٠	٠	٢٤١	٢٠٥٧٨	٠	٠	٠	١١٨,٨	٤١,٤	٤٤,٢%
المتوسط السنوي	٨٠١	١٠٠٢٦	٠	١٤٣	١٠٦٨٥	١	٣٤	٤	٨١,٦	٢٦,٦	٥٢,٨%

المصدر: جمعت وحسبت من:

FAO.Org Site at Internet: FAO Statistical Data Base: Food Balance Sheet of Saudi Arabia

جدول ٨-١٤ الميزان التجاري للأغلاف (تصدير - واردات) ٢٠٠١-٢٠٠٠

المدة	صافي الميزان التجاري شاملًا حبوب العلف	صافي الميزان التجاري بدون حبوب العلف	متوسط قيمة تصن من الواردات (١)	متوسط قيمة تصن من تصدّرات S (٢)	شروط لتجارة (٣) (٤)
١٩٨٠	٤٧٣.٢٦٦-	٧٥.٣٦٨-		٣٠١	%٨٩,٥
١٩٨١	٥٣٤.٢٢٣-	١٠٢.٠٧٩-	٣٣٧	١٣١	%٣٥,٨
١٩٨٢	٩٧٢.٩١٤-	١٠٠.٣٩٨-	٣٦٦	٩٧	%٣٣,٩
١٩٨٣	٩٠٤.٩٤٦-	١٥٩.٣٣٢-	٢٨٧	١٣٦	%٥٠,٧
١٩٨٤	٩٦٣.٠٤٥-	١٦٦.٢١٨-	٢٦٩	١٨٤	%٨٠,٤
١٩٨٥	٨٢٨.٨٩٣-	٩١.٢٠٤-	٢٢٨	١٥٣	%٩٠,٨
١٩٨٦	٧١٣.٣٣٥-	٦٨.٨٥٣-	١٦٩	١٣٢	%١٠٤,١
١٩٨٧	٦٤٩.٦٧٩-	٧٤.٥٦٨-	١٢٧	١٣٤	%١١٣,٥
١٩٨٨	٦٣١.٧٥١-	١٢٧.٩٥٦-	١١٨	١٤٨	%٩١,٤
١٩٨٩	٧٣٧.٨٥٧-	١١٢.٥٨٤-	١٦٢	١٥٣	%٨٦,١
١٩٩٠	٥٠٤.٣٣٨-	٩٥.٦٩٩-	١٧٨	١٢٠	%٦٨,٨
المتوسط السنوي	٧١٩.٤٧٧-	٧١.٥٥٣-	١٧٥	١٣٧	%٧٠,٦
١٩٩١	٥٥٦.٩٧٩-	١١٠.٩٦٢-	١٩٣	١٦٠	%٨٩,٣
١٩٩٢	٧٧٥.٩١٦-	١٢٨.١٢٥-	١٧٩	١٦٥	%٧٨,٩
١٩٩٣	٨١٢.٠٤٩-	٧٤.٧٠١-	٢٠٩	١٥٢	%١٠٦,٣
١٩٩٤	١.٠٦٠.٢٨٤-	١١٣.٨٢٠-	١٤٣	١٤٨	%٨٠,٧
١٩٩٥	١.٣٨٩.٥٤٠-	٩٧.٢٨٠-	١٨٣	١٥١	%٦٨,٤
١٩٩٦	١.٣٢٠.٢٦١-	١٥٥.٢٥٢-	٢٢١	١٦٣	%٧٧,١
١٩٩٧	١.٣٣٩.٢٩٢-	١٦٣.٠٦٤-	٢١٢	١٤٥	%٦٩,٤
١٩٩٨	٧٢٦.٥٤١-	١٧١.٤٧٩-	٢٠٩	١٦١	%٩٨,٨
١٩٩٩	١.١٣٨.١٣٦-	١١٤.٤٢٩-	١٦٣	١٥٣	%٨١,٣
٢٠٠٠	١.٢٩٩.٩٤١-	١٢٤.١٦٣-	١٨٩	١٩٧	%١٠٤,٢
٢٠٠١	٨٣٤.٢٧٣-	١٠٠.١٥٩-	١٨٩	١٤٥	%٧٩,٣
المتوسط السنوي	١.٠٢٣.٠١٩-	١٢٣.٢٠٥-	١٨٣	١٥٦	%٨٢,٠

معدت وحسبت من: جدول ٨-١٥

جدول ٨-١٥ تطور التجارة الخارجية للأعلاف

الحبوب المستوردة للأعلاف		جملة الأعلاف الخشنة (٢)				جملة الأعلاف المركزة (١)				السنه
		الصادرات		الواردات		الصادرات		الواردات		
مليون \$	طن (٠٠٠)	مليون \$	طن (٠٠٠)	مليون \$	طن (٠٠٠)	مليون \$	طن (٠٠٠)	مليون \$	طن (٠٠٠)	
٣٩٨	١٠٢٢٨	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٤	٠,١٤	٧٥	١٧٨	١٩٨٠
٤٣٢	١٠٢٥١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠	٠,٩٥	٧,٢٧	١٠٣	٢١٢	١٩٨١
٨٧٣	٢٠١٧٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠	١,٥٦	١٦,٠٢	١٠٢	٢٣١	١٩٨٢
٧٤٦	٢٠٩٨٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠	٠,٧٨	٥,٧٥	١٦٠	٣٨٦	١٩٨٣
٧٩٧	٢٠٧٦٦	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠	٠,٣٧	١,٩٩	١٦٧	٤٥٤	١٩٨٤
٧٣٨	٤٠٦٣٦	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠	٦,٠٣	٣٩,٤٠	٩٧	٣١٣	١٩٨٥
٦٤٤	٥٠٤٨٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠	١٣,١٦	٩٩,٤٦	٨٢	٢٣٤	١٩٨٦
٥٧٥	٥٠٣٥٣	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠	١٣,٠٨	٩٧,٧٣	٨٨	٢٦٩	١٩٨٧
٥٠٤	٢٠٥٨٩	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠	١١,٥١	٧٧,٨١	١٣٩	٣٨٩	١٩٨٨
٦٢٥	٢٠٨٩٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠	١٤,٠٨	٩١,٧٩	١٢٧	٣٢٦	١٩٨٩
٤٠٩	٢٠٦٥٩	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠	١٣,١٦	١٠٩,٥٣	١٠٩	٣٠٦	١٩٩٠
٦١٣	٢٠٤٥٥	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠	٦,٧٩	٤٩,٧٢	١١٤	٣٠٠	المتوسط السنوي
٤٤٦	٢٠٨٢٨	١,٨٢	٦,٩٨	٠,٠٠	٠	٢١,٨٩	١٤٠,٩٠	١٣٥	٤٠٧	١٩٩١
٦٤٨	٢٠٣٣٢	٤,٥٦	٢١,١٨	٠,٠٠	٠	٢٤,٦٢	١٥٥,٩٢	١٥٧	٥٢٢	١٩٩٢
٧٣٧	٥٠٥٩٤	٥,٤٧	٢٥,٥٦	٠,١٤	١	٣٣,٦٣	٢٣١,٦٨	١١٤	٣٥٩	١٩٩٣
٩٤٦	٥٠٤٩١	٩,٣٠	٤٩,٨٧	٠,١٩	١	٣٣,٦٢	٢٤٠,٨٢	١٥٧	٥٣٥	١٩٩٤
١٠٢٩٢	٦٠٠٢٣	١٢,٨٠	٦٥,٨٩	٠,٠٦	٠	٣٤,٢٢	٢٤٤,٧١	١٤٤	٤٦٩	١٩٩٥
١٠١٦٥	٥٠٩٢٢	١٦,٦٧	٩٥,٠٩	٠,١٩	١	٤١,٢٠	٢٥٩,٨٧	٢١٣	٥٩١	١٩٩٦
١٠١٧٦	٦٠٠٦٤	٢١,٢٦	١١١,٥٩	٠,٠٠	٠	٣٨,٤٥	٢٩٩,٦٥	٢٢٣	٦٢٧	١٩٩٧
٥٥٥	٤٠١٣٨	٢١,٠٨	١٢٣,٧٧	٠,٠١	٠	٢٥,٥٩	١٦٥,٦١	٢١٨	٦٠١	١٩٩٨
١٠٠٢٤	٥٠٧٨٠	٢١,٠٨	١٢٣,٧٧	٠,٠١	٠	٥٢,٢٤	٣٥٤,٣٣	١٨٨	٦٤٢	١٩٩٩
١٠١٧٦	٦٠٤٤٥	٢٦,٦٧	١٣٩,٦١	١,٦٥	١٢	١,٤٦	٣,٣١	١٥١	٥٧١	٢٠٠٠
٧٣٤	٤٠٢٧٨	٠,٠٩	٠,٦١	٠,٠٢	٠	١٨,٠٤	١٢٤,٤٢	١١٨	٣٨٣	٢٠٠٠
٩٠٠	٥٠٠٨١	١٢,٨٠	٦٩,٤٥	٠,٢٠	١	٢٩,٥٤	٢٠١,٩٣	١٦٥	٥١٩	المتوسط السنوي

(١) لا تشمل الحبوب المستخدمة كأعلاف، (٢) تشمل الدريس والأبقان ومكعبات الدريس المضغوطة
صحت وصيبت من:

FAO statistical data base of agriculture at fao.org site of internet

جدول ٨-٦ تطور هيكل نظم إنتاج الألبان من البقر

السنة	جملة الأبقار		النظام المتخصص				النظام التقليدي			
	عدد الأبقار بالآلاف	إنتاجية البقرة (لتر)	عدد الأبقار بالآلاف	إنتاجية البقرة (لتر)	% في الجملة	عدد الأبقار بالآلاف	إنتاجية البقرة (لتر)	% في الجملة	عدد الأبقار بالآلاف	إنتاجية البقرة (لتر)
١٩٨٢	٢٧٤	١٥٩٣	١٧٢	٢٢٧٦	%٢٢,٢٦	١٨	٢٣٧٦	%٧٧,٧٤	١٥٤	١٣٤٣
١٩٨٣	٣١٩	١٤٤٣	٢٢١	٢٨١٨	%٢٦,٠٢	٢٢	٢٨١٨	%٧٣,٩٨	١٩٩	١١٨٦
١٩٨٤	٣٣٢	١٧٥٧	١٨٩	٢٨٩٢	%٢٩,٢٢	٢٥	٢٨٩٢	%٧٠,٧٨	١٦٤	١٤٣٣
١٩٨٥	٣٧١	١٨٥٥	٢٠٠	٤١٩٠	%٣٣,٦٩	٣٠	٤١٩٠	%٦٦,٣١	١٧٠	١٤٤٧
١٩٨٦	٣٩٢	٢٠٢١	١٩٤	٤٥١٨	%٤٢,٣٥	٢٧	٤٥١٨	%٥٧,٦٥	١٥٧	١٤٣٩
١٩٨٧	٤١٢	٢٣٠٢	١٧٩	٥٢٧٢	%٤٨,٠٦	٢٨	٥٢٧٢	%٥١,٩٤	١٤٢	١٥٠٧
١٩٨٨	٤١٥	٢٣١٨	١٧٩	٥١٧٢	%٥٠,١٢	٤٠	٥١٧٢	%٤٩,٨٨	١٣٩	١٤٨٩
١٩٨٩	٤٤١	٢٣٢١	١٩٠	٥٧٠٩	%٥٥,٧٨	٤٣	٥٧٠٩	%٤٤,٢٢	١٤٦	١٣٣٦
١٩٩٠	٤٨١	٢٥٥٩	١٨٨	٦٤٢٧	%٥٨,٨٤	٤٤	٦٤٢٧	%٤١,١٦	١٤٤	١٣٧٥
١٩٩١	٤٨٥	٢٥٦٦	١٨٩	٦٤٥٠	%٥٨,٥٦	٣٣	٦٤٥٠	%٤١,٤٤	١٤٥	١٣٨٦
١٩٩٢	٥١٢	٢٦٥٣	١٩٣	٦٥٠٩	%٦٠,٥٥	٤٤	٦٥٠٩	%٣٩,٤٥	١٤٦	١٣٨٤
١٩٩٣	٥٥١	٢٨٢٦	١٩٥	٧٢٣٣	%٦٣,٣٤	٤٨	٧٢٣٣	%٣٦,٦٦	١٤٦	١٣٨٤
١٩٩٤	٥٩٧	٢٩٧٠	٢٠١	٧٣٦٦	%٦٦,٣٣	٤٨	٧٣٦٦	%٣٣,٦٧	١٤٧	١٣٦٧
١٩٩٥	٦٥٨	٣١٧٩	٢٠٧	٧٤٦٣	%٦٥,٠٥	٥٤	٧٤٦٣	%٣٤,٩٥	١٤٩	١٥٤٤
١٩٩٦	٧٠٥	٣٣٧٣	٢٠٩	٧٦٩٠	%٦٤,٢٦	٥٧	٧٦٩٠	%٣٥,٧٤	١٥٠	١٦٨٠
١٩٩٧	٧٧٠	٣٥١٦	٢١٩	٧٨٢٢	%٦٦,٣٦	٥٩	٧٨٢٢	%٣٣,٦٤	١٥٣	١٦٩٣
١٩٩٨	٨٣٨	٣٩٧٢	٢١١	٧٨٢٢	%٦٩,٣٣	٦٥	٧٨٢٢	%٣٠,٦٧	١٣٧	١٨٧٦
١٩٩٩	٨٨٧	٤٢٤٤	٢٠٩	٧٨٢٢	%٦٧,٧٦	٧٣	٧٨٢٢	%٣٢,٢٤	١٣١	٢١٨٣
٢٠٠٠	٩٩٠	٤٥٠٠	٢٢٠	٧٨٢٢	%٧١,٧٢	٧٨	٧٨٢٢	%٢٨,٢٨	١٣٥	٢٠٧٤
٢٠٠١	١٠١٨	٤٥٤٥	٢٢٤	٧٨٢٢	%٧٢,٥٠	٨٤	٧٨٢٢	%٢٧,٥٠	١٤٠	٢٠٠٠
٢٠٠٢	١٠٩٢	٤٩٨٦	٢١٩	٧٨٢٢	%٧٥,٦٤	٨٧	٧٨٢٢	%٢٤,٣٦	١٣٢	٢٠١٥

المصدر: جمعت وحسبت من: المملكة العربية السعودية، وزارة الزراعة: قطاع تنمية والبحوث الزراعية، الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية وإحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٣

جدول ٨-١٧ تقدير الاتجاه الزمني العام لإنتاج الألبان من النظامين المتخصص والتقليدي

المتغير	النظام المتخصص		النظام التقليدي	
	عدد الأبقار بالرأس	إنتاجية الرأس باللتر	عدد الأبقار بالرأس	إنتاجية الرأس باللتر
قطاع الدالة	١٧٨٠٠,٤٧	٣٢٧٦,١٣	١٦٥٧٢٧,٢٨	١٤٣٧,٩٨
الخطأ المعياري	١٦٣٧,٢٨	٦٥٨,٦٥	٥٢٦٦,٥٠	٨٩,٧٣
قيمة ت المحسوبة	١٠,٨٧	٤,٩٧	٣١,٤٧	١٦,٠٣
التقدير	٣٣٧٠,٥٠	٣٤٢,٧٢	١٧٠٧,٩٨-	٤٠,٦٢
الخطأ المعياري	١٤٠,٠٥	٥٦,٣٤	٤٩٩,٨٧	٨,٥٢
قيمة ت المحسوبة	٢٤,٠٧	٦,٠٨	٣,٤٢-	٤,٧٧
المتوسط السنوي	٥١,٥٠٥	٦,٧٠٣	١٥٠,٣٥٥	١٠,٨٠٤
معدل النمو %	%٦,٥	%٥,١	%١,١-	%٢,٣
قيمة ف	٥٧٩,١٧	٣٧,٠٠	١١,٦٧	٢٢,٧٤
معامل التحديد المعدل	٠,٩٦٦٦	٠,٦٤٢٩	٠,٣٧٢٣	٠,٥٤٧١

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول ٨-١٦

جدول ٨-١٨ تطور عدد وحجم وإنتاجية مشروعات الألبان المتخصصة

المنة	عدد المشروعات	عدد الأبقار	جملة إنتاج الألبان (طن حليب)	متوسط عدد الأبقار بالمشروع	متوسط إنتاج المشروع (طن حليب)	إنتاجية البقرة (لتر حليب)
١٩٨٢	٢٢	١٨	٦٠٩٠٨	٨٢٠	٢٧٦٩	٣٠٣٧٦
١٩٨٣	٢٩	٢٢	٨٢٩٨٥	٧٤٩	٢٨٦٢	٣٠٨١٨
١٩٨٤	٣٣	٢٥	٩٧٢٤٢	٧٥٧	٢٩٤٧	٣٠٨٩٢
١٩٨٥	٣٨	٣٠	١٢٤٦٧٠	٧٨٣	٣٢٨١	٤٠١٩٠
١٩٨٦	٣٨	٣٧	١٦٥٧٠٤	٩٦٥	٤٣٦١	٤٠٥١٨
١٩٨٧	٣٩	٣٨	١٩٧٨٢٦	٩٦٢	٥٠٧٢	٥٠٢٧٢
١٩٨٨	٣٩	٤٠	٢٠٨٢١٢	١٠٣٢	٥٣٣٩	٥٠١٧٢
١٩٨٩	٤٠	٤٣	٢٤٦٣٥٢	١٠٧٩	٦١٥٩	٥٠٧٠٩
١٩٩٠	٤٠	٤٤	٢٨٢٨٥٨	١١٠٠	٧٠٧١	٦٠٤٢٧
المتوسط السنوي	٣٥	٣٣	١٦٢٩٧٣	٩١٦	٤٤٢٩	٤٠٧٠٨
١٩٩١	٣٧	٤٤	٢٨٣٩٥٠	١١٩٠	٧٦٧٤	٦٠٤٥٠
١٩٩٢	٣٦	٤٨	٣١٠٠٥٧	١٣٢٣	٨٦١٣	٦٠٥٠٩
١٩٩٣	٣٥	٤٨	٣٤٩٠٤٥	١٣٧٩	٩٩٧٣	٧٠٢٣٣
١٩٩٤	٣٦	٥٤	٣٩٥٧٧٣	١٤٩٣	١٠٩٩٤	٧٠٣٦٦
١٩٩٥	٣٦	٥٧	٤٢٨١٠٣	١٥٩٤	١١٨٩٢	٧٠٤٦٣
١٩٩٦	٣٢	٥٩	٤٥٣٢٥٦	١٤٣٢	١٤١٦٤	٧٠٦٩٠
١٩٩٧	٣٣	٦٥	٥١٠٥٠٣	١٩٧٨	١٥٤٧٠	٧٠٨٢٢
١٩٩٨	٣٥	٧٣	٥١٠٥٠٣	٢٠٩٦	١٤٥٨٦	٦٠٩٥٩
١٩٩٩	٣٤	٧٨	٥٨١١٨٢	٢٢٩٤	١٧٠٩٤	٧٠٤٥٢
٢٠٠٠	٣٤	٨٤	١٣١٠٥٩٤	٢٤٧٩	٢٨٥٤٧	١٥٠٥٤٩
٢٠٠١	٣٤	٨٧	٧٣٧٥٥٦	٢٥٥٦	٢١٦٩٣	٨٠٤٨٨
٢٠٠٢	٣٤	٨٨	٨٢٥٨٨٠	٢٥٨٠	٢٤٢٩٦	٩٠٤١٤
المتوسط السنوي	٣٥	٦٥	٥٥٨٠٣٣	١٩٠٠	١٦٢٤٩	٨٠٢٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من: المملكة العربية السعودية، وزارة الزراعة: قطاع التنمية والبحوث الزراعية، الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والإحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٣

جدول ٨-١٩ تقدير الارتباط الخطي بين المتغيرات المؤثرة في إنتاج وإنتاجية الألبان

المتغير	الإنتاج السنوي	عدد الأبقار	الإدرار اليومي للرأس	الإدرار اليومي للرأس الحلابية	% الاستبعاد	% للحلاب	% النفوق	% الولادات
إنتاج الألبان السنوي	١,٠٠٠٠							
عدد الأبقار	٠,٩٩١	١,٠٠٠٠						
الإدرار اليومي للرأس	٠,٦٠٩٨	٠,٥٧٩٥	١,٠٠٠٠					
الإدرار اليومي للرأس الحلابية	٠,٥٧٣٤	٠,٥٥٢٤	٠,٩٦٧٤	١,٠٠٠٠				
% الاستبعاد	٠,١٣٩٨-	-	٠,١١٦٠	٠,١١٦٠	١,٠٠٠٠			
% للحلاب	٠,٢٦٨	٠,٢٤١٣	٠,٥٦٩٣	٠,٣٦٢٦	٠,٠٩٣٩	١,٠٠٠٠		
% النفوق	٠,١٩٦٢-	-	٠,٤١٣-	٠,٤٤٢٤	٠,٣٢٩٧	-	١,٠٠٠٠	
% الولادات	٠,٢٠٨٦	٠,١٨٦٩	٠,٦٠٢	٠,٥٣٦٦	٠,٣٠٣	٠,٥٧٦	٠,٠٤٢٢-	١,٠٠٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من: وزارة الزراعة والمياه السعودية: الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والإحصاء: استبيان مزارع الألبان لعام ٢٠٠٢، لعدد ٢٥ مزرعة.

تقدير محددات الجدارة الإنتاجية لنظام إنتاج الألبان المتخصص

لتقدير محددات الجدارة الإنتاجية لنظام إنتاج الألبان المتخصص، ومدى توافر سياسات التربية والانتخاب لتحسين الوراثي ورفع الجدارة الإنتاجية، قدرت الدراسة مصفوفة الارتباط الخطي، ونموذج إرجاعي (Recursive Model)، لكل متوسط الإنتاج الشهري للقطيع، متوسط الإدرار اليومي للبقرة في القطيع ككل، وللأبقار الحلابية، % للولادات، % للأبقار الحلابية، % للنفوق، % لاستبعاد الأبقار ويمكن أن يستخدم في التنبؤ بإنتاج الألبان الشهري والسنوي للقطيع

$$(1) \quad (DMY) = -7.89554 + 38.8207 (\%MC) - 39.8792 (\%M)$$

$$(11.4638) \quad (13.811) \quad (25.89488) \quad F = 7.02848, R^2 = 0.3898$$

$$(2) \quad (\%MC) = 0.529 + 0.3136 (\%CR)$$

$$(0.078) \quad (0.0928)$$

$$F = 11.43 \quad R^2 = 0.3323$$

$$(3) \quad (\%CR) = 0.7489 + 0.3672 (\%CC)$$

$$(0.05741) \quad (0.241)$$

$$F = 7.0285, \quad R^2 = 0.3399$$

حيث: تقيم بين الأقواس أسفل التقديرات تمثل قيمة الخطأ القياسي للتقدير،

(Q) = إنتاج المزرعة من الألبان باللتر

(N) = عدد الأبقار

(DMY) = الإدرار اليومي للبقرة

(%MC) = % للأبقار الحلابية

(%M) = % معدل النفوق

(%CR) = معدل الولادات

(%CC) = % للاستبعاد (الإحلال)

جدول ٨-٢٠ هيكل مخرجات مشروعات إنتاج الألبان المتخصصة وفقاً لتسعة إنتاجية في عام ٢٠٠١

نوع المخرجات	متوسط المزرعة أقل من ١٤٠٠ بقرة	متوسط مزرعة أكبر من ١٤٠٠ بقرة
	حلابة	حلبة
	%	%
إيرادات الألبان	٨٢,٢٠%	٨٤,٠٠%
قيمة مسحوق حيوانات حلبة	ذكور للتربية	٠,٤٠%
	ذكور للبيع	٧,٨٠%
	ذكور للاستهلاك	٠,٠٠%
	عجلات الاستبدال	٠,٨٠%
	عجلات مياعة	٣,٥٠%
	أبقار مستبعدة	٤,٦٠%
	جملة المسحوبات	١٧,١٠%
	جملة أمعدة عضوية	٠,٧٠%
جملة المنتجات الثانوية لكل لتر حليب	١٧,٨٠%	
جملة الإيرادات	١٠٠%	
جملة الإيرادات لكل لتر حليب بالريال	١,٤٠٤	١,٧٣٨

المصدر: جمعت وحسبت من: المملكة العربية السعودية: وزارة الزراعة: الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والإحصاء:

'استمارة استبيان لمشروعات إنتاج الألبان في عام ٢٠٠١، استبيان عن اقتصاديات تسويق اللبن بالمزارع المتخصصة لعام

٢٠٠١

تحليل اقتصاديات نظام إنتاج وتصنيع وتسويق الألبان المتخصصة:

اعتمد التحليل، علاوة على الزيارات الميدانية، على خمس نماذج للاستبيان، أحدهم تم تصميمه بهدف خدمة أهداف هذه الدراسة، وقد تم استيفاء بياناته بواسطة أصحاب المشروعات في أكتوبر ٢٠٠٣، (استبيان الفاو ٢٠٠٣). واقتصرت الاستجابة فقط على ثلاث شركات (مؤسسات) إحداهم تمثل المزارع الصغيرة (بسعة ١١٠٠ بقرة)، والثانية تمثل المزارع متوسطة السعة الإنتاجية، والتي تصنع الألبان لديها، وتشترى فائض المزارع الأخرى، وتسوق منتجات الألبان المجهزة (بسعة ٢٠٠٠ بقرة)، والثالثة تمثل الشركات الكبيرة ذات التكامل الرأسي والقادرة على التصدير، بعد تجهيز إنتاجها في مصنعها، وتشترى فائض المزارع الصغيرة لاستكمال طاقة مصانعها في بعض فترات السنة (بسعة ١٠٠٠٠ حوالي بقرة)، واستخدمت لقياس دور النظام التجاري في التوظيف، وكذلك التغير في مستوي تكاليف المدخلات والأسعار في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٣)، هذا علاوة على استبيانين قامت بهما الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والإحصاء في عام ٢٠٠١، أولهما "استمارة استبيان لمشروعات إنتاج الألبان (الأبقار) (استبيان ٢٠٠١أ)، والثاني "استبيان عن اقتصاديات إنتاج وتسويق الألبان بالمزارع المتخصصة لعام ٢٠٠١" (استبيان ٢٠٠١ب)، وكلاهما معني بالمدخلات والمخرجات والتكاليف والعائد لمزارع إنتاج الألبان المتخصصة في نفس السنة، وتميز الثاني بإمكانية تقدير العمالة البشرية في مرحلة التصنيع والتسويق، وكذلك التكاليف الاستثمارية الثابتة لهذه المرحلة ومنافذ توزيع الألبان وأسعار البيع لكل منفذ، واستخدمت بياناتهما في تقدير مستوي المدخلات والمخرجات والتكاليف والعائد لإنتاج الألبان الخام، وتوافر استبيان عشر مزارع من المسح الأول وثلاثة من المسح الثاني، واستخلص منهما ١١ مزرعة بياناتها صالحة للتحليل، والنموذج الرابع للاستبيان أجري في عام ٢٠٠٢، بواسطة الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والإحصاء والمعنون "استبيان مزارع الألبان لعام ٢٠٠٢"، (استبيان ٢٠٠٢)، شمل جملة عدد المنشآت في نظام إنتاج الألبان المتخصصة، أي ٢٦ مشروعاً، واستخدم في تحليل هيكل العرض من الألبان ومنتجاتها وموسمية عرضها وحجم وموسمية فائض البيع، ليس وفي تحليل معايير الأداء لقطعان الماشية الحلوب، وفائض البيع والاستبيان الخامس قامت به الإدارة العامة للدراسات التسويقية بوزارة الزراعة في عام ٢٠٠٢، (استبيان ٢٠٠٢ب)، استفاد منه نموذج واحد استكملت به بيانات تكاليف التصنيع والتسويق.

جدول ٨-٢١ تحليل هيكل التكاليف لإنتاج لتر حليب خام وفقاً لحجم المشروع في عام ٢٠٠١

أقل من ١٤٠٠ بقرة حلابة		أكثر من ١٤٠٠ بقرة حلابة		بنود التكاليف	
%	القيمة بالريال	%	القيمة بالريال		
%٢٩,٥١	٠,٢٣٢	%٣٧,٥٠	٠,٢٧٧	أعلاف مركزة	تكاليف أصلاف لكل لتر حليب
%١,٦٩	٠,٠١٩	%١٨,٤١	٠,١٣٦	أعلاف جافة من المزرعة	
%٢٦,٦٧	٠,٣	%٩,٢١	٠,٠٦٨	أعلاف جافة مشتراة	
%٥,٨٧	٠,٠٦٦	%٩,٤٨	٠,٠٧	أعلاف خضراء من إنتاج المزرعة	
%١٣,٧٣	٠,٧١٧	%٧٤,٥٩	٠,٥٥١	الجملة	لتر حليب
%٣,٠٢	٠,٠٣٤	%٣,٥٢	٠,٠٢٦	إدارية	
%٦,٤٠	٠,٠٧٢	%٧,٩٩	٠,٠٥٩	فنية	
%٠,٠٠	٠	%٠,١٤	٠,٠٠١	موقفة	
%٩,٤٢	٠,١٠٦	%١١,٦٤	٠,٠٨٦	جملة	تكاليف العمالة لكل لتر حليب
%٣,٠٢	٠,٠٣٤	%٠,٧٦	٠,٠٠٥٦	خدمة بيطرية	
%٤,٧١	٠,٠٥٣	%٠,٤٢	٠,٠٠٣١	قطع غيار وصيانة	
%١,٤٢	٠,٠١٦	%٠,٧٣	٠,٠٠٥٤	وقود وزيوت	
%٢,٢٢	٠,٠٢٥	%٠,٠٠	٠	مواد تعبئة	تكاليف أخرى لكل لتر حليب
%١,٠٧	٠,٠١٢	%٠,٠٠	٠	تسويق ودعاية	
%٣,٥٦	٠,٠٤	%٠,٦٥	٠,٠٠٤٨	كهرباء	
%٠,٤٤	٠,٠٠٥	%١,٢٢	٠,٠٠٩	مصرفات إدارية	
%١,٥١	٠,٠١٧	%٠,٥٤	٠,٠٠٤	مصرفات نثرية	جملة تكاليف التشغيل لكل لتر حليب
%٠,٢٧	٠,٠٠٣	%٠,٢٤	٠,٠٠١٨	تلقيح صناعي	
%١٨,٢٢	٠,٢٠٥	%٤,٥٦	٠,٠٣٣٧	الجملة	
%٩١,٣٨	١,٠٢٨	%٩٠,٧٩	٠,٦٧٠٧		
%٢,٩٣	٠,٠٣٣	%٥,٦٩	٠,٠٤٢	الإهلاك السنوي للمباني والمنشآت منها:	التكاليف الثابتة
%٥,٦٩	٠,٠٦٤	%٣,٥٢	٠,٠٢٦	الإهلاك السنوي للألات والمعدات والأدوات	
%٨,٦٢	٠,٠٩٧	%٩,٢١	٠,٠٦٨	الجملة	
%١٠٠,٠٠	١,١٢٥	%١٠٠,٠٠	٠,٧٣٨٧	التكاليف الكلية	
%٧٥,٢٨	٠,٨٤٦٩٢	%٦٦,١٧	٠,٤٨٨٨	صافي تكاليف لتر الألبان (بعد خصم قيمة المنتجات الثانوية)	

المصدر: جمعت وحسبت من: المملكة العربية السعودية: وزارة الزراعة: الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والإحصاء:
"استمارة استبيان لمشاريع إنتاج الألبان في عام ٢٠٠١، استبيان عن اقتصاديات تسويق اللبن بالمزارع المتخصصة لعام

جدول ٨-٢٢ تقدير التغير في عوائد لتر الألبان الخام المنتج من النظام المتخصص في عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٣

معدل التغير المنوي %	٢٠٠٣		٢٠٠١		بند المخرجات
	%	ريال/لتر حليب خام	%	ريال/لتر حليب خام	
%٥,٨-	%٩٨,٠٦	١,٢٦٥	%١٧٤,٣٩	١,٤٣	إيرادات الألبان
%١٠,٠-	%٣,١٠	٠,٠٤٠	%٦,١٠	٠,٠٥	قيمة بيع عجول
%١١٠,٠	%١٢,٤٠	٠,١٦٠	%٦,١٠	٠,٠٥	قيمة عجلات للتربية بالمزرعة
%٣٧,٥-	%٣,١٠	٠,٠٤٠	%١٩,٥١	٠,١٦	قيمة عجلات مياحة
%٢٦٠,٠	%١,٤٤	٠,٠١٩	%٠,٣٧	٠,٠٠٣	قيمة أبقار مستبعدة
%٠,٨-	%٢٠,٠٥	٠,٢٥٩	%٣٢,٠٧	٠,٢٦٣	جملة قيمة المسحوبات من الحيوانات الحية
%٥٠,٠	%٣,١٠	٠,٠٤٠	%٢,٤٤	٠,٠٢	قيمة أمددة عضوية للترب الألبان
%٢,٨	%٢٣,١٨	٠,٢٩٩	%٣٤,٥١	٠,٢٨٣	جملة المنتجات الثانوية لكل لتر حليب
%٤,٣-	%١٢١,٢٤	١,٥٦٤	%٢٠٨,٩٠	١,٧١٣	جملة الإيرادات لكل لتر حليب بالريال

جمعت وحسبت من:

- (١) وزارة الزراعة: الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والإحصاء: استمارة استبيان لمشاريع إنتاج الألبان في عام ٢٠٠١ ، استبيان عن اقتصاديات تسويق اللبن بالمزارع المتخصصة لعام ٢٠٠١.
- (٢) المملكة العربية السعودية: وزارة الزراعة: الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والإحصاء: استبيان منظمة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٣

جدول ٨-٢٣ تقدير التغير في تكاليف لتر الألبان الخام المنتج من النظام المتخصص في عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٣

معدل التغير السنوي %	٢٠٠٣		٢٠٠١		البند
	%	ريال/لتر حليب خام	%	ريال/لتر حليب خام	
%٢٠,٨٠	%٢٧,٣٨	٠,٣٥٤	%٣٠,٥٤	٠,٢٥	أعلاف مركزة ممتزجة
%٣٩,٨١-	%٤,١٠	٠,٠٥٣	%٣١,٧٧	٠,٢٦	أعلاف جافة ممتزجة
%١٠٣,٨٩	%٢١,٤٢	٠,٢٧٧	%١١,٠٠	٠,٠٩	أعلاف خضراء من إنتاج المزرعة
%٦,٦٧	%٥٢,٩٠	٠,٦٨	%٧٣,٣٠	٠,٦	جملة الأعلاف
%٨٣,٣٣	%٦,١٩	٠,٠٨	%٣,٦٧	٠,٠٣	إدارية
%٣٣,٥٧	%٩,٠٥	٠,١١٧	%٨,٥٥	٠,٠٧	تجنية
%٢٤,٠٠	%٤,٤٩	٠,٠٥٨	%١,٢٢	٠,٠١	عادية
%٦٥,٩١	%١٩,٧٢	٠,٢٥٥	%١٣,٤٤	٠,١١	جملة العمالة
%٦٦٦,٦٧	%٣,٠٩	٠,٠٤	%٠,٣٧	٠,٠٠٣	خدمة بيطرية
%٥٠,٠٠	%٥,١٠	٠,٠٦٦	%٠,٧٣	٠,٠٠٦	قطع عيار وصيانة
%٤٥,٠٠	%١,٩٣	٠,٠٢٥	%٠,٣١	٠,٠٠٢٥	وقود وزيوت
%٨٣٧,٥٠	%٥,٤٩	٠,٠٧١	%٠,٤٩	٠,٠٠٤	كهرباء
%٥٠,٠٠	%٠,٩٣	٠,٠١٢	%٠,٧٣	٠,٠٠٦	أخرى
%٤٤٧,٦٧	%١٦,٥٥	٠,٢١٤	%٢,٦٣	٠,٠٢١٥	جملة التكاليف الأخرى
%٢٨,٧٧	%١٩,١٧	١,١٥	%٨٩,٣٧	٠,٧٣	جملة تكاليف التشغيل لكل لتر حليب
%٦٦,٦٧	%٦,٥٠	٠,٠٨٤	%٤,٤٠	٠,٠٣٦	الإهلاك السنوي للمباني والمنشآت
%٤,٩٠	%٤,٣٣	٠,٠٥٦	%٦,٢٣	٠,٠٥١	الإهلاك السنوي للألات والمعدات والأدوات
%٣٠,٤٦	%١٠,٨٣	٠,١٤	%١٠,٦٣	٠,٠٨٧	جملة التكاليف الثابتة
%٢٨,٦٦	%١٠,٠٠	١,٢٩	%١٠,٠٠	٠,٨٢	التكاليف الكلية

جمعت وحسبت من: (١) وزارة الزراعة: الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والإحصاء: 'استمارة استبيان لمشاريع إنتاج

الألبان في عام ٢٠٠١،

(٢) استبيان عن اقتصاديات تسويق اللبن بالمزارع المتخصصة لعام ، ٢٠٠١ (٢) المملكة العربية السعودية: وزارة

الزراعة: الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والإحصاء: استبيان منظمة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٣

جدول ٨-٢٤ تقدير التغيير في نمط التصرف في الألبان الخام المنتج من النظام المتخصص في عامي ٢٠٠١:٢٠٠٣

٢٠٠٢		٢٠٠١		أوجه التصرف في الألبان الخام المنتج
%	الكمية	%	الكمية	
	٨٧,٧٣٠		٨٦,٨٩٥	عدد الأبقار
	٩,٤٥٠		٨,٤٨٨	إنتاجية الرأس (لتر حليب/ رأس)
%٨٤,٩	٧٠٣	%٨٤,٩	٦٢٦	حليب موجه للتصنيع (ألف طن /سنة)
%٠,٣	١٥	%٠,٣	٢	للرضاعة (لتر /سنة)
%١٣,١	١٠٢	%١٣,١	٩٧	مباع خارج المزرعة (ألف طن /سنة)
%١,٥	٨	%١,٥	١١	تالف (ألف طن /سنة)
%٠,١	١	%٠,١	١	استهلاك داخل المزرعة (ألف طن /سنة)
%١٠٠	٨٢٩	%١٠٠	٧٣٨	جملة إنتاج الألبان (ألف طن/ سنة)

جمعت وحسبت من:

- (١) وزارة الزراعة: الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والإحصاء: استمارة استبيان لمشاريع إنتاج الألبان في عام ٢٠٠١ ، استبيان عن اقتصاديات تسويق اللبن بالمزارع المتخصصة لعام ٢٠٠١.
- (٢) المملكة العربية السعودية: وزارة الزراعة: الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والإحصاء: استبيان منظمة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٣

جدول ٨-٢٥ قنوات التسويق لمشروعات المنتجة للحليب الخام دون تجهيزه (بالآلف طن) في عام ٢٠٠٣

%	الجملة	مشروعات بائعة (لا تملك مصنع تجهيز)									مشروعات مشترية تملك مصنع تجهيز
		٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	١	
%٣٧,٠	٢٢,٠١				٧,٨		٦,٢١	٨			(١) إنتاج البائع
%٦٣,٠	٣٧,٥				١٣,٧		١٠,٨	١٣			من النظام الإنتاجي التقليدي
%١٠٠,٠	٥٩,٥				٢١,٥		١٧	٢١			الجملة
%٤٣,٣	١٨,٦	١٢,٤	٦,٢								(٢) إنتاج البائع
%٥٦,٧	٢٤,٤	١٣,٦	١٠,٨								من النظام الإنتاجي التقليدي
%١٠٠,٠	٤٣	٢٦	١٧								الجملة
%٢٨,٥	٩,١٢٥					٩,١٢٥					(٣) إنتاج البائع
%٧١,٥	٢٢,٨٨	٧				١٥,٨٧٥					من النظام الإنتاجي التقليدي
%١٠٠,٠	٣٢	٧				٢٥					الجملة
%٣٦,٨	٩,٧٥							٩,٧٥	9.75		(٥) إنتاج البائع
%٦٣,٢	١٦,٧٥							١٦,٧٥	16.75		من النظام الإنتاجي التقليدي
%١٠٠,٠	٢٦,٥							٢٦,٥	26.5		الجملة
%٣٦,١	٣,٢٥			٣,٢٥							(٦) إنتاج البائع
%٦٣,٩	٥,٧٥			٥,٧٥							من النظام الإنتاجي التقليدي
%١٠٠,٠	٩			٩							الجملة
%٣٦,٩	٦٢,٧٣										(٧) إنتاج البائع
%٦٣,١	١٠٧,٣										من النظام الإنتاجي التقليدي
%١٠٠,٠	١٧٠										الجملة
%٣٦,٩	١٢٥,٥	١٢,٤	٦,٢	٣,٢٥	٧,٨	٩,١٢٥	٦,٢١	٨	٩,٧٥	٩,٧٥	إجمالي إنتاج البائع
%٦٣,١	٢١٤,٥	٢٠,٦	١٠,٨	٥,٧٥	١٣,٧	١٥,٨٧٥	١٠,٨	١٣	١٦,٧٥	١٦,٧٥	إجمالي النظام الإنتاجي التقليدي
%١٠٠,٠	٣٤٠	٣٣	١٧	٩	٢١,٥	٢٥	١٧	٢١	٢٦,٥	٢٦,٥	الجملة

جمعت وحسبت من: وزارة الزراعة: الإدارة العامة للإحصاء والدراسات الاقتصادية، ورابطة منتجي الألبان: بيانات غير منشورة.

جدول ٨-٢٦ تطور أسعار منتجات الألبان وهاشم التجزئة

السنة	سعر اللتر من الألبان الطازج والمتخمّر بالريال			سعر اللتر من الألبان طويل الأجل بالريال			سعر اللتر من الزبادي بالريال		
	الجملة	المستهلك	هامش التجزئة	الجملة	المستهلك	هامش التجزئة	الجملة	المستهلك	هامش التجزئة
1983	4.50	5.00	10.0%						
1984	4.50	5.00	10.0%						
1985	4.50	5.00	10.0%				5.00	6.00	16.7%
1986	4.50	5.00	10.0%				5.00	6.00	16.7%
1987	4.50	5.00	10.0%				5.00	6.00	16.7%
1988	3.75	4.00	6.3%				4.00	6.00	16.7%
1989	3.75	4.00	6.3%				4.00	5.15	17.5%
1990	3.75	4.00	6.3%				4.00	5.15	17.5%
1992	3.75	4.00	6.3%				4.00	5.15	17.5%
1993	3.75	4.00	6.3%				4.00	5.15	17.5%
1994	3.75	4.00	6.3%				4.00	5.15	17.5%
1995	4.25	4.50	5.6%				4.50	5.15	17.5%
1996	4.01	4.25	5.8%	4.02	4.50	10.7%	4.25	5.35	11.5%
1997	4.01	4.25	5.8%	4.02	4.50	10.7%	4.25	5.35	11.5%
1998	4.01	4.25	5.8%	4.02	4.50	10.7%	4.25	5.35	11.5%
1999	3.84	3.93	2.5%	4.02	4.50	10.7%	3.93	5.24	11.0%
2000	3.38	3.58	5.5%	4.02	4.50	10.7%	3.58	5.24	11.0%
2001	3.33	3.45	3.4%	4.02	4.50	10.7%	3.45	5.24	11.0%
2002	2.79	3.00	7.2%	2.67	3.00	11.0%	3.00	5.53	15.7%
2003	2.69	2.78	3.4%	2.67	3.00	11.0%	2.78	5.35	8.6%
المتوسّط	3.86	4.15	6.9%	3.68	4.13	10.8%	4.15	5.42	14.7%

جمعت وحسبت من سجلات المشروعات وفقاً لاستمارة الاستبيان، التي صممت من قبل منظمة الأغذية والزراعة، وأشرف عليها اتحاد منتجي الألبان في السعودية، والإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والبحوث بوزارة الزراعة السعودية، يناير ٢٠٠٤.

جدول ٨-٢٧ تقدير كل من معدل التغير الشهري والدليل الموسمي لأسعار المستهلك لمنتجات الألبان (١٩٩٨-٢٠٠١)

السلعة	سعر المستهلك للحليب المبستر	سعر المستهلك للبن المتخمر	سعر المستهلك للزبادي
أكتوبر	100.4%	100.1%	100.0%
نوفمبر	100.6%	100.1%	100.0%
ديسمبر	100.7%	99.9%	100.0%
يناير	101.8%	99.9%	100.0%
فبراير	100.4%	99.9%	100.0%
مارس	96.8%	99.9%	100.0%
أبريل	96.9%	99.9%	100.0%
مايو	98.7%	99.9%	100.0%
يونيو	100.6%	100.1%	100.0%
يوليو	101.1%	100.1%	100.0%
أغسطس	100.8%	100.1%	100.0%
سبتمبر	101.2%	100.1%	100.0%
معدل التغير السنوي	-2.26%	-7.00%	-0.60%
معدل التغير الشهري (%)	-0.19%	-0.58%	-0.05%

جمعت وحسبت من: المملكة العربية السعودية: وزارة التخطيط: مصلحة الإحصاءات العامة: التقرير السنوي، للسنوات (

١٩٩٧-٢٠٠٣)

جدول ٨-٢٨ تقدير معاملات الارتباط بين الإنتاج والموسم والفائض

المتغير	الإنتاج	شتاء	صيف	فائض	ربيع
الإنتاج الشهري	1				
شتاء	0.62	1			
صيف	-0.09	-0.5	1		
فائض البيع الشهري	0.71	0.71	-0.53	1	
ربيع	-0.52	-0.5	-0.50	-0.18	1

المصدر: جمعت وحسبت من: وزارة الزراعة والمياه السعودية: الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والإحصاء: استبيان مزارع الألبان لعام ٢٠٠٢، لعدد ٢٥ مشاهدة.

جدول ٨-٢٩ العوامل المؤثرة علي كمية فائض بيع منتجات الألبان

المتغير	التقدير	الخطأ المعياري	قيمة ت	احتمال معنوية التقدير	معامل التحديد المعدل	قيمة ف
قاطع الدالة	-٣٧,٩٢٢,٣١٤	١٢,٣٦٤,١٩٤	-٣,٠٧	٠,٠١٣	٠,٦٦٩٤	١٢,١٣
الإنتاج	٠,٨٠١٧	٠,٢٠٨٥	٣,٨٥	٠,٠٠٤		
موسمية الطلب (صيف، ربيع)	-٦,٤٢٣,٠٧٢	٢,٣٧٨,٢٦٩	-٢,٧٠	٠,٠٢٤		

قدرت مساهمة أثر الإنتاج الشهري علي فائض البيع من منتجات الألبان في معامل التحديد المعدل بحوالي ٠,٤٦ مساهمة الموسم حوالي ٠,٢٠

المصدر: جمعت وحسبت من: وزارة الزراعة والمياه السعودية: الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والإحصاء: استبيان مزارع الألبان لعام ٢٠٠٢، لعدد ٢٥ مشاهدة

جدول ٨-٣٠ تقدير سعر بيع وشراء الألبان لغرض التصنيع لشركة العزيزية

منافذ البيع ومصادر الشراء	ألبان الربيع	الصافي	الواحة	سدافكو	جملة المباع لمصانع أخرى	نادك	المراعي	الرياح	جملة المشتري لمصنع الشركة	إجمالي التعامل
الكمية بالطن	١٠	٢٧٠	١٥٠	١٠٨٣٠	٢٠٢٦٠	٣٨١	١٨٢	١٢	٥٧٥	٢٠٨٣٥
سعر اللتر بالريال	١,٢٥	٠,٨٥	٠,٨٥	١,٢٥	١,١٨	١,١٠	٠,٨٠	١,٢٥	١,٠١	١,١٤

المصدر: جمعت وحسبت من: وزارة الزراعة: الإدارة العامة للتسويق: استبيان تسويقي لمشاريع الألبان لعام ٢٠٠٢، مع العلم بأنه استبعد ٧٣٥٠٠٠ لتر من الألبان الفرز تم شراؤها بسعر اللتر منه ٠,٦ ريال

جدول ٨-٣١ تقدير تكاليف التصنيع وفقا لشركة العزيزية

متوسط تكاليف لتر الألبان المجهز بالريال	بند التكاليف بالريال
٢,٨٧	سعر الجملة
١,١٤	سعر لتر الألبان للتصنيع (١)
٠,٨١	تكاليف التصنيع (٢)
١,٩٥	تكاليف تسليم المصنع (٢+١)
٠,٥٢	تكاليف التجزئة
٢,٤٧	جملة تكاليف التسويق

المصدر: جمعت وحسبت من: وزارة الزراعة: الإدارة العامة للتسويق: استبيان تسويقي لمشاريع الألبان لعام ٢٠٠٢، ملحوظة: استبعد ٧٣٥٠٠٠ لتر من الألبان الفرز تم شراؤها بسعر اللتر منه ٠,٦ ريال

جدول ٨-٣٢ تقدير متوسط سعر منتجات الألبان والكميات المسوقة محليا وللتصدير

نوع المنتج	لبن متخمر	مبستر	زبادي	طويل الأجل	قشدة	منتجات أخرى	الجملة
سعر اللتر بالريال	٣,٣	٣,٦	٤,٥	٣,١	١٥,٠	٢,٦	٣,٦
ألف طن	١٧٦	٤٢	٦١	١٩	١٠	٩	٣١٨
سعر اللتر بالريال	٣,١	٣,٣	٥,٢	٣,١	١٤,٦	٢,٧	٣,٧
ألف طن	٥١	٩	٩	٦	١	٣	٧٨
سعر اللتر بالريال	٥,٥	٤,١	٣,٣	٣,١	١٧,٣	٢,٥	٣,٩
ألف طن	٢	٣	٤	١	٠	١	١٠

المصدر: جمعت وحسبت من: المملكة العربية السعودية: الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والإحصاء:

*استبيان عن اقتصاديات إنتاج وتسويق الألبان بالمزارع المتخصصة عام ٢٠٠١. (شركة نادك)

جدول ٨-٣٣ متوسط تكاليف طن الألبان من العمالة والإهلاك والتسويق من عينة ميدانية

متوسط العينة	مشروع صغير	إحدى الشركات الكبرى	نوع العمالة
٠,٥	١٦,١	٠,٥	مهندس زراعي
٠,٩	١٢,٩	٠,٨	أخصائي تصنيع
٠,٢	١٧,٥	٠,٢	فني مختبر
٣,٢	١٠,٣	٣,٢	عامل آليات
١	٩,٥	١	ميكانيكي
٠,١	٩,٥	٠,١	كهربائي
٢,٢	٠	٢,٢	آخرون
٦,٨	٧٥,٨	٦,٥	جملة عمالة التصنيع
١,٧	١٢,٥	١,٦	مدير مبيعات
١,٥	٨,٣	١,٥	كاتب حسابات
٠,٦	٠	٠,٦	سائق
٢,٦	٠	٢,٦	عامل آليات
٦,٧	٢٨,٦	٦,٦	موزع
٠,٨	٠	٠,٨	أمين مستودع
٩,٨	٠	٩,٩	آخرون
٢٣,٧	٤٩,٣	٢٣,٦	جملة عمالة التسويق
٣٠,٥	١٢٥,٢	٣٠,١	جملة عمالة التصنيع والتسويق
٧,٦	١٢٢,١	٧,١	إهلاك المصنع
٦٨,٨	١٤٦,٥	٦٨,٥	إهلاك تجهيزات المصنع
٧٦,٤	٢٦٨,٦	٧٥,٦	جملة تكاليف الإهلاك
١٠٦,٩	٣٩٣,٧	١٠٥,٧	تكاليف العمالة والإهلاك
٣٢٦,٥	٠	٣٢٦,٥	دعاية للمستهلك
١١٢,٢	٠	١١٢,٢	مراكز الخدمة
٣٠,٦	٠	٣٠,٦	أخرى
٤٦٩	٣٩٣,٧	٤٦٩,٤	الجملة

المصدر: جمعت وحسبت من: المملكة العربية السعودية: الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والإحصاء:

نتبيان عن اقتصاديات إنتاج وتسويق الألبان بالمزارع المتخصصة عام ٢٠٠٢

جدول ٨-٣٤ هيكل العمالة والتكاليف لمرحلتى التصنيع والتسويق في عام ٢٠٠١

نوع العمالة	شركة نادك	مشروع الخرج الزراعي	متوسط العينة
مهندسين زراعي	٠,٥	١٦,١	٠,٥
أخصائي تصنيع	٠,٨	١٢,٩	٠,٩
فني مختبر	٠,٢	١٧,٥	٠,٢
عامل آليات	٣,٢	١٠,٣	٣,٢
ميكانيكي	١	٩,٥	١
كهربائي	٠,١	٩,٥	٠,١
آخرون	٢,٢	٠	٢,٢
جملة عمالة التصنيع	٦,٥	٧٥,٨	٦,٨
مدير مبيعات	١,٦	١٢,٥	١,٧
كاتب حسابات	١,٥	٨,٣	١,٥
سائق	٠,٦	٠	٠,٦
عامل آليات	٢,٦	٠	٢,٦
موزع	٦,٦	٢٨,٦	٦,٧
أمين مستودع	٠,٨	٠	٠,٨
آخرون	٩,٩	٠	٩,٨
جملة عمالة التسويق	٢٣,٦	٤٩,٣	٢٣,٧
جملة عمالة التصنيع والتسويق	٣٠,١	١٢٥,٢	٣٠,٥
إهلاك المصنع	٧,١	١٢٢,١	٧,٦
إهلاك تجهيزات المصنع	٦٨,٥	١٤٦,٥	٦٨,٨
جملة تكاليف الإهلاك	٧٥,٦	٢٦٨,٦	٧٦,٤
تكاليف العمالة والإهلاك	١٠٥,٧	٣٩٣,٧	١٠٦,٩
دعاية للمستهلك	٣٢٦,٥	٠	٣٢٦,٥
مراكز الخدمة	١١٢,٢	٠	١١٢,٢
أخرى	٣٠,٦	٠	٣٠,٦
الجملة	٤٦٩,٤		٤٦٩,٤

المصدر: جمعت وحسبت من: (١) المملكة العربية السعودية: وزارة الزراعة: الإدارة العامة للدراسات

الاقتصادية والإحصاء: استبيان مزارع الألبان لعام ٢٠٠٢م، استبيان عن اقتصاديات إنتاج وتسويق اللبن بالمزارع

المتخصصة لعام ٢٠٠١م،

جدول ٨-٣٥ توزيع الألبان المنتج ومتوسط سعر اللتر بالريال في عام ٢٠٠٢

نوع العمالة	شركة نادك	مشروع الخرج الزراعي	متوسط العينة
مهندس زراعي	٠,٥	١٦,١	٠,٥
أخصائي تصنيع	٠,٨	١٢,٩	٠,٩
فني مختبر	٠,٢	١٧,٥	٠,٢
عامل آليات	٣,٢	١٠,٣	٣,٢
ميكانيكي	١	٩,٥	١
كهربائي	٠,١	٩,٥	٠,١
آخرون	٢,٢	٠	٢,٢
جملة عمالة التصنيع	٦,٥	٧٥,٨	٦,٨
مدير مبيعات	١,٦	١٢,٥	١,٧
كاتب حسابات	١,٥	٨,٣	١,٥

المصدر: جمعت وحسبت من: (١) المملكة العربية السعودية: وزارة الزراعة: الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والإحصاء: استبيان مزارع الألبان لعام ٢٠٠٢م، استبيان عن اقتصاديات إنتاج وتسويق اللبن بالمزارع المتخصصة لعام ٢٠٠١م، (٢) جدول ٨ -٢٤-

جدول ٨-٣٦ تحليل هيكل المخرجات من الألبان لعينة استبيان عام ٢٠٠٣

التصنيف	إنتاجية الرأس في السنة (لتر)	حجم المزرعة (عدد الأبقار)	وجه المصنع (طن)	مواضع للرعاية (طن)	مباع خارج المزرعة (طن)	استهلاك داخل المزرعة (طن)	الجملة		
								مبايع	مبايع
كبيرة	سعر لتر الألبان بالريال		١,٠٧	١,٠٣	١,٣٣	١,٠٧	١,٢٤	١,٠٨	
	%	%	%٩٤,٤	%٢,٩	%٢,١	%٠,٦	%٠	%١٠٠	
توسطة	سعر لتر الألبان بالريال		١,٢٤	١,٢٤	١,٤١	١,٢٤	١,٢٤	١,٢٦	
	الكمية	١٠,٨٧٤	٩,٥٤٥	٩٨,٠٠٠	٣,٠٠٠	٢,٢٠٠	٥٩٧	١٠٣,٧٩٧	
صغيرة	سعر لتر الألبان بالريال		١,٢٥	١,٢٥	١,٢٥	١,٢٥	١,٢٥	١,٢٥	
	%	%	%٧٨,١	%٠,٢	%٢١,٦	%٠,١	%٠	%١٠٠	
	الكمية	٧,٥٦٨	١,١٠٠	٦,٥٠٠	٢٠	١,٨٠٠	٥	١٦,٩٩٣	

صدر: جمعت وحسبت من: المملكة العربية السعودية: وزارة الزراعة: الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والإحصاء: استبيان نعمة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٣

جدول ٨-٢٧ هيكل التكاليف والإيرادات بالآلاف لريال لمزارع إنتاج الألبان في عينة ٢٠٠٣

حجم المزرعة	صغيرة	متوسطة	كبيرة
حجم المزرعة (عدد الأبقار)	9,545	2,000	1,100
أعلاف مركزة	35,000	7,723	3,800
أعلاف جافة مشتراة	0	6,215	1,450
أعلاف خضراء من إنتاج المزرعة	31,250	469	3,800
جملة الأعلاف	66,250	14,406	9,050
عمالة إدارية	7,855	2,760	41
عمالة فنية	13,727	1,519	52
عمالة عادية	5,176	2,524	92
جملة العمالة	26,758	6,803	185
أنوية بيطرية ولقاحات	4,164	335	650
قطع غيار وصيانة	5,850	1,639	1,200
وقود وزيوت	1,607	1,136	620
كهرباء	8,270	852	150
أخرى	1,190	227	120
جملة التكاليف الأخرى	21,081	4,188	2,740
جملة تكاليف التشغيل	114,089	25,397	11,975
الإهلاك للمباني والمنشآت :	8,482	2,749	4
الإهلاك للآلات والمعدات والأدوات	5,425	2,017	1
جملة التكاليف الثابتة	13,907	4,766	5
التكاليف الكلية	127,996	30,162	11,980
إيرادات الألبان	131,822	23,334	10,400
عجول للبيع	4,275	934	510
عجلات للتربية بالمزرعة	14,552	5,513	1,130
عجلات مباحة	355	5,064	30
أبقار مستبعدة	4,800	1,325	1,180
الجملة	23,982	12,836	2,850
أسمدة عضوية (ريال سعودي)	350	110	75
جملة المنتجات الثانوية	24,332	12,946	2,925
جملة الإيراد	156,154	36,279	13,325

المصدر: جمعت وحسبت من: المملكة العربية السعودية: وزارة الزراعة: الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والإحصاء: استبيان

منظمة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٣

جدول ٨-٣٨ دالة الاستهلاك للإتفاق الشهري علي الألبان ومنتجاته

للأسرة السعودية		للأسرة الغير سعودية		لكل الأسر في السعودية		الدالة المقدره
مرونة الإنفاق الكلي الشهري للأسرة بالريال	قاطع الدالة (ريال)	مرونة الإنفاق الكلي الشهري للأسرة بالريال	قاطع الدالة (ريال)	مرونة الإنفاق الكلي الشهري للأسرة بالريال	قاطع الدالة (ريال)	المتغير الشارح
٠,٥٢٩٦	٠,٧١٧٢	٠,٦٥٥٦	٠,٦٠٢١-	٠,٦١٧٤	-	التقدير
٠,٠٣٦٧	٠,٣٣٤٤	٠,٠٤٦٥	٠,٣٨٨٩	٠,٠٣٤٤	٠,٣٠٧	الخطأ المعياري
١٤,٤٤	٢,١٤	١٤,١٠	١,٥٥-	١٧,٩٤	٠,٤٦-	قيمة ت
٠,٠٠١	٠,٠٥٨	٠,٠٠١	٠,١٥٣	٠,٠٠١	٠,٦٥٢٢	احتمال معنوية ف
	٠,٩٤٩٦		٠,٩٤٧٣		٠,٩٦٤	معامل التحديد المعدل
	٢٠٨,٤١		١٩٨,٧٧		٣٢٢,٠٠	قيمة ف
	٠,٠٠١		٠,٠٠١		٠,٠٠١	احتمال معنوية ف

المصدر جمعت وحسبت من: المملكة العربية السعودية: وزارة التخطيط: مصلحة الإحصاءات العامة: بحث ميزانية الأسرة في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٢: بيانات غير منشورة. وفقاً للنموذج التالي:

أسس تقدير دوال الاستهلاك الشهري لمنتجات الألبان:

استخدمت بيانات بحث ميزانية الأسرة الذي أجرته وزارة التخطيط (المصلحة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية) عن الإنفاق الكلي والإنفاق الشهري علي الألبان ومنتجاته وفقاً لفئات دخل الأسرة السعودية، لتقدير الطلب الفعال علي الألبان ومنتجاته في السوق المحلي (Effective Demand for Milk and Milk Product)، حيث شمل بيانات جملة الإنفاق علي الألبان ومنتجاته للسكان السعوديين وغير السعوديين لفئات الإنفاق الكلي الشهري للأسرة، وبالتالي قدرت دالة منحنى الاستهلاك للأسرة السعودية والغير سعودية. وتبين أن أفضل دالة رياضية معبرة عن هذه العلاقة هي الدالة ذات القوي (اللوغاريتمية المزدوجة).

$$E = aI^b$$

حيث: E = الإنفاق الاستهلاكي الشهري للأسرة علي الألبان ومنتجاتها، I = إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للأسرة، ومنه يقاس متوسط قيمة معامل مرونة استجابة الطلب علي منتجات الألبان للتغير في مستوى دخل الأسرة (b) = (التغير النسبي في استهلاك الأسرة للتغير النسبي في الدخل).

ومنه يقاس الطلب الفعال علي الألبان ومنتجاتها:

$$\text{معدل نمو الطلب الفعال علي الألبان} = \text{معدل نمو السكان} + b \times (\text{معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد})$$

جدول ٨-٣٩ تقدير نموذج الطلب على الألبان في السوق السعودي (١)

المتغير	التقدير	الخطأ المعياري	قيمة ت	احتمال معنوية التقدير	معامل التجديد المعدل	قيمة ف المحسوبة	احتمال معنوية التقدير
قطاع الدالة	١,٠٣٠٢	٠,٤٥١٦	٢,٢٨	٠,٠٣٨٦٩١	٠,٨١٩١	٢٦,٦٦	٠,٠٠٠٠٠٥
نصيب الفرد من الإنتاج (كجم)	٠,٠٤٢٦	٠,٠٠٨١	٥,٢٣	٠,٠٠٠١٢٨			
متوسط نصيب الفرد من الإئفاق الخاص (١)	٠,٠٠٠٢	.	٧,٧٨	٠,٠٠٠٠٠٢			
سعر اللتر معادل حليب مستورد (١)	٠,٧٦٥٩	٠,١٤٥٨	٥,٢٥	٠,٠٠٠١٢٢			
قطاع المعادلة	٢,٢٩١	٠,٣٨٥٢	٥,٩٥	٠,٠٠٠٠١	٠,٩١٥٩	٤١,٨٦	٠,٠٠٠٠٠١
المكان	٠,٠٠٠٠٠٠٤	٠,٠٠٠٠٠٠٠٢	٢,٦٤	٠,٠٢٣١			
متغير صوري	٠,١٦٧٨	٠,٠٨٢٥	٢,٠٣	٠,٠٦٦٩٠٠			
متوسط نصيب الفرد من الإئفاق الخاص (١)	٠,٠٠٠٠١	٠,٠٠٠٠٠٢٣	٤,٣٤	٠,٠٠٠١٩			
كمية معادل الألبان المستورد	٠,٠٠٠٠٠٢٥	٠,٠٠٠٠٠٠٥	٤,٩٢	٠,٠٠٠٠٥			
قطاع المعادلة	٨١,٣٦٦	٢٣,١١٠	٣,٥٢	٠,٠٠٢	٠,٤٣٩٩	١٨,٦٠	٠,٠٠٠٢
الناتج المحلي الإجمالي	٠,٢٢١٦	٠,٠٥١٨	٤,٢٨	٠,٠٠٠٣٤			
قطاع الدالة	٤٤,٢١٥,٣	١٢,٤٥٢,٤	٣,٥٥	٠,٠٠٠٢٦٦٢	٠,٧٢٥٥	٤٥,٩٢	٠,٠٠٠٠٠٤
سعر لتر الألبان المحلي (١)	٢١,٦١٥,٥	٣,١٨٩,٨	٦,٧٨	٠,٠٠٠٠٠٤			

المصدر: جمعت وحسبت من: جدول ٨-١٠، جدول ٨-١٣

أسس تقدير نموذج الطلب علي الألبان المحلي والمنتجات المستوردة

قامت الدراسة بتقدير نموذج للطلب علي كل من الألبان المحلية ومنتجات الألبان المستوردة (مقدرة في هيئة معادل حليب))، ويتأثر الطلب بسعر الألبان، وبالنسبة لسعر الألبان المحلية فقد توافرت بيانات سلسلة كاملة للفترة ١٩٨٥-٢٠٠٢، لهذا اقتصرت مصفوفة متغيرات الدالة علي سنوات هذه الفترة، أما سعر الألبان المستورد، فقد استخدمت بيانات الواردات التي وفرتها قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة، حيث تقدر جملة الواردات في هيئة معادل حليب، وقدر متوسط قيمة اللتر بالدولار في كل سنة ثم تم تحويله لما يقابله بالريال السعودي، باعتبار سعر الصرف شبه ثابت، أي ٣,٧٥ ريال لكل دولار أمريكي، ثم أضيف ٣٠% هامش بين مرحلة الجملة والمستهلك، باعتبار أن متوسط القيمة المقدرة للتر تعادل مرحلة الجملة^١، أما القوة الشرائية قد استخدمت الدراسة متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الخاص باعتباره أقرب المتغيرات المتاحة في سلسلة زمنية للتعبير عن الدخل القابل للتصرف. وحيث أن نمو الدخل القابل للتصرف (الإنفاق الاستهلاكي الخاص) هو محصلة للنمو الاقتصادي الحقيقي فقد قدرت توقعاته من علاقته بالنواتج المحلي الإجمالي والمستهدف نموه في خطط التنمية، واستخدمت الفترة (١٩٨٠-١٩٩٠)، والفترة (١٩٩١-٢٠٠٢) كمؤشر صوري في دالة الطلب لتعبر عن التغير في أداء الاقتصاد السعودي، وثبتت المعنوية الإحصائية والمنطق الاقتصادي لعلاقات الطلب عندما قدرت بالأسعار الثابتة (١٩٨٨ - ١٠٠)، باستخدام الرقم القياسي لنفقات المعيشة (أسعار المستهلك)، واستخلصت متغيرات الاقتصاد الوطني السعودي من التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي الذي تصدره الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، نشرة الإحصاءات العامة السنوية التي تصدرها مصلحة الإحصاءات العامة بوزارة التخطيط، والنشرات والتقارير الدورية والسنوية المنشورة وغير المنشورة للإدارة العامة للدراسات الاقتصادية والإحصاء بوزارة الزراعة)، وتكون نموذج الطلب علي الألبان في السوق السعودي من ثلاث دوال (Recursive Model)^٢، هي:

(١) إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الخاص = د (النواتج المحلي الإجمالي)

(٢) سعر لتر معادل الألبان المستورد = د (كمية الواردات من معادل الألبان، المتوسط السنوي للإنفاق الاستهلاكي الخاص للفرد، عدد السكان، متغير صوري)،

(٣) سعر لتر الألبان المحلي = د (المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من الإنتاج، سعر لتر معادل الألبان المستورد، المتوسط السنوي للإنفاق الاستهلاكي الخاص للفرد)،

وقدرت من النموذج متوسطات معاملات اللدانة، flexibility لسعر الألبان المحلية والمستوردة، ونم التنبؤ بأسعار الألبان حتى عام ٢٠١٠، والتي استخدمت في التنبؤ بكمية التوازن بالتعويض في الدالة المقدرة لعرض الألبان

(٤) الكمية المعروضة ون الألبان المحلية = د (سعر اللبن المحلي في السنة السابقة، متغير صوري يعبر عن تغير السياسات الاقتصادية في تسعينات القرن العشرين)

¹ Mohammed Sharaf, Ibrahim Soliman & Aimeed Seleem (1987). "Towards Development of Marketing Systems of Livestock, Animal Products & Fish in Egypt" Published in "National Symposium of Price & Marketing Policies in Egypt" Editors Fahmy Bishay, S. Nassar & Z. Abdullah. FAO. TCP. EGY. 6652, Vol. No. (1)

² Ibrahim Soliman. (1997). "Estimation of Demand and Supply Models for Animal Food Products Markets" Journal of Egypt Contemporary Vol. 88 No. 446 P.3-27 Issued by Egyptian Association of Political Economic, Statistics and Legislation. Cairo, Egypt.

Ibrahim Soliman. (1998). "An Econometric Model for Market Equilibrium of Poultry and Red Meat and the impacts of Trade Liberalization" Journal of Egypt Contemporary Vol. 88 No. 448 P.680-709 Issued by Egyptian Association of Political Economics, Statistics and Legislation. Cairo, Egypt.

جدول ٨-٤: تقدير متوسط معاملات المرونة لمتغيرات دالة الطلب على الألبان في السوق السعودي

المتغير	المتوسط السنوي	معدل النمو السنوي (%)	تقدير معامل المرونة			معدل النمو السنوي (%)
			سعر الألبان المستورد	سعر الألبان المحلي	الإتفاق الاستهلاكي الخاص	
عدد السكان بالآلاف	١٧٤٩٨٩	%٢,٩	٠,٣٦٠٩	٠,٠		%٠,٨٩
إنتاج المحلي الإجمالي بالمليون ريال	٤٧٥٤٩٧٠	%٥,٠			٠,٥٥٨١	
كمية الواردات (معادل حليب) بالآلاف طن	٩٦٤	%٠,٠	٠,٠٠٠٩٨-			%٠,٠٠
سعر معادل لتر حليب مستورد بالريال	٢,٤٧	%٢,٠		٠,٢٦٠٣		%٠,٥٢
الإتفاق الاستهلاكي الخاص بالمليون ريال	١٨٨٤٩٧٠	%٤,٩				
نصيب الفرد من الإتفاق الاستهلاكي الخاص بالريال	٩٠٨٤٥	%٢,٠	٠,٣٩٨٦	٠,٦٨٨٨		%٠,٨٢
متوسط إنتاج الألبان السنوي بالآلاف طن	٧١٦	%٧,٢				
إستهلاك الفرد من الإنتاج المحلي بالكيلوجرام	٤٨	%٤,٣		٠,٤٣٧١-		%١,٨٨-
سعر لتر الألبان بالأسعار الثابتة	٢,٦٨					%١,٧١
معدل الزيادة السنوية في أرقم القياسي لأسعار المستهلك		%٠,٥٥				%٠,٥٥
السعر الجاري للتر الألبان						%٢,٢٦

جمعت وحسبت من: جدول ٨-٣٩

جدول ٨-١: توقعات نمو أسعار الألبان في السوق السعودي حتى عام ٢٠١٠

المتغير	عام ٢٠٠٢ قيم فعلية	معدل الزيادة السنوي	معدل دالة الإقفاق الاستهلاكي الخاص	معلم دالة الطلب على الألبان المحلي	معلم دالة الطلب على معادل الألبان المستورد	معلم دالة الطلب على معادل	التقدير في عام ٢٠٠٤	التقدير في عام ٢٠١٠	التقدير في عام ٢٠١٠
قطاع الدالة				٨١,٣٦٦	١,٩٠٦	٢,٩١			
عدد السكان بالمليون	٣٢,٢٧	%٣					٣٤,١٧	٣٥,١٦	٤٠,٥٦
النتاج المحلي الإجمالي بالمليون ريال (١)	٦٣١,٣٥ ٤	%٥	٠,٢٢١٦				٦٩٦,٠٦٨	٧٣٠,٨٧١	٩٣٢,٧٩٧
كمية الواردات (معادل حليب) بالآلاف طن	٩٦٤						١,٦٨٠	١,٦٨٠	١,٦٨٠
سعر معادل لتر حليب مستورد (١)	٢,١			٣,٦٩			٣,٧٦	٤,٦٢	٥,٤٩
الإقفاق الاستهلاكي الخاص بالريال (١)	٢٢١,٢٥ ٦	%٤,٩					٢٣٥,٥٩٥	٢٤٣,٣٠٧	٢٨٨,٠٤٨
تصيب الفرد من الإقفاق الاستهلاكي الخاص بالريال (١)	٦,٨٥٦			٠,٠٠٠١	٠,٠٠٠٣٣٧		٦,٨٩٥	٦,٩٢٠	٧,١٠١
إنتاج الألبان السنوي بالآلاف طن	٧١٦	%٧,٢					٨٢٢	٨٨٢	١,٢٤٨
متغير صوري (١٩٩٢-٢٠٠٢)	١			٠,١٦٧٨			١	١	١
استهلاك الفرد من الإنتاج المحلي بالكيلوجرام	٤٨	%٤,٣		٠,٠٢٤٤-			٥٢,٢١	٥٤,٤٥	٦٧,٢١
سعر لتر حليب محلي	٢,٦٨						٢,٩٩	٤,٢٦	٥,٥٠

المصدر: حسب من: جدول ٨-١٣، جدول ٨-٩، جدول ٨-٤٠، جدول ٨-١٠

جدول ٨-٢ معلم تقدير دالة العرض من الألبان المنتجة محليا

المتغير	التقدير	الخطأ المعياري	قيمة ت	احتمال معنوية التقدير
قاطع الدالة	١٣٥,٩٣٠٤	٤٠٧,٧٠٤	٠,٣٣٣٤	٠,٧٤٣٨
سعر انلتر من اللبن المنتج محليا في السنة السابقة	٢٤,٣٧١١	١٠,٣٥٨	٢,٣٥٢٩	٠,٠٥
متغير صوري يعكس أثر تغير السياسات الاقتصادية في الفترة ١٩٩١-٢٠٠٢	٢٠٤,٢٣٣٤	٧٤,١٧٨٦	٤,١٠١٣	٠,٠٠١
معامل التجديد المعدل	٠,٤٨٧			
قيمة ف المحسوبة	٨,٥٩٤٥			
احتمال معنوية التقدير	٠,٠٠٤			

المصدر: جمعت وحسبت من: جدول ٨-١٠، جدول ٨-١٣



Food and Agricultural Organization of The United Nations
Regional Near East Office in Cairo

From; Maurice.Saade@fao.org>

Date: ٢٧ نوفمبر، ٢٠٠٤ ١١:٢٩ ص

To: Dr. Ibrahim Soliman
ibsoliman@hotmail.com

Subject: RE; Full Report of Dairy Sector in Saudi Arabia

Dear Dr. Soliman:

I read with great interest your Study on the Dairy Sector in Saudi Arabia. I would like to congratulate you on the quality and thoroughness of the report.

Let me reiterate my congratulations for the great efforts you have put to produce this high quality report.

With best regards

Maurice Saade

Dr. Maurice Saade

Policy Officer, RNEP

FAO, Regional Near East

Saade, Maurice (FAORNE) <Maurice.Saade@fao.org>

**The Dairy Sub-Sector
in the Kingdom of Saudi Arabia
Constraints, Prospects and Strategic Options**

**Project UNFN/SAU/002/SAU
ASSISTANCE TO AGRICULTURE DEVELOPMENT**

Serial Number: SAU/002/SAU-290

Final Report

Prepared by

**Dr. Ibrahim Soliman,
Dairy Economics Consultant**

For

**Food and Agricultural Organization of The United Nations
Regional Near East Office in Cairo**

And

Under the Supervision of

**The Deputy Minister for Agricultural Research and Development
Affairs**

With

**General Department of Statistics and Economic Studies,
Ministry of Agriculture and water,
Kingdom of Saudi Arabia**

**Cairo
In June, 2004**

Executive Summary & Policy Implications Of The Dairy Sub-Sector in the Kingdom of Saudi Arabia Constraints, Prospects and Strategic Options

The dairy economics consultant of FAO prepared this study on “*The dairy sub-sector in the Kingdom of Saudi Arabia: constraints, prospects and strategic options*”, Under the supervision of the Operations Branch (RNER), the Policy Assistance Branch (RNEP), at the FAO Regional Office for the Near East, the FAO Program Coordinator in Saudi Arabia and of the Deputy Minister for Agricultural Research and Development Affairs.

The terms of reference included reviewing previous studies related to the topic and review and compile available statistics and conduct time series analyses as needed, and complement the above analysis of secondary data by conducting in-depth interviews with as many dairy farmers and producers as possible, particularly in obtaining information needed to estimate enterprise budgets. Whenever needed, targeted field visits and discussions with select farmers, practitioners and other well-informed individuals would be conducted. The consultant assessed the economical dairy chain from the producer to consumer with special emphasis on the added value of each segment of the chain. In addition to consulting with experts from the Ministry of Agriculture, he also consulted, as needed, with other concerned government institutions) and other relevant stakeholders (e.g. Chamber of Commerce; managers of supermarkets, etc.).

The work plan was designed to include; briefing in Cairo for 2 days, a mission to Riyadh for 14 days where he conducted several field visits and official meetings and collected a part of the required data. It was followed by preparation of draft report (at home). However, it was delayed till he received the required data from the ministry of Agriculture of Saudi Arabia, either by Fax or personally, via the general director of economic studies and statistics who brought them to Cairo. The second mission was decided by FAO and Saudi government to be conducted in Cairo and send it to the ministry of agriculture in Saudi Arabia for comments and revision. The final report was discussed with the ministry of agriculture in Riyadh for one week and delivered to the FAO Regional office in Cairo.

The study dealt with:

- (1) Identification of the short-term and long-term policy options and recommendations with respect to trade and marketing,
- (2) Assistance to small producers through mergers to benefit from economies of scale,
- (3) Assistance to small producers through establishment of joint processing plants,
- (4) Establishment of a National Dairy Development/Marketing Board,
- (5) Production control via licensing of dairy projects with quotas on number of cows; quotas on milk production; fees on production exceeding ceilings,
- (6) To investigate the market regulations, and in lights of “Welfare impact” to assess alternative policy measures, such as, consumer prices; producer incomes; concentration of production and the risk of monopolistic behaviors and violations of anti-trust laws; etc.
- (7) Based on above assessments of pros and cons of policy alternatives, the study provided recommendations for a “package” of mutually re-enforcing policy measures compatible with short-term as well as long-term policy objectives.

To achieve the study objectives it investigated the following policy issues:

- (1) To present the role of the Dairy Sub-Sector in the Saudi Economy, by estimating its share in agricultural GDP, contribution to employment, and contribution to nutrition status,

- (2) Investigation of milk production by analyzing the structure, trends, productivity and factors affecting trends by production system, with special emphasis on specialized one,
- (1) (3) To assess the economies of scale of the specialized dairy via enterprise budgets (itemized costs, gross revenues, and net profit),
- (2) Analysis of main constraints and prospects for milk production,
- (3) To make assessment of Dairy Processing Systems, including average quantity of milk being processed by farm size, vertical integration and/or on contract with other dairy farms, types of processed dairy products, share of total milk production by product, trends in concentration and degree of specialization, recent trends in product diversification, structure of production of processed dairy products, seasonality of production by product type,
- (4) To estimate the value added and margins of Processing marketing stage, using enterprise budgets (itemized costs, gross revenues, net profit),
- (5) Analysis of main constraints and prospects for milk collection, processing and marketing,
- (6) Analysis of marketing facilities, functions and channels for raw and processed dairy products,
- (7) Analysis of time movements in consumer prices, including seasonality and yearly trends of prices and quantities marketed,
- (8) Estimation of marketing margins and marketing costs as percentage of total costs,
- (9) Analysis of underlying reasons for recent "price wars" and "chronic surpluses",
- (10) Analysis of main marketing constraints, (12) Trends in imports and exports of dairy products,
- (11) Constraints and prospects for exports (short-term and long-term),
- (12) Consumption and Demand Analysis, which included recent trends in consumption, estimation of demand functions for both domestic and imported dairy products, which incorporate potential changes and forecasts for future based upon the determinants of demand (population growth, income levels, domestic production trend, imports policy),
- (13) Assessment of current and future production capacity to meet future demand;
- (14) In light of estimated annual and seasonal surplus of production, provide targets for annual growth in milk production.

Several appropriate statistical methods and econometric models were applied to treat the issues mentioned above, such as time trend, seasonal index, income statement, correlation matrix, multiple regression, estimation of consumption function and demand function.

Five-field surveys were implemented. Four of them were collected by the general department for economic research and statistics of the ministry of agriculture, and the fifth one was designed and conducted by the consultant during his mission to Saudi Arabia. Time series data were collected from the published bulletins and unpublished records of the ministry of planning and ministry of agriculture and central bank of Saudi Arabia. Interviews were made with several responsible persons and farmers as well as the dairy producers board.

The study included seven chapters plus one devoted for data sources analytical procedures and statistical annex, besides an executive summary, table of contents, list of references. The report was in Arabic, with an executive summary written in English.

The major findings of the study were as follows:

Milk production was around 263 thousand tons in 1980, when Cow milk share from the traditional system was only, one-quarter, and one third was from Camel milk and the rest was divided equally between sheep and goats milk. The traditional cow-milk system composes of small number of cows per holding with a total number of about 150 thousand cows. Such system is characterized by high proportion of home consumption and genetically unidentified cows.

Since 1982, the modern specialized system has developed progressively, to dominate the milk production supply in Saudi Arabia. Development of the modern specialized system has led a dramatic change in the milk market of Saudi Arabia. Such system raises exotic dairy breeds,

mainly Holstein cows, of high milk yield and high fertility. In 2002, Cow milk became the main milk source in Saudi Arabia. Its share reached three-quarters of a total production around nine hundreds thousand tons.

Development of modern specialized system has associated with some positive macro economy and farm economic positive changes. On farm level, the productivity has increased from around 2300 liters per cow per year to more than 9400 liters/ cow/ year in 2002, associated with an increase in the number of cows from about 18 thousands to more than 87 thousands in 2002 and a share in cow milk production from 20% in 1982 to more than 80% in the year 2002. Even though, there was shrinkage in the traditional herd size, it has shown a vertical expansion in terms of a growth in cow yield per year from 1600 liters in 1982 to more than 2400 liters in 2000. It seems that the specialized system has played a role in spreading a higher productivity genetic makeup among the traditional holding herds. The outstanding growth of the specialized system associated with, not only, a growth rate of annual milk production around 7.5% over the last two decades, but also was behind a jump in exports of dairy products to GCC countries from less than 10 thousand tons, of less than 1% of total supply of milk products in 1980 to more than 337 thousand tons of more than 19% share in total supply of milk products in 2002. Although the imports quantity of milk products showed fluctuations over the last two decades, its share in total supply has decreased from an annual average of more than one million tons, contributed with 77% in the total supply over (1980-1990), to less than 900 thousands tons of 63% in total supply over the period (1991-2002). Whereas, the fast growth of specialized system derived a high demand for concentrate feeds, the value of net imported feeds was less than one third of the system output in 2002. This system generated more than 14 thousand jobs. Its share in Agricultural GDP was around 4% in 2002, most of it from the value added of processing and marketing of milk products. The self-reliance of the system in feed use has significantly increased from less than 9% of total costs in 2001 to more than 21% of total costs in 2003.

However, the specialized sector as being the core of milk sub-sector is facing several obstacles and constraints. The high growth in production is facing a decrease in per capita consumption, due to reluctant growth in purchase power (economic growth), particularly that the income response to milk products consumption is relatively low (1% increase in income results in 0.57% increase demand for milk products). This slow growth in per capita income (less than 2% over the last decade, was due to macro economic policies aiming minimizing the inflation rate to reach less than 0.55% a year. There is a fall in domestic prices, due to surplus of domestic production supply. However, such fall was more sever in processed milk products (84% of raw milk produced) rather than sold raw milk. This is due to limited number of processed products. They are mainly, buttermilk (47% of output), pasteurized milk (25% of output), and to some extend yogurt (12% of output). Labna is only 1% of output. It is also due to short shelf life of these products. The rest is a mix of several products, including UHT milk and juices mixed with milk. The aggregate market size is also shrinking due to a decrease in population growth from 4.7% in (1980-1990) to about 3% in (1991-2002).

Therefore, an average of 9% of the total milk products delivered to the market returns to retailers. Such surplus is concentrated in winter (Oct., to Jan.) and spring (Feb., to May) rather than summer. 46% of the variation in the surplus is due to the seasonal centralization of production in winter and to some extend in spring, while only 16% is due to seasonal demand, which is higher in summer for fresh milk and butter milk and higher in winter and spring for "Labna and yogurt". There was no significant price seasonality and then it has no impacts on milk products seasonal surplus.

On farm economic level there are some other obstacles, which drastically have negative impacts on the specialized system efficiency. First, the analysis of the economies of scale, provided evidences that the average farm size of 1000 dairy (>500 cows - <1400) cows per holding perform average costs per liter of milk produced about 60% cows) of the larger size.

This disadvantage of large farm is due to higher operating costs. Less fixed costs per liter of farms above 1400 cows per holding is not effective because it is a small proportion of total

costs. The higher operating costs of the farm size category more than 1400 cows is mainly due to high labor costs for producing 1-liter of raw milk, and to some extent higher feed costs per liter.

On the other hand, the technology level of raw milk production among all farm size classes is the same. Statistically, there are no significant difference between the averages of the major technical coefficients, among all investigated farm sizes, such as daily milk yield, calving rate, % of milking cows, culling rate and mortality rate. Also the common dairy breed is Holstein from USA or Canada. It should be mentioned that the estimated cause and effect relationships among those variables showed that there is no apparent breeding policy. The system relies almost upon importation of potential high milk yield pregnant cows to keep a certain level of milk supply per month, rather than internal culling and replacement policy of heifers and cows. The heavy subsidy policies provided by government accelerated such attitude of the producers. However, it seems that there is a positive externality arbitrarily has stemmed from selling the breeding heifers born on specialized farms in the domestic market. It played a role in improving the milk yield of cows within the traditional system. Even though, it needs to be a national plan for breeding where the specialized system performs as a nucleus herd. Therefore an extensive study is required.

The small farms (7% of the domestic production supply) have no processing facilities they sell only one third of the raw milk produced at a low price to six big companies that have vertical integration for processing and marketing up to retailers. The small farms utilize the advantage of low costs of production to sell a significant portion of the raw milk produced (60%), directly, to retailers or to consumers at price of almost 30% higher than the price of milk delivered for processing. They collect about 200 thousand tons from the traditional farms and deliver it the large agribusiness projects also for processing and make some extra positive margin as middle agents.

The high profit recognized by specialized system, during the early years of this decade, has encouraged producers to expand production at 12% a year. This causes deterioration in prices and then in revenue per liter of milk at 6% a year. Such decrease in revenue associated with an increase in costs of production by about 20% a year, due to an increase in labor costs by 42% a year, mainly, because of additional unskilled labor, as well as an increase in feed costs because of higher demand for feeds to coincide with the higher milk yield and also due to rapid increase in feed prices. Therefore, the profit per liter of raw milk has shrinkage from SR 0.8 in 2001 to SR 0.27 in 2003, at an annual decrease rate of about 17%.

Such dramatic changes in profit had the most drastic impacts on the producers of raw milk. Their share in the consumer's SR reached 2.1% in 2003, while the retailer share was 4.7%. The whole sellers captured the highest share. It was about 16%, who are dealing also with processing (5 companies which control 80% of the domestic production supply). These companies plan to keep such relatively high margin by imposing low price for raw milk delivered for processing, even from their own farms production, but their suppliers with small non-processing farms are the only category suffering from such policy. The small farmers try to compensate that by restricting their sale to the processing plants around one third of their production of raw milk and sell 60% of such output directly to the retail market. In addition they work as collection points for traditional system milk supply where they purchase the raw milk at much cheaper price than the price determined by the specialized system for the delivered raw milk for processing), accordingly when they resell it to the processing plant the small commercial farms make extra profit. In addition, the six big companies devote a significant proportion of their milk products to GCC market, not for higher price, but mainly to treat the supply surplus at the domestic market.

The analysis of the estimated demand functions showed that, whereas the consumer purchase power is most effective factor on domestic milk products price the population growth is the most effective one on the imported milk products price. The impact of imported milk products supply on the domestic price is insignificant. The projection of the market price of both

domestic and imported products showed that the later is going to be closer to the former, which implies that there will be a promising opportunity to develop the domestic dairy industry to include new products that will replace the imported ones. The projected market equilibrium price of the domestic milk will increase from SR 3.4 per liter in 2004 to more than SR 5 per liter in the year 2010.

On the hand, while the estimated break even price of 1-litre of domestic milk is about SR 2.72 the estimated equilibrium price is around SR 3.0, in 2004 which means a margin for retailers about SR 0.23 per liter, i.e. 9% of the consumer's SR, which is not satisfactory incentive for the whole sector, when it is distributed among dairy market stages.

Estimation of the supply function should show that the average price elasticity of domestic milk supply is around 0.207, i.e. 10% increase in milk price will increase the milk supply (in the next year) by 2%. The much lower price elasticity of supply than the demand elasticity and the lag price response of supply implies that the efforts to expand the market volume is much more effective than the existing 'price war' among large and small dairy projects.

The study deduced the following major policy implications and recommendations, in lights of the major results:

- (1) For socio-economic reasons, a purposive study is needed to investigate the potential option for traditional system development. This is because the study showed that this system provides about 200 thousand tons as marketable surplus that is delivered to the milk processing companies, via small-specialized farms, at low price. Also, because the traditional system has performed a significant increase in the milk yield over the last two decades. Such development study should include a national genetic improvement plan for the traditional cows herds, which should rely upon the exotic breeding heifers from the specialized system as nucleus herd. Such program must be associated with establishment of an efficient marketing system.
- (2) Due to the lowest average cost per liter of raw milk of small farms less than 1400 cows, the existing farms of this category should be protected from monopolistic pressures that may enforce them to leave the market. Also it is highly recommended to stop encouraging farm establishment beyond an average of 1000 milking cows, to increase the specialized system efficiency. Such policy will make the specialized system to achieve less cost of raw milk production, and then higher profit.
- (3) The small farms (about 8 ones) with 7% of the total production of milk should be augmented under a company, vertically integrated, that has processing plant and marketing facilities. A feasibility study is required. Such study should include an option of having solidarity of the project with traditional system development and marketing of its output.
- (4) The 9% losses of unsold products could be avoided if the current seasonal pattern of production was synchronized with demand at the level of 47 thousand tons of milk produce per month in both winter (Oct., to Jan.) and spring (Feb., to May) and 55 thousand tons in summer (June to Sept.).
- (5) The government policy of heavy subsidy should rationalize for establishment of dairy farms particularly the subsidy of the price of the imported dairy cows and/or pregnant heifers, and being replaced by a technical support to the specialized system farms to have a proper breeding policy.
- (6) The study showed that the specialized system is feasible with respect to the ratio of its gross output to net feeds imports and the earnings from milk products exportations are higher than net feed imports, and the total water use of the system is about 0.2% of the total water used in agriculture. Therefore, the hypothesis cited that the milk production sector is utilizing, uneconomically, the scarce underground water resource should be restudied. The study should depend upon estimation of the opportunity cost of water use as income foregone from alternative agriculture production activities generated by 1-cubic meter of water.

- (7) A significant portion of the current supply of short shelf-life buttermilk and pasteurized fresh milk should shift to longer shelf-life versions, which are available and marketable in other Arab countries. This policy will help in minimizing the products surplus and increases the competitiveness.
- (8) Although the current policy of processing the milk surplus, as varieties of juice- milk mixes, were assumed to absorb unsold surplus of processed milk, it faced competition from the reconstituted skim milk with artificial flavors. The projections show a decrease trend in world price of skim milk due to full implementations of the WTO agreements in 2005. Therefore, an alternative policy should be followed. Such policy could be, with other recommendations a satisfactory solution. It implies to insert apparent labeling on packages of processed from fresh milk and a different one for the products from skim milk.
- (9) The reached scale of milk processing industry in Saudi Arabia and the associated cumulative acquired experience, would allow the market to involve in processing dry milk to absorb the excess supply of production in winter and spring, which can be reconstituted and marketed in summer.
- (10) Centralized production peaks in winter and spring and the supply surplus of milk products could be utilized under a feasible socio-economic program. It is recommended to have a national program sponsored by the ministries of education, agriculture and health, to supply "the schools canteens" with milk products for pupils at primary and preparatory schools. The products can be attractive to children by mixing milk with juices. This program will serve a social goal of enriching the daily diet of a main nutritionally "vulnerable group". Milk products are recommended source of animal protein and calcium for such category as the instructions of WHO, particularly that the study showed a decrease in the share of milk products in the daily diet of the Saudi population over the last decade. The economic feasibility of the program stems from promoting the demand for milk products during winter and spring, which is the school season, which will help other recommended programs in absorption of the surplus of supply during these two seasons in particular. A supporting educational program is required to develop the household awareness towards the benefits of the program versus the consumption of other substitutes such as gaseous water and potato chips.
- (11) Development of exports could be a potential option. However, such option requires a feasibility study to evaluate economically the water utilization in milk production systems versus the opportunity cost of water used in other alternative activities.
- (12) The declaration of an "anti trust law" in order to protect competition and prevent monopolistic behaviors in the market is a vital marketing function to monitor, regulate and control the marketing performance towards fair transactions. The success conditions of this proposed law are, not only to have an effective governmental instruments to implement it, but to give allowance to non governmental originations, such as Commerce chamber and consumer protection associations, in order to involve in identifying the monopolistic practices, because such behavior patterns are not of an apparent type like the product quality control. Monopolistic practice is actually a sort of behavioral case, such as providing an unexplainable discount allowances to some agents, rather than others, dumping the market (in order to get ride of competitors), loading of scarce commodity with the surplus of another one, or cornering the market (via unforeseen lateral agreements among monopolists)
- (13) Establishment a marketing information system, which provides accurate data and most probable projections of prices and quantities of both demand and supply for either the inputs or outputs, is vitally required. Such system should generate information at a regular schedule, i.e. at least on monthly base. Government agency should be responsible for such system, to assure neutrality and fairness. Information would be chargeable. The private sector should pay the costs of this information system.

- (14) Price stability and risk aversion fund should be established as an accelerating marketing function. This fund will finance the marketing institutions during recession periods or when price fluctuations are unavoidable. The finance system should be monitored under the mechanism of the revolving fund. Both government agencies and the beneficiaries from the private sector should share in establishment of such fund's capital stock.